

أسبار ملتقى

التقرير السنوي

(الدورة السابعة)

إبريل 2019 - مارس 2020

إعداد
• أ. عبدالله الضويحي
الأمين العام
• لجنة التقارير
 بإشراف:
د. وفاء محمود طيبة



إنتاج
القسم الفني
مركز أسبار

هيئة الإنجاز

معد التقارير

د. إبراهيم عبده

الإخراج الفني

أ. إبراهيم عايش

أنفوجرافيك

أ. صفوان يحيى مسعد

الصف والطباعة

أ. محمود حبشي

أسبار

لِتَسْأَلُنِي عَنْ حَمْرَةِ الْبَرْجَيْهِ

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	هيئة الإنبار
6	كلمة رئيس الملتقى
8	كلمة رئيس الهيئة الإشرافية / الدورة 7
9	كلمة الأمين العام/ الدورة 7
10	كلمة رئيسة لجنة التقارير/ الدورة 7
11	كلمة مسؤولة قضية الأسبوع/ الدورة 7
12	المجالات التي تناولتها المناقشات خلال العام
13	القضايا الاقتصادية
14	البرنامج الوطني للحد من القُدُّم والهدر في الغذاء بالمملكة العربية السعودية
17	الميزانية السعودية بين الجزء والباقي
20	هل توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد السعودي دائمًا صحيحة و قريبة للواقع؟
23	متى يتحقق ميرة تنافسية؟
26	الوظائف في المستقبل
29	الاستثمار الجريء والشركات الناشئة
32	نظرة إلى السماح للأنشطة التجارية بالعمل 24 ساعة
35	تعثر وإفلات المنشآت في المملكة العربية السعودية: مناقشة النسباب والحلول
39	ثقافة الديخار لتحقيق رؤية 2030 م
42	الاقتصاد النزيق.. مستقبل واعد وقطاع داعم لل الاقتصاد الوطني وجاذب للاستثمارات المحلية والدولية
46	الشركات الحكومية: ما لها، وما عليها
49	نحو نجاح الاقتصاد الدائري والصناعة بالمملكة
53	الثغر الاقتصادي لانتشار وباء كورونا
56	القضايا الاجتماعية والنفسية
57	جودة الحياة في ضوء رؤية 2030
60	حقوق الطفل.. ورؤيتها 2030
63	شذرات نفسية في يوم الصحة النفسية
67	واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية
70	كبار السن في المملكة.. ماذا أعددنا لهم؟
74	تحديات التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي
77	القضايا السياسية
78	المرمارات المائة الدولية
81	قمة العشرين....المملكة الثغر والتأثير
84	العلاقات السعودية.. الروسية
87	السعودية.. هل تتبادر التحالفات أم تتوجها؟
90	مجلس الشورى: الواقع والأمأمول
93	استضافة المملكة لمجموعة العشرين وفرص المستفادة منها
96	الحج.. القوة الناعمة الأكثر نجاعة إسلامياً وعالمياً.

أسبار

100	القضايا التعليمية
101	لائحة الوظائف التعليمية الجديدة 1440هـ: تحول نوعي للتعليم
105	قياس يكشف المستور: ملخص أولى لتحليل نتائج المدارس الثانوية في اختبار التحصيل الدراسي واختبار القدرات
108	تعليم ورعاية الطفولة المبكرة
111	التعليم الجامعي وتحديات القرن الواحد والعشرين
115	القضايا الثقافية
116	ثقافة الكراهية
120	اليوم العالمي للابتكار: البقاء على قيد الإبداع
123	الحوار : المعنى والدلالة
126	موت الثقافة.. أم موت المثقف؟!
130	صناعة السينما.. الفن والتكنولوجيا
134	القضايا الصحفية
135	صناعة الندوة في المملكة وتوطينها.. واقعها والتحديات التي تواجهها
138	صحة المرأة
141	كورونا (كوفيد-19).. فيروس صغير يربك عالماً كبيراً
144	القضايا الأمنية
145	تهديدات أمن الوطن الداخلية والخارجية
148	الذئن البيولوجي والكيميائي
151	القضايا العمرانية
152	كود بناء المساجد في المملكة العربية السعودية
156	قضايا تنمية عامة
157	مستقبل الموارد المائية واستدامتها في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030
160	الرياضة والتنمية
163	نظرة فاحصة إلى إقامة المميزة
166	زراعة التخييل وإنتاج وتسويقه في المملكة العربية السعودية
170	الثروة الحيوانية والتنمية ورؤية 2030
173	السياحة.. الصناعة التي تليق بالسعودية الجديدة
177	أهمية المعلومات الجيومكانية في التنمية المستدامة والعادل الاقتصادي لها التنظيمات الهيكيلية الأخيرة للأجهزة ذات العلاقة بمكافحة الفساد، وأثرها على مكافحة
181	الفساد في المملكة العربية السعودية
184	السياسات السكانية للمملكة العربية السعودية: البعد الدولي والخليجي والوطني
187	جهود المملكة العربية السعودية في تيسير أداء مناسك الحج والتحديات التي تواجه تلك الجهود "حج 1440هـ أنموذجاً"
190	رؤساء الهيئة الإشرافية منذ بداية الملتقى
191	أعضاء الهيئة الإشرافية للدورة السابعة
192	عضوية الملتقى
193	الأعضاء الأكثر مشاركة

كلمة رئيس الملتقى:

يضم هذا التقرير السنوي ملخصات لـ 51 قضية (أوراق عمل) كتبها 42 خبيراً ومتخصصاً من أعضاء الملتقى ومن خارجه . وقد تولى التعقيب عليها 70 عضواً ، وأدار الحوار حولها 26 آخرين ، فضلاً عن المتدخلين بما لا يقل عن 10 في الأغلب لكل قضية.



وقد طرقت هذه القضايا (أوراق العمل) لمجالات تنمية حيوية مختلفة في الاقتصاد ، وال التربية والتعليم ، والمجتمع ، والزراعة ، والسياسة ، والإعلام ، والابتكار ، وغير ذلك من المجالات الحيوية التي يعتقد الملتقى أنها تمس واقع التنمية المستدامة في البلاد ومستقبلها ، وهي المضمار الذي اختاره لركضه وحركته ، أو هي الهدف الأساس لتفكيره ، والمناطق الأصليل لكل اهتماماته.

وقد صدر في هذا الزخم من الموضوعات المهمة أكثر من 300 توصية تتطلع جميعاً إلى أن يفيد منها الباحثون والمعنيون وصانعوا القرار في المجالات المختلفة ، وهي متاحة للاطلاع والتحميل على الموقع الالكتروني للملتقى ، فهذا التقرير هنا ليتضمن سوي ملخصات لتلك الموضوعات والحوارات المهمة . وهذه الملخصات، حقيقةً ، لا تعطي تلك القضايا الحيوية حقها وإلا فإن عدد الصفحات التي كتبت في الموضوعات المختلفة تجاوز الـ 2600 صفحة ، أي ما يساوي 500,000 كلمة !

إن هذا الجمع من الخبراء والمفكرين والمتخصصين الذين بلغ عددهم المائة ، الذين هم أعضاء الملتقى ، والذين يلتقطون يومياً في حوارات ومناقشات افتراضية ، أكدوا قوله وعملاً نجاح تجربتهم الفريدة في النقلة التي حققوها في آليات وممارسات مصانع الأفكار Think Tank إذ أخرجوها من بين جدرانها الأربعية الصلبة إلى الفضاء الافتراضي الربح ولأول مرة في العالم فيما نعرف .

إننا سعديون وفخورون بنجاح هذه التجربة، وإن دليل نجاحها هو هذه المخرجات المفيدة التي بين يديكم.

شكراً لزملائي رئيس وأعضاء الهيئة الإشرافية ، وشكراً للجنة القضية ، وللجنة التقارير، على الجهد والملحوظة التي بذلوها بكل أريحية طوال العام . وتحية للزملاء الكرام أعضاء الملتقى الذين أسهموا بأفكارهم وآرائهم في إضافة المخرجات المفيدة لحواراتهم النابهة المضيئة.

ندعو الله أن يحفظ لبلدنا حاضرها ومستقبلها ، وأن يؤيد قيادتنا بنصر من عنده.

د. فهد العربي الحارثي
رئيس الملتقى

تضمن التقرير:

أدار الحوار حولها:

26

آخرون

تولى التعقيب عليها:

70

عضوًأ

كتبها:

42

خبيراً ومختصاً

ملخصات لـ

51

قضية

تطرقت هذه القضايا لمجالات تنمية حيوية مختلفة منها:

الزراعة
والابتكار
وغيرها

الإعلام
والسياسة

التربية
والتعليم

الاقتصاد
والاجتماع

المخرجات **300** توصية

تمت مناقشة هذه القضايا في **2600** صفحة أي ما يساوي **500 ألف** كلمة

كلمة رئيس الهيئة الإشرافية / الدورة 7

يصدر ملتقى أسبار تقريره السنوي كلّ عام زاخراً بكم من الموضوعات التي تتناول القضايا المحلية بشكل أساسى ثم الإقليمية والدولية. وبفضل تنوع اختصاصات أعضاء الملتقى، فقد أمكن هذا العام مناقشة قضايا في مجالات متعددة، منها: التعليم والصحة والمجتمعات والسياسة والاقتصاد والثقافة والزراعة، وغيرها.



ربما تكون العلامة الفارقة في نشاط الملتقى هذا العام هو مشاركته الفاعلة في أعمال مجموعة T20، وهي إحدى مجموعات التواصل ضمن مجموعة العشرين، ممثلاً لمنظمة مركز أسبار، وقد كانت المنظومة أحد خمسة مراكز فكر سعودية جرى اختيارها لتمثيل المملكة في هذه المجموعة. ولد شك أن هذه الخطوة تُعزز موقع المنظومة من حيث اهتمامها بالقضايا التي تهمّ الشأن المحلي، وكذلك القضايا ذات البعدين الإقليمي والدولي. وهناك عدة قضايا تناقش هذه الجوانب في هذا التقرير.

ويمكنا القول: إن ملتقى أسبار أصبح مركزاً فكرياً باقتدار؛ بالنظر لما يتمتع به أعضاؤه من خبرات وكفاءات، ولمستوى الجودة العالمية لمخرجاته التي أصدرها بانتظام على مدى السنوات الخمس الماضية. ولد شك أن التقارير التي تصدر عن الملتقى، ومنها هذا التقرير، تعدّ مرجعاً مهمّاً ل أصحاب القرار في القطاعين العام والخاص في المملكة.

لابد لي في الختام أن أتقدم بالشكر لأعضاء الملتقى الذين اقتطعوا جزءاً من وقتهم الثمين لكتابة القضايا في هذا التقرير والتعليق عليها وإدارتها، ولكلّ لجان الملتقى وهيئة الإشرافية على المجهود الكبير الذي قاموا به.

د. رياض كمال نجم

كلمة الأمين العام / الدورة 7

يأتي صدور هذا التقرير متزامناً مع مرور خمس سنوات على إنطلاق ملتقى أسبار من عمره المديد إن شاء الله. سنوات خمس قدم فيها نموذجاً لما تكون عليه مراكز التفكير (الثينك تانك) والعمل التطوعي اسهم خلالها في خدمة التنمية في مملكتنا الحبيبة وواكب رؤيتها (رؤية 2030) في كثير من قضيائاه مؤكداً تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها وشعاره الذي يرفعه (يلتفون حول حبّة وطن واحد).



حوالي 180 عضواً أو يزيدون من أطياف مختلفة وتخصصات متعددة مروا على الملتقى منهم أعضاء مؤسسين لـ زالوا يواصلون الركض بين أروقتهم ومنهم من غادر بعد أن أعطى مالديه ولم تعد ظروفه تسمح بالمزيد ومنهم من انضم إليه في فترات متقارنة كلهم لزال يعطي من وقته وجهه ويثيري الملتقى بفكرة على مدار الساعة ما جعلنا نطلق عليه (الملتقى الذي لا يتأنب) فناقشوا (282) قضية في مواجهة تنمية وفكرية مختلفة منذ تأسيسه وحتى نهاية مارس 2020 صدرت في (61) تقريراً شهرياً واستضافوا أكثر من (10) ضيوف بين مسؤول ومفكر في نقاش حول قضيائنا الساعية، كما أقاموا (5) لقاءات اجتماعية سنوية لأعضاء الملتقى.

هذا التنوع في الكفاءات والتغيير المستمر بعد تحديد السقف الناعم لعدد الأعضاء بـ (100) عضو) جعل من التجديد سمة للملتقى وأضفى عليه نوعاً من التميز، حيث استفادت بعض الجهات الرسمية من هذه التقارير كما توقفت بعض القرارات الإصلاحية مع بعض القضيائين وتوصياتها مما يدل على كفاءة الأعضاء و اختيارهم للقضيائين المطروحة.

هذه النجاحات لم تكن لتتحقق لو لعد توفيق الله ثم الدعم الذي يجده من رئيسه د. فهد العربي الحارثي ومن مركز أسبار والعمل بروح الفريق الذي يسود الأعضاء وإيمانهم برسالتهم النابعة من المواطنـة الحقة تجاه بلدـهم المملكة العربية السعودية.

والله من وراء القصد

أ. عبدالله الضويحي

كلمة رئيسة لجنة التقارير / الدورة 7

الحمد لله رب العالمين على إتمام هذه السنة من العطاء الفكري المتميز لمئة عضو، مئة قلم، في هذا الملتقى أو الثنك تانك؛ بل هي مئة عقل مخلص انسابت أفكارهم ومشاعرهم برغبة قوية للمشاركة الفاعلة في دعم التنمية في هذا الوطن الحبيب. طرحت أفكارهم في مناقشة 49 قضية، ولم يتوقفوا إلا في الأعياد احتراماً لوقت الأسرة. شارك الأسباريون في مناقشة وتحليل هذه القضايا بما آتاهم الله من العلم والخبرة، إذ تلقت التخصصات والخبرات لتنتج التصورات والرؤى المتألقة، والتوصيات والمقترحات الناجعة.



لقد ناقش الملتقى خلال هذا العام قضايا تمثل مجالات مختلفة، منها: الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والاجتماعي، والصحي، والزراعي، والتعليمي، والأمني، وغيرها. كما تناول القضايا الثانية التي تشغّل المجتمع السعودي في وقتها، فناقشت قمة العشرين، وناقشت نظام الإقامة المميزة، والتنظيم الهيكلي الحديث لجهات مكافحة الفساد في المملكة، والعلاقات السعودية الروسية، وجهود المملكة العربية السعودية في تنظيم الحج، وكيفية استخدامه كقوّة ناعمة للتأثير إسلامياً وعالمياً، وأخيراً، فقد استغرقت مناقشة جائحة كورونا وقتاً طويلاً كذلك.

لقد تعلمتُ كثيراً من أسبار، إذ أضاف لي هذا الملتقى العلمي كثيراً جدًّا، فالعالم يأنسنيه واقتصاده وصحته، وتقنيته، وزراعته وصناعته كلٌّ مترابط يتأثر ويؤثر في بعضه، هو عالم صغير أساسه الإنسان. وكانت مشاركاتي أثناء طرح القضية مسألة تفاعل محببة إلى نفسي، أما إعداد التقرير ومراجعته فكانت متعة خاصة أستعرض فيها الأفكار وناتج العقول المخلصة، حتى أصلَ للمنطقة الصعبة (التوصيات) التي أجد المتعة في معالجتها وتلخيصها بما لا يخلُ بها، ويسمن احترام عقول أصحابها... وقد بذلت جهدي، فإنْ أصبحت فمن الله، وإنْ أخطأت فمن نفسي.

وفي خضمِ هذا الزخم من القضايا والآفكار، لا يفوّتي أن أقدم شكرى إلى سعادة د. إبراهيم عبده عضو لجنة التقارير والشخصية الجادة الملزمة في تحرير تقرير القضية، فله مني كلٌّ شكر وتقدير.

كما أتقدّم بالشكر لسعادة الأستاذ عبد الله الضويحي عضو اللجنة على ما يقدم من جهود، فكل ما تجدون في هذا التقرير من إحصائيات إنما هي من إنجازاته. وختاماً، أتمنى أن يكون لهذا التقرير دورٌ في تقديم جهود المخلصين إلى كلٌّ من يهمه أمر وطننا الغالي.

د. وفاء محمود طيبة

كلمة مسؤولة قضية الأسبوع / الدورة 7:



في خضم تحديات متزايدة، وأحداث متسرعة، وبرغبة قوية في تعزيز المشاركة المجتمعية، التف 100 من أعضاء وعضوات هذا الملتقى حول مجبه وطن، ونجدوا بفضل الله، طيلة هذه الدورة، في أداء المهام المطلوبة لنقل هموم المجتمع وقضاياها ذات البعد الاستراتيجي، سواء كانت اقتصادية أو صحية أو سياسية أو أمنية، من خلال نقاش هادف حول تحديات الواقع وطموحات المستقبل، لتعقيبه توصيات تنشد تحقيق نجاحات على أرض الواقع.

ولن أذيع سراً حينما أقول لكم إن كل فرد في هذا الملتقى النخبوي لم يدخل جهاداً في ترجمة حبه لوطنه، فشارك ورسم معنا خلال هذه الدورة ملامح إطار عمل تطوعي كنموذج للمشاركة المجتمعية، وإثبات أن التغيير للأفضل سيأتي من داخل هذا الوطن وبعمق وأيدي أبنائه. لقد أثبتت ملتقى أسبار كأحد أهم مراكز الفكر في المملكة عملياً، مشاركة الوطن همومنه عبر حوارات أسبوعية للأمم قضائياً المسجدة في رطة لتوصيف الواقع وتحدياته، أملاً بتحسين المستقبل من خلال خطوات مدروسة بعناية ودقة في اختيار القضايا والمواضيع ذات الأهمية المطروحة للنقاش والذى جاء وفقاً لما يلى:

- التطورات الاقتصادية والتنمية والاجتماعية والثقافية والصحية والدينية المحلية.
- المستجدات الإقليمية والدولية.
- كل ما يؤثر على علاقات المملكة مع الدول الأخرى سياسياً واقتصادياً وأمنياً.
- كل ما من شأنه تعظيم مصالح المملكة الخارجية.
- حزم القرارات والإجراءات الصادرة في إطار دعم برامج "رؤية المملكة 2030" لدعم سبل تنفيذها على أرض الواقع.
- ما لا يطفو أحياناً على السطح، ورأى فريق لجنة القضية أهمية إثارته مع الأعضاء الكرام.
- المبادرات المطروحة من بعض الأعضاء المستندة على دراسات ميدانية وخبرة عملية.
- استشراف موضوعات ذات بعد مستقبلي مبكراً لتعظيم الاستفادة منها، أو لتلقي أي سلبيات قبل حدوثها.

ورغم أن العمل على اختيار وإعداد القضايا المطروحة للنقاش يتطلب الكثير من الجهد والوقت ليتوافق طرحها مع توجهات الملتقى، إلا أن التقارير المستخلصة والتوصيات المقدمة تمهدًا لرفعها لأصحاب القرار للبلورتها وإجراء المزيد من البحث بشأنها، نرجو أن نراها تأخذ مسارها للتنفيذ بما يخدم المصلحة العامة لهذا الوطن المعطاء.

وليس يعني في الختام إلا أن أقدم شكري وتقديري لزملائي أعضاء لجنة القضية د. فهد العرابي الحارثي - رئيس الملتقى، د. رياض نجم - رئيس الهيئة الإشرافية، أ. عبدالله الضويحي - الأمين العام، على ما قدمناه خلال هذا العام كفريق واحد من قضايا جاءت بعد حصيلة إيجابية من الأخذ والرد، وصولاً إلى المصبُ النهائي المشترك وإن اختلاف المسارات، والشكر موصول للأعضاء الهيئة الإشرافية، وكل من شارك معنا من الأعضاء الكرام بالوقت أو المجهود أو الأفكار، وكل من كان له بصمة في إخراج وتنفيذ هذا التقرير القيم .

أ. فائزه بنت أحمد العجروش

المجالات التي تناولتها المناقشات خلال العام



القضايا الاقتصادية

م	القضية	ال报
.1	البرنامج الوطني للحد من الفقر والهدر في الغذاء بال المملكة العربية السعودية	ال报 (49) إبريل 2019م
.2	الميزانية السعودية بين العجز والفائض	ال报 (51) مايو 2019م
.3	هل توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد السعودي دائمًا صحيحة وقربة ل الواقع؟	ال报 (52) يونيو 2019م
.4	متى تحقق ميزة تنافسية؟	ال报 (52) يونيو 2019م
.5	الوظائف في المستقبل	ال报 (53) يوليو 2019م
.6	الاستثمار الجريء والشركات الناشئة	ال报 (54) أغسطس 2019م
.7	نظرة إلى السماح للأنشطة التجارية بالعمل 24 ساعة	ال报 (54) أغسطس 2019م
.8	تغير وافلاس المنشآت في المملكة العربية السعودية: مناقشة الأسباب والحلول	ال报 (57) نوفمبر 2019م
.9	ثقافة الادخار لتحقيق رؤية 2030م	ال报 (58) ديسمبر 2019م
.10	الاقتصاد الأزرق.. مستقبل واعد وقطاع داعم لل الاقتصاد الوطني وجاذب للاستثمارات المحلية والدولية	ال报 (60) فبراير 2020م
.11	الشركات الحكومية: ما لها، وما عليها	ال报 (61) مارس 2020م
.12	نموذج الاقتصاد الدائري والصناعة بالمملكة	ال报 (61) مارس 2020م
.13	الأثر الاقتصادي لانتشار وباء كورونا	ال报 (61) مارس 2020م

القضية (١) البرنامج الوطني للحد من الفَقد والهَدر في الغذاء بالمملكة العربية السعودية



■ الورقة الرئيسية: أ. زيد الشبانات - (ضيف الملتقى) (*) .



التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. خالد الفهيد.

■ التعقيب الثاني: د. مشاري النعيم.

■ التعقيب الثالث: أ. فائزة العجروش.

■ إدارة الحوار: أ. علياء البازعي.



ملخص القضية:



أشارت الورقة الرئيسية إلى أن السبب الرئيس لإطلاق البرنامج الوطني للحد من الفَقد والهَدر في الغذاء بالمملكة العربية السعودية هو تفشي ظاهرة فَقد وهرد الغذاء، وبهدف البرنامج إلى تقليل ومحاصرة آثاره الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولأهميةه، فإن المسؤولية يتحمّلها المجتمع بكافة عناصره وفئاته حتى الأسر والتجار. بالإضافة إلى الإعلام الذي يُمثّل العنصر الفاعل في المجتمع في الوقت الحالي.

وذهب التعقيبات على الورقة الرئيسية إلى أن نسبة هدر وفقد الغذاء أعلى في الدولة الصناعية عنها في الدول النامية. وأن الهدر للغذاء يتم بشكل أكثر في الدول المتقدمة بعد وصوله للمستهلك النهائي، في حين أنه في الدول النامية يتم بشكل

(*) مدير البرنامج الوطني للحد من الفَقد والهَدر في الغذاء بالمملكة العربية السعودية.

أكثر في أثناء مراحل الإنتاج والتسويق. أيضًا، فقد أشارت التعقيبات إلى أن البرنامج الوطني للحد من الفقد والهدر في الغذاء يسعى لتحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال استغلال الموارد الطبيعية من خلال اتباع أحدث المعايير والتجارب الدولية؛ والهدف هو تقليص الكميات المفقودة والمهدورة في الغذاء، والتعرُّف على الحجم الحقيقي للمشكلة، ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة لها.

كما أكدت التعقيبات على أهمية ما جاء في البرنامج من ضرورة تحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسئولة عن الفقد والهدر في الغذاء بالمملكة، بالإضافة إلى أن البرنامج يربط مسألة توفير الغذاء بقضايا عدة مهمة تمثل عدّة جوانب أساسية يعاني منها العالم أجمع في الوقت الحاضر، أهمها: الضغط على مصادر المياه الشحيحة، والخسارة الاقتصادية الكبيرة التي يخلفها عدم الترشيد في مصادر الغذاء، والتبعات البيئية التي يخلفها الهدر، وكذلك السلوك الاجتماعي غير الوعي بالمشكلة.

وتضمنت المداخلات حول القضية محاور عديدة، من أبرزها:

- ♦ العلاقة بين الفقد والهدر للغذاء.
- ♦ موقف الدين من فَقد وهَرُورِ الغذاء.
- ♦ مساهمة تطبيقات الهواتف في زيادة مشكلة فَقد وهَرُورِ الغذاء.
- ♦ الثقافة والعادات الاجتماعية وعلاقتها بمشكلة فَقد وهَرُورِ الغذاء.
- ♦ المستوى الاقتصادي للأفراد وعلاقته بمشكلة فَقد وهَرُورِ الغذاء.
- ♦ تعزيز القدوة في المجتمع للحد من مشكلة فَقد وهَرُورِ الغذاء.
- ♦ جهود المنظمات الدولية في الحد من مشكلتي الفقد والهدر للغذاء.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2xsZFRh>

أهم التوصيات

العمل على سن القوانين الخاصة بهدر الغذاء من خلال تشيريعات تنظيمية، وتفعيلها لتحقيق الفائدة المرجوة، وإيقاع العقوبة على منتسبي الهدر في الغذاء.

01

أن يتم تشجيع الاستثمارات نحو اقتصاد معرفي لتنوير البحث العلمي في مجالات البحوث الزراعية لمتابعة ورصد تجارة المنتجات الزراعية، مع تسليط الضوء على الخسائر التي تحدث على امتداد السلسلة الغذائية بأكملها، وبيان مواطن فقدان الغذاء المحتملة، ومن ثم إجراء تقييم لجمها وإيضاح أهم الممارسات الزراعية والإنتاجية والصناعية والتسويقية السليمة.

02

القيام بمنح تسهيلات مالية وإجرائية للقطاع الخاص، بإنشاء مصانع ذات معايير عالمية، يتم فيها إقامة مهرجانات سنوية سواء للتمور أو الحمضيات والخضروات، وكذلك الثلبان والثجيان، للمساهمة في الحد من هدر الأغذية أو الخسائر التي تسببها الأخطاء في التجهيز أو التعبئة أو النقل، والحد من التلوث البيئي بتحويلها إلى أسمدة أو منتجات غذائية متكاملة أو منتجات جمالية.

03

أن يتم تحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره الوطني بالمسؤولية المجتمعية حول المشاركة الفاعلة عن أهمية الحد من ظاهرة الهدر والفقد الغذائي بالتنسيق مع الجهات المعنية بهذه المشاريع الوطنية.

04

القيام بمنح جوائز سنوية للفنادق والمطاعم التي تبرم اتفاقيات مع جمعيات حفظ النعمة.

05



القضية (2) الميزانية السعودية بين العجز والفائض (2019/5/5)



■ الورقة الرئيسية: د. إحسان علي بو حلقة.



■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. عبد الله العساف.



■ التعقيب الثاني: أ. مطرق الباقمي.



■ إدارة الحوار: م. جمال ملائكة.

ملخص القضية:

تأسست نقاشات ملتقى أسبار حول قضية الميزانية السعودية بين العجز والفائض على مجموعة من الأفكار الرئيسية، من أبرزها كون الفائض الذي حققه الميزانية في الربع الأول من العام 2019 حدث نتيجة لتعاضد مصدرين متكملين هما: الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية، وهذا أمر لم يكن يحدث منذ أن سيطر النفط على الخزانة العامة. ما تغير هذا العام أن الإيرادات غير النفطية أصبحت مساهماً واضحاً للأثر في تغذية الخزانة العامة. وهذا أمر لطالما سعت المملكة لتحقيقه، انتلاعاً من أن تنوع مصادر الموازنة العامة كان مطلباً لكسر استئثار النفط بالأمر. كذلك فإن الإنجاز هو ليس في الفائض كقيمة، بل في أن الحكومة السعودية انتهت نهجاً مالياً صعباً، وتمكن من أن تحقق نتائج إيجابية، في تنمية إيرادات الخزينة عبر تنوعها. أما التنويع بحد ذاته فليس هدفاً بل وسيلة لتحقيق غاية وهي تعزيز استقرار إيرادات الخزانة العامة، بما يخلصها من تأرجحات الإيرادات النفطية نتيجة لتذبذب سعر برميل النفط، وهو تأرجح ليس بالإمكان تهميشه تأثيره، فقد رسم للتنمية الاجتماعية السعودية مساراً متعرجاً متقلباً على مدى العقود الثلاثة الماضية، منذ بداية الثمانينيات، بين تأخير وتعطيل التنمية وعدم وضوح الرؤية فيما يتصل بالإنفاق الحكومي؛ وهو وضوح ضروري ترتكز إليه رؤى الجهات المستفيدة، ولاسيما القطاع الخاص.

وقد ناقشت الورقة الرئيسية تفاصيل الميزانية السعودية بين العجز والفائض، واستكملت التعقيبات تفنيد ما ورد من أطروحات في هذا الإطار، في حين تضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- الميزانية السعودية: المستهدفات المالية وتقييم المؤشرات العامة.
- الإيرادات النفطية وغير النفطية بالميزانية.
- أهمية الشفافية والإفصاح في عرض أرقام الميزانية.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي:

<https://bit.ly/2y60DCV>

أهم التوصيات

ضرورة الاستمرار في تبني سياسة إعادة الهيكلة
التي يشهدها الاقتصاد السعودي للمستقبل.



أهمية الشفافية والإفصاح في عرض أرقام الميزانية من
جانب وزارة المالية أمام المعنيين وكافة فئات المجتمع.



الاستمرار في زيادة الإنفاق على برامج الجمعية الاجتماعية، وفي
مقدمتها قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية وحساب
المواطن والضمان الاجتماعي وبدل غلاء المعيشة ومكافآت
الطلاب، وفي نفس الوقت استمرار نمو الإيرادات غير النفطية.



الدعم المادي والمعنوي لمنشآت القطاع الخاص خاصة
الصغيرة والمتوسطة بل وتشجيع تعميتها وزيادتها

(3) القضية
هل توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد
السعودي دائمًا صحيحة وقريبة للواقع؟
(٢٠١٩/٦/١٦)



- الورقة الرئيسية: أ. مطلق البقمي.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: أ. فهد القاسم.
- التعقيب الثاني: د. سليمان الطفيلي.
- إدارة الحوار: د. صدقة فاضل.

ملخص القضية:



أشارت الورقة الرئيسية إلى أن التقارير المتتالية للمؤسسات الدولية كشفت عن التحسن والتعافي الملحوظ في الاقتصاد السعودي كنتيجة لبدء تنفيذ عملية إعادة الهيكلة التي شهدتها ولا يزال يشهدها اقتصاد المملكة في ضوء برامج رؤية 2030، والتي بدأت تؤتي ثمارها، وبعد سلسلة الرفع المتوقعات النمو للاقتصاد السعودي من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، جاء البيان الخاتمي للاستنتاجات المبدئية لبعثة خبراء صندوق النقد الدولي في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة للعام 2019، لتلقي الضوء أكثر على تطورات الاقتصاد السعودي والتقدم الملحوظ على كافة المؤشرات الاقتصادية.

وأوضح التعقيب الأول أن البيان الخاتمي لبعثة صندوق النقد الدولي يصف عادة الاستنتاجات المبدئية التي يخلص لها خبراء الصندوق في ختام زيارة "بعثة" رسمية تتم في الغالب إلى البلد العضو. وقد تعرض البيان إلى بدل غلاء المعيشة، والذي من المتوقع أن يتوقف صرفه في نهاية عام 2019 وفق الخطة الموضوعة لذلك، كما يرى البيان أن هناك حاجة للضبط المالي للحد من هذه المخاطر على المدى المتوسط. بينما يُعد من أبرز ما تضمنه التعقيب الثاني الإشارة إلى أن التوقع الذي تبناه صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد السعودي 1.8% لعام 2019 لم يكن صائباً بالنظر إلى أن رؤية المملكة 2030 قد وضعت في الاعتبار توقعات وتوصيات

صندوق النقد الدولي كأحد المركبات التي اعتمدت عليها، وما زالت هناك العديد من التوصيات والمقررات الاقتصادية المهمة بالنسبة لمسيرة الإصلاحات الاقتصادية للملكة محل دراسة وتمحیص من قبل أصحاب القرار والشأن الاقتصادي. وتضمنت المدخلات حول القضية المحاور التالية:

- لمحه عن صندوق النقد الدولي.
- الاختلافات بين صندوق النقد والبنك الدولي.
- أهمية تقارير صندوق النقد الدولي.
- طبيعة المخاوف المثاره بشأن توصيات صندوق النقد الدولي للمملكة.
- توقعات صندوق النقد الدولي وتوقعات الاقتصاد المحلي.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3a8WbjX>

أهم التوصيات



استشراف مسيري الشأن الاقتصادي (الوزارات والهيئات المسؤولة)
أهمية وضع الاقتصاد بحسب مجالات عملها ومساعدتها وإزالة العرقل
التي تؤثر في مسيرته بسبب اتجهادات تلك الوزارات والهيئات.



الحرص القائم على مواصلة واستدامة تنمية الاقتصاد الوطني، بكل قطاعاته
نموا إيجابيا سليما، ووفق الأسس والإجراءات العلمية المعروفة.
 وأن يتلزمه ذلك - بالضرورة - تنمية شاملة في كل المجالات.



الأخذ بمعايير قياس النمو وقياس الأداء، المعتمدة عالميا ومقارنة
ذلك بما هو حاصل بواقع النمو لاقتصادنا الوطني ومتابعة ذلك بشكل
دوري وإجراء التصحيح اللازم بما يتفق مع تلك المعايير كلما أمكن.



تطوير اقتصادنا النفطي، كرافد دخل رئيس، بالاستفادة
من تجارب الدول النفطية المتقدمة.

القضية (4) متى تتحقق ميزة تنافسية؟ (م2019/6/30)



- الورقة الرئيسية: د. إحسان بو حليقة.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. ريم الفريان.
- التعقيب الثاني: أ. محمد بن فهد العمران (ضيف الملتقى).
- إدارة الحوار: د. نوف الغامدي.

ملخص القضية:

استهلَّ د. إحسان بو حليقة الورقة الرئيسية بتتساؤل محوري مفاده: ما التنافسية؟ وِلَمْ الحديث مُكْثِفٌ عنها؟ وهل هي كلمة بِرَأْقَة اكتشفناها متأخرًا، سنقضي عقوًدًا ليتحققها اقتصادنا؟ وأشار إلى أنه لا بد من بيان أن المنافسة شيءٌ والتنافسية شيء آخر، ورغم الصلة بينهما؛ إلا إن المنافسة تكون بين منتجين للسلع والخدمات، في حين أن التنافسية هي أمر نسبي يرمي لقياس قدرة المنتج على المنافسة مقارنة بالمنافسين، فعادةً ما يكون التناول هو لعبارة "القدرة التنافسية"، وهو تناول لا يتصل فقط بالمنشآت الاقتصادية الساعية للربح، بل كذلك للكيانات غير الربحية ومؤسسات الحكومة والقطاع العام، فضلًا عن أن سياق التناول لا يخرج بالبلدان. ومن ناحية أخرى، فإن الاهتمام بالتنافسية لا يخرج عن اهتمام دفين بالكفاءة، فالشركات والاقتصادات التي تمتلك ميزةً تنافسية تفوق غيرها في أن كفاءتها أعلى، إلا أن القدرة التنافسية كمفهوم أوسع من مفهوم الكفاءة الداخلية؛ إذ إن القدرة التنافسية هي المحصلة الكلية التي يجعل للشركة حصصًا متنامية من السوق. لكن ليس من الإنصاف الظن أن التنافسية هي مجرد حروب لا طائل من ورائها؛ فهي نوع من التدافع من جانب الدول للحصول على الفرص لأبنائهما؛

وللمنتجين للبيع في أسواقهم المحلية وللتصدير. حالياً، يمكننا التخلص عن عبارة "التنوع الاقتصادي" إلى عبارة "الميزة التنافسية الوطنية"، ولا يعني هذا تراجعاً عن حلم راودنا قرابة نصف قرن؛ بل هو تصعيد للهدف وجعله أكثر طموحاً وتحديداً، فمجرد التنوع لا يعني التنافسية. أما التنافسية فتعني امتلاكك القدرة لبيع ما تنتج! وليس كلُّ مُنتج قادرًا على بيع ما يُنتجه.

وأشارت د. ريم الفريان في التعقيب الأول إلى بعض المقتراحات التي قد تسهم في تحقيق التنافسية التي نطمح لها؛ كتقييم الميزة النسبية ومعرفة وتحليل القدرة التنافسية التي نملكها حالياً بالمقارنة مع الدول ذات التنافسية العالمية. بينما أكد أ. محمد بن فهد العمران في التعقيب الثاني على أن موضوع تنافسية الاقتصاد السعودي يعتبر في واقع الحال جوهر رؤية المملكة 2030 دون مبالغة؛ فلقد عاش الاقتصاد السعودي لعقود من الزمن يعتمد في تنافسيته على "الربع" حتى وصلنا الآن إلى مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية الشاملة والتي نعيشها اليوم.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- مفهوم التنافسية وعواملها الأساسية.
- الإصلاحات الاقتصادية الهيكيلية ومتطلبات تحقيق التنافسية.
- التنافسية والإنتاجية في ضوء رؤية 2030.
- التعليم والتدريب والتنافسية.
- أهمية و مجالات تدخل الدولة لرفع الميزة التنافسية.
- دور القطاع الخاص والقطاع الثالث في تحقيق الميزة التنافسية.
- الخلاصة.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/3a8WbjX>

أهم التوصيات



استبدال عبارة "التنوع الاقتصادي" بعبارة "الميزة التنافسية الوطنية" تصبعاً للهدف وجعله أكثر طموحاً وتحديداً وتعزيزاً لمفهوم التنافسية وتوطينها في بيئة الأعمال ونشر ثقافتها في المجتمع بتطبيق معاييرها وشروط تحقيقها.

جعل رفع مستوى الإنتاجية "اعتقاداً عاماً"، أو "نقاقة مجتمعية" من باب الحفاظ على الموارد، وأن يصبح للعمل القيمة العليا في المجتمع وتنشئة الجيل على أساس ومبادئ التنافسية المترنة مع طبيعة الإنسان ومسؤولياته في الحياة.



التخلص من العمالة منخفضة المهارة بكل التخصصات، ووضع نظام حازم لاستخدام الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة مهما كان التخصص بالخصوص لختبار الكفاءة من طرف ثالث وليس من وطنه أو دولته.

الاعتماد بصورة أكبر على الموارد البشرية المؤهلة وعالية المهارة، وهو أمر يستوجب تعليماً وتدريبها وتأهيلها، وتجبيها واضحاً نحو الإنتاج بهدف الأداء أفضل من الآخرين.



تحويل طاقات وقدرات وطنوهات وولاء الشباب لوطنهم لطاقة "تدوبلية" هائلة للإنتاج، بل للتنافسية فالتحول الأهم هو تحول مواطنينا إلى آلة ضخمة للإنتاج ولتوليد القيمة.

القضية (5) الوظائف في المستقبل (٢٠١٩/٧/١٤)



- الورقة الرئيسية: د. هشام صالح بن عباس.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. وفاء طيبة.
- التعقيب الثاني: أ. فائزة العجروش.
- إدارة الحوار: د. خالد بن دهيش.

ملخص القضية:

أشار د. هشام بن عباس في الورقة الرئيسية إلى أن معظم الاتجاهات العلمية في مراكز البحث والتطوير تنصب اهتماماتها في أتمتة الأعمال عن طريق جعل الآلات ذكية بقدر أنها تستطيع القيام ذاتياً بعمل الكثير من الأنشطة التي يقوم البشر بها في الوقت الحالي، وبفاءة ودقة أعلى إلى حد يمكن لها تدريجياً أن تحل محل البشر. وحسب دراسة منتدى الاقتصاد الدولي، فإن الوظائف المهدّدة هي ذات سمات، من أبرزها: البراعة اليدوية والتحمّل والدقة، والذاكرة واللفظية والسماعية، والقدرات المكانية، وإدارة الموارد المالية والمادية، وتركيب التكنولوجيا والصيانة، واستخدام التكنولوجيا ومراقبتها، وغيرها.

بينما أوضحت د. وفاء طيبة في التعقيب الأول أن هناك أربعة ثوابت تشكّل إطلاعاً عاماً لفهم خريطة التغيرات للوظيفة في المستقبل، وتتضمن: أنماط التغيير الوظيفي القائم على التكنولوجيا، والقدرات البشرية غير قابلة للأتمتة، وتغيير تكوين مهمة العمل (مهام الوظيفة المعروفة)، وأنماط ونماذج التوظيف ومستقبل الشركة؛ حيث ستتمتع نماذج التوظيف في المستقبل بمرونة أعلى، وتميز بانتشار أكبر للعمل بدوام جزئي، والعمل عن بعد... إلخ، كما أن من المهارات المهمة للمستقبل: الذكاء العاطفي والابتكار والقدرات الإقناعية والإبداع، والتي تعتبر في مقدمة المهارات التي يتعلمها الطالب في الغرب، ويحتاجها الطالب والمعلم.

ويفضي ذلك إلى ضرورة تطوير إستراتيجية كاملة للتعليم لاستيعاب التغيرات في سوق العمل في المستقبل.

وأوضحت أ. فائزه العجروش في التعقيب الثاني التخصصات والوظائف المستقبلية المطلوبة في سوق العمل السعودي مع توجهات الرؤية، وأهمية التأهيل والتدريب النفسي والعملي للجيل الحالي والقادم لحمل الرأية.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ماهية مهن المستقبل والتوقعات بشأن تطورها.
- تقنيات البلوك تشين Blockchain وأثرها على تطور وظائف المستقبل.
- وظائف المستقبل: الإشكالات والمهارات.
- آليات تجاوز الإشكالات المرتبطة بوظائف المستقبل.
- دور التعليم في مواكبة تطور وظائف المستقبل.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3ekiHts>

أهم التوصيات

- 01 
- 02 
- 03 
- 04 
- 05 

أهمية إشراك سوق العمل في تحديد مخرجات العملية التعليمية، بحيث يتم استقاء البيانات والمعلومات الفعلية عن سوق العمل من واقع إحصاءات المهن لدى وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية، وعليها أنبني استراتيجيات مخرجات التعليم، لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم مع سوق العمل.

تحث الجهات البحثية الحكومية والتعليمية والخاصة علىبذل المزيد من الجهد والمال في عمل الدراسات الاستشرافية وفي مجال البحث والتطوير والابتكار، خصوصاً في مجال التقنيات الحديثة ومعرفة الوظائف المطلوبة في المستقبل.

تطوير استراتيجية كاملة للتعليم لاستيعاب التغيرات في سوق العمل في المستقبل.

تطوير عملية اختيار وتعليم وتدريب المعلمين مع بناء وثيقة أخلاقية للمعلم يلتزم بها (code of conduct).

الاهتمام بالبيئة التعليمية المادية والنفسية والاجتماعية للتعليم ضمن الأنظمة والقوانين الخاصة بالتعليم والتدريب، فهي أساس مهم في التعليم.

القضية (6) الاستثمار الجريء والشركات الناشئة (م2019/8/4)



- الورقة الرئيسية: د. محمد المشيقح
- التعقيبات:
 - التعقيب الأول: د. ناصر القعود.
 - التعقيب الثاني: أ. بسمة التويجري.
 - إدارة الحوار: أ. جمال ملائكة.

ملخص القضية:

تناول د. محمد المشيقح في الورقة الرئيسية الاستثمار الجريء والشركات الناشئة وتأثيره على منظومة المال والأعمال؛ عالمياً ومحلياً، واستعرض تسلسل الثورات الصناعية وأثرها على اتجاهات الأعمال والاستثمار، ولا سيما الثورة الصناعية الرابعة، ودور الشركات التي حصلت على استثمار جريء في الناتج المحلي الإجمالي وفي الوظائف. وأشار إلى نشأة صناديق رأس المال الجريء وقيامها بتمويل الشركات الناشئة ذات الابتكارات الجريئة، حيث تطرق إلى دورة حياة هذه الشركات ومراحل نموها ودور الاستثمار الجريء في ذلك، وعلى الصعيد المحلي، تم تناول تطور الأعمال والمال والاستثمار في المملكة خلال العقود الستة الماضية، ودور الدعم الحكومي في ذلك، سابقاً وحاضراً. واختتمت الورقة بإيجاز عن المتطلبات لتكوين المملكة محوراً لريادة الأعمال والاستثمار الجريء، المتمثلة في الاستثمار في التقنية، وبناء القدرات، والثقة برواد الأعمال بوصفهم قادة التغيير في مجالهم. وأشار د. ناصر القعود في التعقيب الأول إلى أنه ومع التطورات الأخيرة في مجال التقنية وتنافس الاقتصادات العالمية، وفي ضوء توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ حرصت المملكة - إلى جانب اهتمامها بالاستثمار بمختلف أنواعه - على إيجاد قنوات

للاستثمار الجريء، وتشجيع ودعم الشركات الناشئة. فإضافة إلى البرامج المقدمة من الهيئات وصناديق التنمية المتعددة لتحفيز الاستثمار ورواد الأعمال، أنشأت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" الشركة السعودية للاستثمار الجريء برأس مال 2.8 مليار ريال، والتي تهدف إلى الاستثمار المباشر في الشركات الناشئة خلال مراحل نموها، كما تهدف إلى المشاركة في صناديق الاستثمار الجريء لتحفيز تأسيس هذه الصناديق لتوفير التمويل اللازم للشركات الناشئة في مراحلها الأولى.

وأبرزت أ. بسمة التويجري في التعقيب الثاني بعض المقتراحات التي من شأنها دعم الشركات الناشئة، ومنها: اتخاذ كافة الإجراءات وسن جميع التشريعات التي يسلّمها تيسير مزاولة الأعمال، وتعريف الشباب بمختلف آفاق التمويل لشركاتهم الناشئة ومنها صناديق تمويل الاستثمار الجريء.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- رأس المال الجريء ما بين التمويل والاستثمار.
- معوقات إفادة الشركات الناشئة من الاستثمار الجريء.
- مدى إمكانية الإفادة من تجارب الشركات الناشئة الناجحة في دول أخرى.
- آليات تعظيم مردود الاستثمار الجريء في المملكة.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2yQWYsY>

أهم التوصيات

01



إيجاد خطة استراتيجية للابتكار على مستوى الدولة تشمل رؤية كاملة للمعالم وشاملة للابتكار، وكذلك على مبادرات توعية لتعزيز الابتكار وتضمينه في كافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية والأعمال والمال، ودعم مجمعات الابتكار وحاضنات الأفكار الناشئة ومختبرات التكنولوجيا ومختبرات الإبداع، والإسهام في نشر الوعي الابتكاري لدى أفراد المجتمع، وتسلیط الضوء على المبدعين.

02



توجيه صناديق الاستثمار الجريء التي تقودها بعض القطاعات الحكومية وبخاصة الجانب الإداري والاستثماري بحيث تحقق معايير العالمية في مفهوم الاستثمار الجريء، وتمكن من إخراج برامج ومبادرات فاعلة.

03



وضع برامج في مراحل التعليم لجعل الطلاب يواجهون الحياة بشكل مباشر لمعرفة الواقع والتعامل معه.

04



تشجيع وتنمية دراسات محددة (problem based solving و Case Studies) في الجامعات وربما في المدارس لتشجيع التفكير والابتكار في ما يحتاجه المجتمع والشركات من حلول.

05



تأسيس أكاديمية نوعية متخصصة في تقديم مخرجات تعليمية في الأعمال الحرة، تكون من أولوياتها التعريف بالمفهوم الحقيقي للاستثمار الجريء.

القضية (7)

نظرة إلى السماح للأنشطة التجارية بالعمل 24 ساعة (2019/8/18م)



- الورقة الرئيسية: م، أسامة الكردي.
- إدارة الحوار: د، عبد الله بن صالح الحمود.



ملخص القضية:

وأشار م، أسامة الكردي في الورقة الرئيسية إلى القرار الصادر مؤخراً من مجلس الوزراء بالسماح للأنشطة التجارية بالعمل ٢٤ ساعة بمقابل مالي، وبشروط ومتطلبات يجري الآن إعدادها من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات المعنية الأخرى. حيث من المعروف أن الحد الأقصى لعمل الأنشطة التجارية حالياً هو الساعة ١٢ منتصف الليل، يُستثنى منها مكة المكرمة والمدينة المنورة، كما كانت وزارة الداخلية تصدر موافقات العمل لمدة 24 ساعة بشروط مُبسطة وبدون مقابل مالي لكل نشاط راغب في ذلك، وأوضح أن هذا القرار ينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة للمستهلكين في مدن المملكة، خاصةً إذا أخذنا في الاعتبار الخدمات الطبية والصيدلانية وخدمات محطات الوقود. كما سيكون له تأثير إيجابي كذلك على القطاعات الحديثة، مثل السياحة والترفيه والسينما.

وقد تعددت الآراء وتباينت وجهات النظر حول جدوى قرار السماح بفتح بعض المحلات التجارية ٢٤ ساعة، وما قد يتربّع عليه من آثار؛ فبينما أشارت بعض المداخلات إلى المزايا الاقتصادية التي تستعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، فإن البعض الآخر يرى أن القرار سيكون له آثار سلبية على الشأنين الاجتماعي والاقتصادي، في حين يذهب فريق ثالث إلى أن المسألة طبيعية، وأن القرار ليس إلزامياً؛ بمعنى أن أراد ممارسة نشاطه على مدار الساعة فهذا حق له شأن خاص

أسبار ملتقى

به. والمؤكد أن هذه القراءات جميعها لا شك أنها ستتضح لنا على أرض الواقع جراء التطبيق الفعلي.

وتضمنَت المداخلات حول القضية المحورين التاليين:

- إيجابيات وسلبيات قرار السماح بفتح بعض المحلات التجارية 24 ساعة.
- مدى ملاءمة وجود مقابل مالي نظير السماح بفتح بعض المحلات التجارية 24 ساعة.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2yQWYsY>

أهم التوصيات

إجراء دراسة شاملة لاستطلاع الرأي العام حول احتياجات المجتمع المتعلقة بتطبيق هذا القرار، وكذلك البدائل المقترنة لساعات العمل.

01

02

دراسة الأهمية والأثر الصحي والأمني والاجتماعي الإيجابي والسلبي للأنشطة المخطط لها أن تعمل ٤٤ ساعة - بعد تحديدها - قبل التطبيق وأخذ ذلك الأثر في الحسبان بحوار الأثر الاقتصادي.

03

إجراء الدراسات المقارنة مع الدول الأخرى التي طبقت تنظيم فتح المجال أربع وعشرين ساعة، والاستفادة من تجربتها واتخاذ المحاذير بعين الاعتبار والأضرار الاجتماعية والأسرية المتوقعة أو التي مرت بها هذه المجتمعات.

04

الحرص على تطبيق أساس وشروط المدن الصديقة للإنسان والكشف عن مدى تأثير هذا القرار عليها.

05

أن يكون المقابل المالي في حدود إمكانية كل نشاط على حده، وأن تبني قيمة الرسوم على أساس تنظيم النشاطات التي ستعمل ٤٤ ساعة بحيث يتم تحفيضها لتشجيع المرغوب فيها اجتماعياً وصحياً وتؤدي لمصلحة اقتصادية واضحة، ورفعها للنشاطات التي يترتب عليها سلبيات قد تضر بالصحة أو المجتمع.

القضية (8) تعثر وإفلاس المنشآت في المملكة العربية السعودية: مناقشة الأسباب والحلول (م2019/11/10)



■ الورقة الرئيسية: د. سليمان الطفيلي.

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: أ. نبيل المبارك.

■ التعقيب الثاني: أ. فهد القاسمي.

■ إدارة الحوار: أ. جمال ملائكة.



ملخص القضية:



وأشار د. سليمان الطفيلي في الورقة الرئيسية إلى أن الإعسار هو الحالة الوسطى بين التعثر والإفلاس، فالتعثر سبب الوقوع في الإعسار، والإفلاس نتيجة له عند تعذر الحلول. وقد اهتمت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها بتنظيم حالات الإفلاس التجاري بما كان يتوجب عليها مع تطور الحياة التجارية التي كانت بسيطة غير معقدة كما هي عليه اليوم، وذلك عبر نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر الملكي رقم 32 وتاريخ 15/1/1350هـ، كما عالجت المحاكم السعودية حالات الإعسار المدني حتى إعلان نظام الإفلاس الجديد، كذلك سارعت المملكة في تطوير أنظمتها التجارية بإقرار نظام التسوية الواقعية من الإفلاس، الصادر بالمرسوم الملكي رقم 16/م وتاريخ 4/9/1416هـ. ومع إعلان نظام الإفلاس السعودي رقم 50 وتاريخ 28/5/1439هـ، والذي جاء لمعالجة حالات التعثر والإفلاس في نظام واحد؛ نجد أن هناك حالات عديدة لإفلاس المنشآت، تنوّعت تلك الحالات في أنشطة وقطاعات مختلفة، كان لها انعكاس سلبي على أجواء وبيئة الاقتصاد، وبخاصة الأسواق الأكبر تنظيمًا، مثل أسواق المال. حيث تم إيقاف وخروج عدد من الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، كما أعلنت العديد من الشركات والمؤسسات الضخمة

حالات إفلاسها وتصفيتها، وكذلك عدد من رواد رجال الأعمال المعروفيين في العمل التجاري السعودي. حيث تجاوز عدد حالات الإفلاس على موقع لجنة الإفلاس (لجنة حكومية مستقلة) أكثر من 130 حالة ما بين شركة ومؤسسة ورواد أعمال، تجاوزت رؤوس أموال بعضها المليارات من الريالات، وأبرز أنشطتها في قطاع المقاولات، كما أن هناك مئات بل آلاف القضايا في المحاكم السعودية تتعلق بالتعثر والإفلاس. وهذا لا يعني أن حالات الإفلاس لم تظهر إلا حديثاً أو بعد إعلان نظام الإفلاس؛ فهناك حالات عديدة لا حصر لها من التعثر والبعسار والإفلاس ظهرت منذ عشرات السنين الماضية، لحقت بقطاع البنوك والصناعة والتجارة والزراعة والخدمات، وبخاصة قطاع المقاولات الذي كان وما زال يتعرض لأكثر حالات الإفلاس، بدءاً بالمشاريع الحكومية ولا سيما المشاريع التعليمية والبنية التحتية والطرق. كذلك تعرضت العديد من مشاريع الإنشاءات للتوقف عن العمل، وكذلك مشاريع تنمية تعرضت للتعثر والتقطيعة حتى يومنا هذا، لأسباب ظاهرة وغير ظاهرة؛ بعضها لأسباب تتعلق بالفساد المالي والإداري، وبعضها لأسباب تتعلق بسوء التخطيط والإدارة، وبعضها لعارض خارجي عن الإرادة.

وذكر أ. نبيل المبارك في التعقيب الأول أن حالات الإفلاس تأتي من سببين: الأول من داخل الشركات، والثاني خارجي. أما بشأن نظام الإفلاس في المملكة وإن كان تأثيره كثيراً إلا إنه الآن موجود، وهدفه ليس حماية الشركات؛ ولكن تنظيم عملية الإفلاس بما يحفظ الحقوق لجميع الأطراف ذات العلاقة.

وأوضح أ. فهد القاسم في التعقيب الثاني أن موضوع الإفلاس موضوع قديم متعدد؛ فقد نشأ مع بداية ممارسة التجارة في العالم؛ وفي الشريعة الإسلامية العديد من التطبيقات والآحكام التي تنظم عمليات التعثر والإفلاس لدى الشركات والتجار والأفراد، الجديد لدينا هنا هو نظام الإفلاس، والذي يحتاج للمزيد من التركيز والشرح والفهم وما يتبعه من توعية لجميع الأطراف ذات العلاقة بالتعثر والإفلاس.

وتضمّنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ مسببات إفلاس المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ♦ تأثير الرسوم على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ♦ الحلول المقترنة لمواجهة تعُثر وإفلاس المنشآت.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي:
<https://bit.ly/2K0sbML>

أهم التوصيات



01

إنشاء وكالة لشؤون الإفلاس بوزارة التجارة إن تعذر إنشاء هيئة أو مركز



02

إلزام جهة التعاقد الحكومية بسداد مستحقات المقاول خلال شهر من التوريد، وتقديمه مذكرة بالاستلام أو شهادة الإنبار، ورفع المستخلص مستوفياً مستندات الصرف، أو إعطاؤه ضماناً قابلاً للتسبييل في فترة معينة يستفيد منها في مشاريع أخرى.



03

تفعيل دور الغرف التجارية، للوقوف على أسباب الإفلاس والرفع المنظم وقد يكون شهرياً لوكالة شؤون الإفلاس أو الهيئة، أو في أسوأ الحالات إلى لجنة الإفلاس.



04

النظر في إلغاء الرسوم عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمدة خمس سنوات أسوأً بالمصانع، على أساس إعطاء مهلة معقولة لهذه المنشآت لزيادة التوظيف، واسترداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة للرسوم التي سبق أن قامت بسدادها للحكومة.



05

إنشاء صندوق حكومي يقدم المساعدات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل بدون فوائد، على أن يبدأ السداد بعد خمسة أعوام من الحصول على القرض، وبدفعات ميسرة تُعين هذه المنشآت على الاستمرار في أعمالها، وذلك تحت رقابة محاسبين قانونيين معينين من الصندوق؛ لمتابعة الوضع المالي، والتأكد من أن القرض حقق الهدف منه.

القضية (9) ثقافة الادخار لتحقيق رؤية 2030 (٢٠١٩/١٢/١٥)



■ الورقة الرئيسية: أ. بسمة التويجري.

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. ناصر القعود.

■ التعقيب الثاني: أ. فهد القاسم.

ملخص القضية:

أكّدت أ. بسمة التويجري في الورقة الرئيسية على أن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الطموحة أولت كثيراً من الاهتمام لتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال برنامج "تطوير القطاع المالي 2020" ، الذي يقدّم أحد برامج تحقيق الرؤية، ويهدف إلى: خلق سوق مالية متقدمة، وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي. ولهذا البرنامج عدة مستهدفات، يتمثل أحدها في تحقيق (التنوع، والاستقرار، والشمول) المالي، والتحول الرقمي، وزيادة عمق القطاع المالي. أما بالنسبة لثقافة الادخار فمن المهم التوضيح أنه لا يمكن بناؤها بسرعة، وتسليط جهوداً متضادرةً من الدولة ومن الأفراد أنفسهم، حيث قامت الدولة بجهود كبيرة في وضع البرامج والمبادرات التي تهدف إلى خلق هذه الثقافة وتعزيزها بين أفراد المجتمع، ولكن هذه البرامج والمبادرات لن تكون ذات جدوى إن لم تترافق مع بعض الأدوات التي تساعده على وضع التنفيذ، ومن أهمها: إيجاد القنوات الاستثمارية الملائمة لاستيعاب مدخرات الأفراد؛ على أن يكون الوصول إلى هذه القنوات سهلاً ومتناهياً لجميع الراغبين فيها، وأن تكون متعددة ومتنوعة وذات مخاطر مدروسة ومحتملة.

في حين أشار د. ناصر القعود في التعقيب الأول إلى أن تشجيع ثقافة الادخار يتطلب جهوداً حثيثةً من الأسر والمؤسسات الحكومية، حيث ينبغي أن تتضامن جهود كلٍّ من الأسر، لتكون قدوةً لغيرها في الإنفاق دون إسراف أو تقدير، وتعودهم منذ الصغر على الادخار وترشيد الإنفاق. وكذلك المؤسسات التعليمية بتضمين مناهج التعليم أهمية وفوائد الادخار وألياته، من خلال عروض مبسطة وقصص جاذبة لنجاحات معتمدة على الادخار التدريسي، إضافةً إلى الشركات المساهمة، بحيث تُشجع الادخار من خلال إنشاء صناديق ادخارية يساهم فيها موظفو هذه الشركات، وتُدعّم من الشركة بتوزيع عوائد مجانية على شكل مكافآت وحوافز، كما هو الحال في شركة أرامكو وبعض الشركات الرائدة (الاتصالات وسابك). جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية المسؤولة عن القطاع المالي.

أماً، فهد القاسم فأوضح في التعقيب الثاني أن من المهم تناول أوجه التعارض ما بين أهداف الرؤية وبعض المبادرات القائمة حالياً، ومن أمثلتها التحفيز على الاقتراض للكماليات الصرفية، كما أغفلت الورقة ترويج النهم الاستهلاكي وتحفيز الاقتراض الذي تقوم به البنوك لأغراض استهلاكية وكماليات.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ أهمية ثقافة الادخار وال الحاجة إليها.
- ♦ واقع ثقافة الادخار في المجتمع السعودي.
- ♦ معوقات ثقافة الادخار.
- ♦ وسائل تعزيز ثقافة الادخار لدى أفراد المجتمع.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2yWZoGF>

أهم التوصيات

01

دعوة وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي إلى تطوير السياسيين المالية والنقدية بحيث يضمنان تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي (العرض الكلي . الطلب الكلي) لسد الفجوة التي قد تظهر ما بين معدل الدخار ومعدل الاستثمار المخططين بسبب ضعف أدوات السياسيين المالية والنقدية أو عدم التنسيق الجيد فيما بينهما.

02

تشجيع الجهات الحكومية والشركات المساهمة بأنواعها على تأسيس صناديق أو محافظ ادخارية تستقطع من رواتبهم بنسبة بسيطة جداً ويساهم فيها موظفوها بدعم من الشركة كدوازير أو مكافآت كما هو الحال في الشركات الرائدة (أرامكو . سابك. التصالات).

03

دعوة البنوك لإطلاق مبادرات وابتكارات لمنتجات ادخارية يمكنها استيعاب جميع احتياجات المواطنين من هذه المنتجات بما يلائم مستويات دخولهم ويحقق تطلعاتهم.

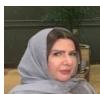
04

تضمين مناهج التعليم مفاهيم وأشكال الدخار وآلياته كقيمة مهمة في حياة الإنسان وذلك بدمجها في المناهج بطريقة مناسبة ومن خلال القصص الجاذبة والأمثلة الميسرة والمسابقات والألعاب الابتكارية والإبداعية.

03

بناء ثقافة الدخار من خلال مشاركة الإعلام وغيره من المؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني للتوعية مددودي الدخل وغيرهم بأهمية اتباع الطرق الأفضل للاستهلاك، حتى يمكن تقليل حجم الاستهلاك إلى العدالة بين الأسرة والأفراد. ويمكن أن تقوم التصالات بإرسال رسائل توعوية لتبني ثقافة الدخار.

القضية (10) الاقتصاد الأزرق.. مستقبل واعد وقطاع داعم للاقتصاد الوطني وجاذب للاستثمارات المحلية والدولية (٢٠٢٠/٢/٢)



- الورقة الرئيسية: أ. فائزه العجروش.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. علي الطخيس.
- التعقيب الثاني: د. خالد الفهيد.
- إدارة الحوار: د. ناصر القعود.

ملخص القضية:



أشارت أ. فائزه العجروش في الورقة الرئيسية إلى أن الاقتصاد الأزرق (Blue Economy) هو ذلك الاقتصاد المركز على الأنشطة البحرية في المسطحات المائية - من محيطات، وبحار، وخليان، وبحيرات - كصيد الأسماك، والنقل البحري، والخدمات اللوجستية، واستغلال الثروة السمكية والبحرية، والتعدين بما يحقق أفضل عائد ممكن من هذه الأنشطة الاقتصادية، ويهدف لثلاثة أهداف: مجال بحري أكثر أماناً، اقتصاد أزرق ذكي وقادر على الصمود، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد البحرية.

ويتمحور مفهوم (الاقتصاد الأزرق) حول فكرة مفادها، دمج الأنشطة البحرية ضمن اقتصاد دائري، من خلال مبدأ التجدد الطبيعي، ويراد لهذا المفهوم أن يكون محاكاة حيوية للطبيعة من حيث كونه مُستوّيًّا من قوى الطبيعة المتتجددة. وكان عالم الاقتصاد البلجيكي غونتر باولي Gunter Pauli من أوائل من لفتوا الانتباه إلى أهمية «الاقتصاد الأزرق»، من خلال كتابه المنشور في عام 2010 م والمعنون بـ: «الاقتصاد الأزرق: عشر سنوات، مئة اختراع واكتشاف، ومئتا مليون فرصة عمل». وتقعُ فرص نجاح المملكة في مجال الاقتصاد الأزرق شبه مؤكدة؛ نظراً لتمتع

المملكة بموقع جي و إستراتيجي، وامتلاكها لرصيد بشرى مهم في المناطق الساحلية، ورصيد معرفي حول البحار والمحيطات، والمتأمل لسواحل مملكتنا الغالية في البحر الأحمر والخليج العربي والجزر العذراء المتناثرة سواء المأهولة منها كفرسان وقماح أو غير المأهولة، وسواحلها التي تتجاوز 3000 كم - يجد نفسه حقيقةً أمام ثروة اقتصادية هائلة ومنجم بكر للثروة السمكية؛ ولكنها للأسف ما بين مُعطل أو لم تتم الاستفادة منها الاستفادة المثلث، مع إمكانية العمل على النهوض بقطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية (مثل: تربية الأحياء المائية، والسياحة البيوكولوجية، والتكنولوجيا الحيوية البحرية، وبناء السفن، وغيرها)، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى التي تزيد من فرص النجاح، بإذن الله.

وذكر د. علي الطخيش في التعقيب الأول أنَّ وزارة البيئة والمياه والزراعة اهتمت بجانب كبير من الاقتصاد الأزرق، وعلى الأخص ما له علاقة بصيد الأسماك ومشاريع الاستزراع السمكي ومشاريع الريبيان. كما أوضح أن الاقتصاد الأزرق يشمل أنشطةً متعددة، منها على سبيل المثال: مهنة الغوص قدِيمًا لتجمیع اللؤلؤ من أصداف المحار، وهذه مهنة الآباء والأجداد المقيمين في المناطق الساحلية، وقد تطَوَّرت هذه المهنة حتى وصلت إلى إنتاج لؤلؤ صناعي، وصيد الأسماك في مياه الخليج العربي ومياه البحر الأحمر، وتربية الأحياء المائية في المزارع الداخلية على المياه الجوفية، وتحلية مياه البحار وتنقية المياه الجوفية للحصول على مياه الشرب النقية، والنقل البحري بين الموانئ. كما ذكر أن للوزارة جهوداً طيبة في مجال الثروة السمكية، حيث كان هناك وكالة خاصة بالثروة السمكية ضمن هيكل الوزارة التنظيمي أيام وزارة الزراعة والمياه، ثم تحولت الوكالة إلى إدارة عامة كجزء من تطوير هيكل الوزارة بعد ضمّ البيئة والمياه إلى وزارة الزراعة.

أما د. خالد الفهيد فأكَد في التعقيب الثاني على أهمية تعظيم الاستفادة من الجُزر السعودية في المناطق الساحلية، باختيار أنسبها لإيجاد تنمية مستدامة لأنباء

السواحل، وتهيئتها كفرص استثمارية للقطاع الخاص لإقامة بعض الصناعات والخدمات اللوجستية، مثل: إقامة مدينة أنعام متكاملة تشمل محاجر بيطرية للمواشي الحية التي يتم استيرادها من خارج المملكة ومسالخ، ويتم تصدير اللحوم منها داخلياً لمناطق المملكة بشكل يومي للتغلب على مشكلة الأوبئة التي تصاحب استيرادها من خارج المملكة، وللمساهمة في تنظيم سوق اللحوم الحمراء، ويتم الاستفادة من مخرجات المسالخ بإقامة مصانع للصناعات الجلدية وغيرها؛ وهو ما يسهم في توفير فرص عمل بجانب ضمان سلامة الغذاء.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحورين التاليين:

- الواقع الاقتصادي الأزرق ودوره في اقتصاد المملكة.
- وسائل النهوض بالاقتصاد الأزرق وزيادة مساهمته التنموية.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2RAsSAq>

أهم التوصيات

إعداد استراتيجية وطنية لتطوير القطاعات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والاستفادة من موارده المتنوعة بشكل مستدام، على أن تنطلق من رؤية المملكة 2030، وتستفيد من الخبرات الأكادémie ومرافق البحث، وتنطبق المعايير الدولية لاستدامة الاستفادة من هذه الموارد، وتعمل على تطوير اقتصاد المجتمعات الساحلية وتطوير البنية التحتية فيها، وتوفير فرص عمل منتجة لهم، وتشجيع السياحة فيها بالأنشطة الترفيهية والرياضات المائية، وإعادة هيكلة القطاعات الحالية لتتواءم مع ذلك.



لتعدّd الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بالاقتصاد الأزرق، وتعُدّ الجهات المسؤولة عنها، يفتح فصل وزارة المياه عن الزراعة وإنشاء وحدة تنفيذية خاصة (هيئه مثلاً) تحت إدارة وزارة المياه، للتنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالاقتصاد الأزرق فيما تقوم به من أنشطة متنوعة، وما ينبغي أن تقوم به كل جهة من دراسات جدوى وعرض فرص واعدة، وتحفيز الاستثمار، وإطلاق المبادرات والشراكة الاستثمارية مع القطاع الخاص، وتطوير الابتكارات والتدريب.



الاهتمام بالتدريب في مجال الصيد البحري وصناعة اللؤلؤ والمرجان، وتحفيز الصيادين السعوديين وتشجيعهم، والد من سيطرة الوافدين على قطاع صيد الأسماك، ومنعهم من ممارسة التجارة في هذا المجال، ودعم الجمعيات التعاونية للصيادين.



هناك حاجة لإصدار نظام وإجراءات تسهّل وصول المستثمرين والصيادين والأفراد إلى الشواطئ والسوائل واستفادتهم منها بما يحقق توازن المصلحة العامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ووقف التملّك أو المقْنَع في المناطق الساحلية، وإعادة ما تم تملّكه إلى الدولة، بحيث تقتصر ملكية السواحل على الدولة وللمصلحة العامة فقط، مع المحافظة على الحدود الجغرافية للسواحل، وعدم دفنها لأغراض سكنية أو تجارية.



استقطاب الاستثمارات الاستراتيجية في قطاع الموانئ، للرفع من معدل نمو القطاع، وتحسين مسارات التصدير والاستيراد مع أهمية اتخاذ بعض التدابير الجاذبة (إعفاءات ضريبية ومساعدات حكومية).

القضية (11) الشركات الحكومية: ما لها، وما عليها (٢٠٢٠/٣/١)



- الورقة الرئيسية: م، أسامة كردي.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: م، خالد العثمان.
- التعقيب الثاني: أ، فهد القاسم.
- إدارة الحوار: د، نوف الغامدي.

ملخص القضية:



ناقشت م، أسامة كردي في الورقة الرئيسية العديد من الموضوعات، بدأها بتعريف الشركات الحكومية، ودور الحكومات الذي يرى أنه يجب أن يكون تنظيمياً وإشرافياً ورقابياً خصوصاً فيما يتعلق بحماية المستهلك. كما تناول أهداف مؤسسات الأعمال الحكومية ودور القطاع الخاص كمالك ومشغل أساسى، وأيضاً تطرق إلى بعض التجارب والنجاحات للشركات الحكومية، بجانب المسؤولية الاجتماعية وفقدان مؤسسات الأعمال الحكومية لهذه الميزة، وبديل مؤسسات الأعمال الحكومية، وأخيراً ختم ورقته بموضوع الخصخصة والشراكة.

وأشار م، خالد العثمان في التعقيب الأول إلى أن الحراك الذي يقوم به صندوق الاستثمارات العامة سيكون له بالضرورة أثرٌ فاعلٌ في فتح عدد من القطاعات الجديدة التي تتطلب مبادرات ريادية تحمل مخاطر التأسيس. كما ذهب إلى أن الموضوع الذي يخشى منه القطاع الخاص هو منافسة الشركات الحكومية له، ومدى تحقيق العدالة والتنافسية بين الشركات الحكومية والخاصة. وأكد على ضرورة أن لا ينحصر هذا التنافس فقط في الشركات الحكومية، بل أيضاً في مؤسسات حكومية بحثة تتمتع بامتيازات تضعها في موقع تنافسي غير عادل مع

القطاع الخاص. واتفق م. خالد مع م. أسامة في تبني نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كبديل عن نموذج الشركات الحكومية الصرفة كحل مستدام لتحقيق التوازن والتكميل بين أدوات الدعم الحكومي وفكر القطاع الخاص. واختتم تعقيبه بتساؤل حول تسريع تفعيل برنامج الخصخصة الذي يمثل أحد أهم برامج الرؤية دون أن نرى أي مبادرات أو أطروحات حقيقة.

من جانبه رأى، فهد القاسم في التعقيب الثاني أن الورقة الرئيسة أسهبت حول الشركات الحكومية العاملة في قطاع الأعمال، ولكنها اختصرت الحديث عن الشركات الحكومية الأخرى ذات الغرض الخاص، وهي تلك التي تقوم حالياً بدور الخدمات المساندة للمؤسسات الحكومية التي أنشأتها، وفي تصوّره، فإن الشركات الحكومية يجب تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: الشركات الحكومية الهدافة للربح مثل الخطوط السعودية وسابك والاتصالات وشركات المشاريع الكبرى مثل القدية ونيون والدرعية ووسط البلد، والشركات الحكومية للخدمات المساندة والتي تنقسم لنوعين: الأول، شركات تأسس لتنفيذ أغراض خاصة، مثل: شركة علم التابعة لوزارة الداخلية، وشركة الشراء الموحد للأدوية للصحة. والثاني: الشركات التي يرى - من وجهة نظره - أنها أصبحت "موضة" لمعظم المؤسسات الحكومية لتجاوز البيروقراطية الحكومية في الصرف والتعيينات وأنظمة الشراء.

وتضمنَت المداخلات حول القضية المحورين التاليين:

- المأخذ على الشركات الحكومية في الواقع السعودي.
- وسائل تطوير الشركات الحكومية والنهوض بأدائها.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2V4I1wg>

أهم التوصيات



تبني نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كبديل عن نموذج الشركات الحكومية الصرفة، لتحقيق التوازن والتكامل بين أدوات الدعم الحكومي وفكرة القطاع الخاص.



إيقاف أشكال المنافسة غير الصدية والضاربة بالقطاع الخاص من قبل المؤسسات الحكومية وشركاتها، وأن يكون تركيز الحكومة عند تأسيس الشركات الحكومية على المشاريع الكبرى التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.



تقييم الوضع الحالي الإداري والمالي للشركات الحكومية من حيث كفاءة الإنتاجية وتحقيق مصادر دخل للصرف على أنشطتها على أن توكل عملية التقييم لمقيمين ومدققين معتمدين ونشر النتائج كنوع من توفر الشفافية والثقة والنظر في إمكانية التوسيع في إنشاء مثل هذه الشركات من عدمه مستقبلاً.



إحاله برنامج التخصيص إلى وزارة الاستثمار، ووضع برنامج زمني صارم لمبادرات التخصيص المعلنة وتفعيله. الحرص كل الحرص في عملية التخصيص على مراعاة الخدمات المقدمة من الدولة كالمستشفيات بأن تعتمد التأمين التعاوني كي لا يتضرر أصحاب الدخول المتوسطة والضعيفة.



الفصل التام بين الملكية والإدارة في الشركات الحكومية وأن تعامل بموجب نظام الشركات التجارية دون ميزات لها كملكية عامة وأن تحدد بمدة زمنية يتم بعدها نقل جزء من ملكيتها للقطاع الخاص وأن لا يكون أعضاء مجلس إدارتها ممن لهم مناصب في الدولة.

**(القضية 12)
نموذج الاقتصاد الدائري والصناعة بالمملكة
(١٥/٣/٢٠٢٠)**



- الورقة الرئيسية: م. إبراهيم ناظر.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. نوف الغامدي.
- التعقيب الثاني: م. خالد العثمان.
- إدارة الحوار: أ. جمال ملائكة.

ملخص القضية:

أوضح م. إبراهيم ناظر في الورقة الرئيسية أن الاقتصاد الدائري يُقدم نموذجاً اقتصادياً جديداً، يهتم بتغيير كل أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة بحيث يهدف إلى الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية والتنمية المستدامة، وحفظ قيمة المنتجات والمواد والموارد في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة من عمر الاستخدام، وتقليل النفايات بشكل كبير. وكذلك يسهم في تعزيز الكفاءة وخفض استهلاك الطاقة الكهربائية وابتعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛ إضافةً إلى تحديث النظام الاقتصادي القائم، وخلق فرص عمل مستدامة، والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، والمسوّلية تجاه المكان الذي يستثمر فيه بتحقيق الاستدامة البيئية وتقليل استغلال الموارد الطبيعية ومن تأثيرها على ظاهرة التغير المناخي. كما أنه يؤدي إلى النمو المستدام للاقتصاد الوطني (من حيث تحقيق التكافل بين الصناعات، وتوفير وحماية الموارد الطبيعية)، وتصميم نموذج أكثر استدامةً على المدى البعيد، وخلق فرص وظيفية جديدة. فضلاً عن أنه يقوم على إعادة التدوير للنفايات والتصميم الدائري والمستدام لتطوير المنتجات بإطالة عمر الاستخدام والقابلية لإعادة التدوير، والتقليل من المخلفات بكل أنواعها والتعدينية والصناعية خاصة والتلوث الناتج عنهم، وتوطين التقنيات الضرورية، وتحفيز البحث

العلمي والابتكار، والخلص من المرادم (على المدى البعيد)، وتعظيم الفائدة (الاستفادة للمستثمر والمستهلك) بدل تعظيم الربح. كما يعزز قيم الاستدامة والشفافية عن طريق المزيد من الشراكات في سلسلة التوريد والقيمة. كما أضاف م. إبراهيم ناظر أن هناك العديد من المبادرات والشركات التي أطلقها الحكومة وكذلك خطط الاستدامة والمحافظة على البيئة، وبدأت بتطبيقها الشركات الكبيرة كأرامكو وسابك ومعادن وبعض شركات الإسمنت، ولكنها تظل خططاً وجهوداً متفرقة لا يربط بينهما رابط أو إستراتيجية موحدة. والاقتصاد الدائري نموذج عمل شمولي يحتاج إلى بنى تحتية وتقنيات وخطط للتطبيق طويلة الأجل، وتصادر الجهد والمسؤولية من جميع أصحاب المصلحة من مستثمرين ومؤردين ومستهلكين ومشرين، فهو محفز للابتكار ومبشّع على الإنتاج الصديق للبيئة والاستهلاك الرشيد، وإعادة التدوير لكل أنواع النفايات البلدية والصناعية والطبية والزراعية بما في ذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

أما د. نوف الغامدي فأكدت في التعقيب الأول على أنه لا بد من العمل على خطة وطنية لزيادة كفاءة استخدام الموارد في الصناعة، كما لا بد من الدعوة إلى إعادة تشكيل وتحديث الثقافة السعودية والخليجية عموماً فيما يتصل بالاقتصاد الدائري عموماً، والنظر إليه باعتباره فرعاً جديداً من فروع علم الاقتصاد، ورديفاً لل الاقتصاد البيئي، وداعماً لاستدامة البيئة، والتعامل مع مخرجاته كما نتعامل مع الاقتصاد الصناعي أو الاقتصاد العقاري متباوزين عقدة الدونية في العمل في قطاعاته والاستثمار في مشروعاته ولا سيما في ظل حالة التشنج والركود التي تشهدها القطاعات الاستثمارية الأخرى.

من ناحيته، ذكر م. خالد العثمان في التعقيب الثاني أن هناك غياباً شبه تاماً لفهم فكرة الاقتصاد الدائري، ناهيك عن تبني تطبيقه واحتضانه عند إعداد خطط التنمية وبرامجها، عدا عن بعض العبارات المتناثرات هنا وهناك، والتي تبني مصطلحات مثل الاستدامة والقيمة والكافاءة دون انعكاس حقيقي على البرامج

والخطط التنفيذية. وأوضح أن دائرة تأثير تطبيقات الاقتصاد الدائري تتسع باتساع دائرة التطبيق، وتكامل هذه الدوائر مع دوائر أخرى في قطاعات أخرى تتواصل وتتشابك لتحقيق أوسع أثر ممكن على كامل خارطة التنمية وقطاعاتها المختلفة؛ لذا فإن بتر دوائر التأثير وفصلها عن بعضها البعض يُقلل، بل وينقص من الأثر المأمول من تطبيق مبدأ الاقتصاد الدائري.

وتضمنت المدخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ التعريف بالاقتصاد الدائري وأبعاده.
- ♦ السلوك الاجتماعي والاقتصاد الدائري.
- ♦ السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها لتنمية الاقتصاد الدائري.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2V4I1wg>

أهم التوصيات

إصدار إعلان رسمي من (وزارة الاقتصاد والتخطيط) ببني الاقتصاد الدائري كأحد مبادئ التنمية الأساسية واعتمادها كأحد محاور رؤية السعودية 2030.

تشكيل مجلس أعلى أو لجنة عليا للإشراف على تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في مجتمع برامج الرؤية ومبادراتها المختلفة.

إعداد استراتيجية وطنية لللاقتصاد الدائري وإنطة الإشراف على تطبيقها بالمجلس الأعلى المشار إليه سابقاً.

تسريع إصدار وتفعيل النظام الشامل لإدارة النفايات ولوائحه التنفيذية مع تطوير وتقدير الأنظمة الحالية ذات العلاقة ببعض فئات النفايات، ويشرف على تطبيق النظام الجهة العليا المذكورة في (٢).

تسريع تفعيل المركز الوطني لإدارة النفايات وتدعمه بالموارد والقدرات البشرية والفنية اللازمة.

**القضية (13)
الأثر الاقتصادي لانتشار وباء كورونا
(٢٠٢٠/٣/٣١)**



- الورقة الرئيسية: أ. نبيل المبارك
- إدارة الحوار: أ. عبد الرحمن باسلم



ملخص القضية:

أشار أ. نبيل المبارك في الورقة الرئيسية إلى أن الاقتصاد العالمي قبل وباء كورونا لم يكن في أحسن حال، وهو يعاني منذ الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨، ويصعب الحديث في المرحلة الحالية عن آثار اقتصادية محددة بشكل قاطع لجائحة كورونا، وإن كان يمكن رصد بعض من ملامحها الراهنة؛ فالاعتقاد أن هناك من الآثار العالمي ورغم كل ما يحدث وتوقف الحركة الاقتصادية، فالاعتقاد أن هناك من الآثار الإيجابية رغم الجائحة على المديين المتوسط والطويل أكثر من الآثار السلبية على المدى القصير؛ لأنه ببساطة الاقتصاد العالمي بحاجة إلى إعادة هيكلة لمؤسساته ولأدواته، نزولاً للسياسات المالية والنقدية. كما سوف نشاهد بدايةً تفاهماً أمريكاً صينياً لإدارة العالم أو صراغاً أمريكاً صينياً للاستحواذ على العالم، ولا يوجد خيار ثالث مع الأسف. كما أن المؤسسات الدولية سوف تبدأ في الذوبان والاضمحلال للأدوار التي كانت تلعبها في إدارة اقتصاد العالم، أو أن تتم إعادة هيكلتها، بما يتماشى مع موازين القوى الجديدة. وفيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي الكلي على مستوى الاقتصاد السعودي تحديداً، فالتصوّر أن الآثار الإيجابية على المدى المتوسط أكثر بكثير، لا سيما مع تحقيق أهداف إستراتيجية للمملكة من خلال ما يحدث لقطاع الطاقة على مستوى العالم، والذي أثبتت المملكة أنها القائد الأولي له على مستوى العالم، وتعرف متى وكيف تتحرك، ولعل ما حدث يساعد في إعادة

النظر في بعض التوجهات، والعمل على أن يكون لدينا قدر متزايد من الاكتفاء الذاتي وكامل الدورات الإنتاجية، وخصوصاً فيما يخص الأمن الغذائي والتقني والصحي.

وتضمنَت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على المستوى العالمي.
- ♦ ما مصير الرأسمالية بعد جائحة كورونا؟
- ♦ الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الاقتصاد المحلي السعودي.
- ♦ الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الشركات الكبيرة.
- ♦ الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ♦ الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على رواد الأعمال والمُبادرين.
- ♦ الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الأفراد في العالم والمملكة.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2V4I1wg>

أهم التوصيات

الاقتصادات العالمية، سوف يحصل لها تغير بسبب وباء كورونا وعلى كل الدول أن تعيد حساباتها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها في كافة المجالات نحو حياة أفضل.

ينصح أن تعاد هيكلة الموازنات المالية للدول، وذلك، نحو تقديم الأهم على المهم، خصوصاً الموازنات الخاصة بالقطاعات الصحية والتنموية بعد الكشف الأنطمة الصحية المفزي وعدم قدرتها المداومة على المكتسبات وأن تكون الحكومات هي القائد الأول في هذا القطاع.

تطوير آليات التعليم والتعلم عن بعد على كافة المستويات التعليمية، سعياً نحو الصدارة بين الدول المتقدمة، لإيجاد نقلة نوعية في التعليم والتدريب، مع التركيز على سياسة التعلم للتعليم العام والعلمي عن بعد.

التطوير والنهوض بمنهج العمل عن بعد، وجعل ذلك أنموذجاً للكثير من أنشطةنا الحكومية والاقتصادية، مع السعي في تطوير البنية التحتية التقنية موائمة مع المرحلة الحالية والمستقبلية.

أن تسعى الشركات المحلية إلى إعادة هيكلتها وخططها، مع التقنين المدروس في النفقات حتى لا تضطر على الدوام للإيجار أو الإفلاس مع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

توجيه المنشآت بأنواعها للاندماجات لتقليل التكاليف ولمحاولة التقليل ما أمكن من مسألة الخروج من السوق، أو إعلان الإفلاس.

القضايا الاجتماعية والنفسية

التقرير	القضية	م
التقرير (50) تابع إبريل 2019م	جودة الحياة في ضوء رؤية 2030	.1
التقرير (50) تابع إبريل 2019م	حقوق الطفل.. ورؤية 2030	.2
التقرير (56) أكتوبر 2019م	شذرات نفسية في يوم الصحة النفسية	.3
التقرير (58) ديسمبر 2019م	واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية	.4
التقرير (59) يناير 2020م	كبار السن في المملكة.. ماذا أعدنا لهم؟	.5
التقرير (60) فبراير 2020م	تحديات التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي	.6

القضية (١) جودة الحياة في ضوء رؤية 2030



■ الورقة الرئيسية: د. خالد الرديعان.

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. عبد الله بن ناصر الحمود.

■ التعقيب الثاني: د. فوزية البكر.

■ التعقيب الثالث: د. عبد السلام الوابل.

■ التعقيب الرابع: د. حميد الشايجي.

■ إدارة الحوار: د. عبد الله بن صالح الحمود.



ملخص القضية:

انطلقت نقاشات ملتقى أسبار حول قضية جودة الحياة في ضوء رؤية 2030 من فكرة محورية مفادها أن الحق في الحياة يُعد من أكثر الحقوق أهمية، حيث إنَّه يعتبر شرطاً أساسياً للتمكُّن ببقية الحقوق الأخرى؛ لذا لا يجوز حرمان أي إنسان من هذا الحق شرعاً وقانوناً وإنسانيةً، والحديث عن جودة الحياة يشير إلى الانتقال من "توفير" الحاجات الأساسية للإنسان، إلىحرص على "جودتها"؛ مما يدل على تطُّور المجتمع وانتقاله لمرحلة جديدة في نموه.



ولجودة الحياة كبرنامج حكومي أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية لا تخفي؛ فهو من جهة سيعزز من موقع المملكة على المستويين العالمي والعربي، بالنظر إلى الصورة النمطية للمملكة كمنتج للنفط ولا شيء غير ذلك، كما تريده أن ترسمه بعض المصادر غير المنصفة؛ في حين أن المملكة هي أكثر من ذلك، فهي حاضنة الحرمين الشريفين، وذات موقع إستراتيجي مهم للغاية يحيط بها مصائر مائية، وهي فاعلة في السياسة العربية والإقليمية والعالمية، كما أنها رقم مهم في السياسة الإقليمية والدولية يصعب تجاوزه. أما على المستوى الاجتماعي، فالملكة تواجه نمواً سكانياً متزايداً، إذ يُشكّل الشباب من 20-44 نحو 42% من

سكانها حسب الهيئة العامة للإحصاء؛ ما يعني ضرورة تلبية احتياجاتهم المتنامية، ومنها جودة الحياة بهدف استنهاض هممهم للعمل والإنتاج. وعلى المستوى الاقتصادي، فإن المملكة لديها توجه واضح وقوى نحو تقليص الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل الوطني. والمملكة زاخرة بإمكانات اقتصادية كبيرة، وبالتالي بحاجة إلى الإفادة من كل ما هو متاح في سبيل النمو والازدهار.

وتتضمن رؤية 2030 مطلبًا واضحًا لبرنامج جودة الحياة. فقد نصت وثيقة الرؤية على "أن الفرص الثقافية والترفيهية المتوافرة حالياً لا ترقى إلى تطلعات المواطنين والمقيمين، ولن تتواءم مع الوضع الاقتصادي المزدهر الذي نعيشه". لذا، كان أحد برامج الرؤية "برنامج جودة الحياة 2020" لتحقيق أهداف الرؤية. وتمثل المهمة الرئيسية للبرنامج في تحسين جودة الحياة في المملكة.

وقد تضمنت الورقة الرئيسية تصريحًا تاريخيًّا لمفهوم جودة الحياة، ومراحل تطُوره كمفهوم علمي، فضلًا عن الإشارة إلى بعض الإحصاءات العالمية حول جودة الحياة، بجانب تعريف برنامج جودة الحياة وأبعاده السياسية والاجتماعية. أما التعقيبات فقد ناقشت ما تضمنته الورقة الرئيسية حول موضوع جودة الحياة. في حين تضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

تعريف برنامج جودة الحياة 2020 وأهدافه.

ملاحظات تقييمية على برنامج جودة الحياة 2020.

مفهوم جودة الحياة وإشكالات المضمون.

الضروريات والكماليات المتعلقة بجودة الحياة.

العوامل المؤثرة في نظرة الإنسان السعودي لجودة الحياة.

الإدارة السياسية وتحقيق جودة الحياة.

-
-
-
-
-
-
-

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2Vokk0D>

أهم التوصيات

مقدرات تطويرية لجودة الحياة

توفير الخدمات الداعمة لنشأة جودة الحياة الحقيقة قبل فرض العقوبات المقننة للحفاظ على هذه جودة الحياة كما جاءت في برنامج جودة الحياة 2020.

01

إعطاء أهمية أكبر لمراجعة السياسات والأنظمة لتحسين نسبة الأداء وتحسين الخدمة وبالتالي زيادة جودة الحياة.

02

وضع خطة استراتيجية من قبل الإدارة العليا لتحسين الحياة في مدننا وقرانا على حد سواء، وضرورة التدخل الحكومي على أعلى مستوى للمتابعة والإشراف على التنفيذ من قبل المنفذين لخطط التنمية (خطط تحسين الحياة العامة بالبلاد).

03

أولويات جودة الحياة تجاه الفرد

اكتمال التنمية الشاملة وخصوصاً الأساسية منها من بنى تحتية وأساسية، كأولوية تنسيق المجال الترفيهي والسيادي على حد سواء.

01

إكمال الخدمات الأساسية في مختلف المناطق مثل الصرف الصحي والمياه والكهرباء والمواصلات العامة وغيرها.

02

دراسة وتطبيق وثيقة منظمة الصحة العالمية للمدن الصديقة لكبار السن، بما يتلائم وطبيعة المملكة العربية السعودية اجتماعياً وجغرافياً.

03

(2) القضية حقوق الطفل.. ورؤية 2030



■ الورقة الرئيسية: د. مها المنيف.

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. فهد اليحيا.

■ التعقيب الثاني: د. رنا المنديل (ضيفة الملتقى).

■ إدارة الحوار: د. عبد السلام الوايل.

ملخص القضية:

اهتمت رؤية المملكة 2030 بالرعاية الصحية في برنامج التحول الوطني من خلال ثمانية أبعاد رئيسية، أحد هذه الأبعاد هو الارتقاء بالرعاية الصحية، من خلال تنفيذ 70 مبادرة تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة، وتمثل في:

- 1 تسهيل الوصول للخدمات الصحية.
- 2 تحسين الخدمات الصحية.
- 3 الوقاية ضد المخاطر الصحية.

والملاحظ أن حقوق الطفل الصحية في البعد الإستراتيجي المتضمن في الرؤية كانت مندمجةً مع الأهداف والمبادرات، لكن لا توجد مبادرة خاصة بحقوق الطفل الصحية وكيفية الحفاظ عليها، بما يتماشى مع مصلحة الطفل الفضل، ومع الحفاظ على حقوق الوالدين، دون تأثير على صحة الطفل.

وقد قدمت الورقة المواد المهمة في اتفاقية حقوق الطفل الدولية، وفي نظام حماية الطفل السعودي الصادر عام 2014 بشأن الحقوق الصحية، وكذلك البرنامج الوطني للتحصينات ضد الأمراض الذي خصصت له وزارة الصحة ميزانية ضخمة، وأشارت إلى ظهور مجموعات في المجتمع تناهض التطعيمات بحجج أنها الصحي السيء.

وقد جاء في التعقيبات الإشارة إلى أن الممارسات التقليدية، والطب الشعبي، والحوادث المرورية، وعدم متابعة وزارة الصحة الرعاية المنزلية للطفل؛ من أهم المشكلات ذات الأثر السلبي على صحة الطفل.

كما شرحت التعقيبات نموذج الرعاية الصحية، وهو مشروع وطني يعمل على إعادة بناء النظام الصحي للمواطنين والمقيمين، وتحقيق مفهوم الوقاية الشامل، وإنشاء مرصد للولادة، وكذلك نموذج رعاية الولادة الآمنة الذي يشتمل على تخصيص نموذج يهتم برعاية الأمهات والأطفال عبر أهم محطات الحياة، ووضع البرنامج مؤشرات أداء لمتابعتها.

وتضمنت المدخلات حول القضية المحاور التالية:

- قراءة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وإشكالية تطبيقها.
- حقوق الأطفال والرضع الصحية.
- نموذج رعاية الأمومة والطفولة.
- تجارب واقعية تتعلق بحقوق الطفل في المملكة.
- أولًا: ما يخص طب الأسنان.
- ثانياً: ما يخص الطب النفسي.
- ثالثًا: ما يخص الإحصائيات.
- رابعًا: ما يخص أقسام الطوارئ.
- خامسًا: ما يخص حالات التنويم.
- سادسًا: ما يخص غرف الانتظار.
- سابعًا: ما يخص الألعاب الإلكترونية.
- ثامنًا: ما يخص الأطفال الأيتام ذوي الظروف الخاصة.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2Vokk0D>

أهم التوصيات

01

أن يتم توسيع مفهوم حماية الطفل كونها تشمل الجانب الصحي وجوانب أخرى قد لا تخضع للجهات الرسمية، ويقصد بذلك الأسرة والمحبيين به لتكون الحماية شاملة.



02

القيام بتأسيس هيئة تعنى بالطفل باسم (الهيئة العامة لرعاية الطفولة)، وأن تكون مرتبطة إدارياً بمجلس الوزراء.

03

العمل على تعديل النظام الصحي السعودي ليشمل فقرة واضحة عن حقوق الطفل داخل المنشآت الصحية، وحقه بالعلاج، وتقديم مصلحة الطفل الفضل على حق الوالدين في الحالات التي يرفض الآباء العلاج ويصررون على ما هو ضد نصيحة الطبيب.



04

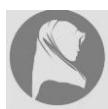
السعى إلى رفع الوعي بحقوق الطفل الصحية ابتداء من حقه بالرضا عن الطبيعة ثم حقه بالحماية من الأمراض المعدية وإعطائه التطعيمات، ومن ثم حقه في الحماية من الحوادث سواء حوادث المركبات أو حوادث البيت.

05

القيام بوضع مرصد وطني شامل لتسجيل جميع وفيات الأطفال من الولادة - ١٨ سنة بدمجه مع المرصد الحالي الذي يرصد وفيات الرضيع وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات، وبناء على النتائج تبني استراتيجيات وقاية لحماية الأطفال من الحوادث وتقليل نسبة وفيات الأطفال من ٦ - ١٨ سنة.



القضية (3) شذرات نفسية في يوم الصحة النفسية (١٣/١٠/٢٠١٩م)



- الورقة الرئيسة: د. فهد سعood اليحيا.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. نوال الضبيبان.
- التعقيب الثاني: د. حسين الحكمي.
- إدارة الحوار: د. خالد الرديعان.

ملخص القضية:

أشار د. فهد اليحيا في الورقة الرئيسة إلى أنه ورد في رؤية 2030 أن سعادة المواطنين والمقيمين تأتي على رأس الأولويات، وسعادتهم لا تتم دون اكتمال صحتهم البدنية والنفسية والاجتماعية، وهنا تكمن أهمية بناء مجتمع ينعم أفراده بنمط حياة صحي، ومحيط يتيح العيش في بيئة إيجابية وجاذبة. وفي هذا الإطار، فقد بدأت وزارة الصحة منذ أكثر من سنتين مشروعًا لتوفير الرعاية الصحية النفسية الأولية في مراكز الصحة الأولية / طب الأسرة والمجتمع في الأحياء. كما اعتمدت هيئة التخصصات الصحية برنامجاً لمدة عام للحاصلين على شهادة مجلس طب الأسرة والمجتمع (الطب العام / مراكز الرعاية الأولية). فمن المعروف عالمياً أن 75% من المرضى النفسيين يقوم بعلاجهم طبيب المركز الأولي/ طب الأسرة والمجتمع.

وركزت د. نوال الضبيبان في التعقيب الأول على كيفية وقاية هذا الإنسان من التدهورات النفسية التي قد تصيبه إلى مثل تلك الحالات خاصة وأن الأمراض النفسية في عمومها قاسية ومؤلمة للنفس البشرية، وتجعل الفرد وأسرته تعاني وتنمره أكثر من الأمراض الجسدية. لذا، قد اهتمت الدولة في الخطط

والإستراتيجيات الحديثة ورؤية 2030 بمفهوم السعادة وبرامج جودة الحياة، وحدّدت لها ستة مؤشرات لقياسها، وهي كالتالي:

- 1 التصنيف العالمي لقابلية العيش.
- 2 مسح ميرسر Mercer / لجودة الحياة.
- 3 قائمة مجلة مونوكل Monocle / لنمط الحياة.
- 4 مؤشر السعادة العالمي 2017.
- 5 مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجودة الحياة.
- 6 مؤشر ARRP لجودة المعيشة.

ومن جانبه أوضح د. حسين الحكمي في التعقيب الثاني أنه - للأسف - لا يزال المجتمع لدينا لا يعي أهمية الخدمات النفسية والاجتماعية ودور المتخصصين في هذين المجالين في خدمة المجتمع والوطن وتطهُّر ومواجهة مشكلاته، هذا الوعي ليس حصرًا على عامة الناس، بل حتى على المسؤولين وأصحاب القرار في الوزارات والمؤسسات المعنية، نعلم جميعًا دور المدرسة وأهميتها في تطهُّر الوطن وتهيئة شباب وبناء المستقبل، في المدارس وإلى الآن لا يوجد من يدعم قرار توفير متخصص في الجوانب النفسية، وأخر في الجوانب الاجتماعية ليقوما بما هما في مواجهة وحل ومعالجة المشكلات التي يعَدَّ تطهُّرها وتفاهمها سينتَج عنها مشكلات تعيق المجتمع بأكمله من التقدُّم، نعم، سيكون لدينا متخصصون في الطب والهندسة والمحاماة والحاسب وكافة التخصصات، لكن كيف سيتم مساعدة هؤلاء على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية والنفسية التي قد تتسبِّب في إعاقة عملهم، أو توثر عليهم سلبًا، فلا يقومون بما هو مطلوب منهم بالشكل الصحيح. أيًّا، عندما يكون لدينا مجتمع متتطور ماديًّا وتكنولوجياً، لكن به علل نفسية واجتماعية، فإنه بالتأكيد سيكون مجتمعاً مريضًا، ومن الممكن في أي

وقدت أن تؤثر هذه العلل عليه فتنهمد كافة الجهود الأخرى، والسبب عدم قدرة أفراده على مواجهة مشكلاتهم النفسية والاجتماعية.

وتضمنت المدخلات حول القضية المحاور التالية:

- ملخص نتائج المسح الوطني للصحة النفسية بالمملكة.
- جودة الحياة وعلاقتها بالصحة النفسية والعقلية.
- أسباب الأمراض النفسية وطرق الوقاية منها.
- عقبات تواجه الطلب النفسي في الواقع السعودي.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3egngFp>

أهم التوصيات



الاهتمام بالصحة النفسية؛ وتحصيص مبالغ كافية لها، وإنشاء مستشفيات صحة نفسية حديثة تغطي جميع مناطق المملكة. وتفعيل قرار إيجاد نسبة كافية من الأسرة للصحة النفسية في المستشفيات العامة وتجهيزها بالكواذر الطيبة المناسبة.

01

02



ضرورة التوسيع في الابتعاث الخارج لدراسة الطب النفسي الإكلينيكي، وتحصص الأخصائي النفسي، والخدمة الاجتماعية الطيبة، والعلاج الوظيفي النفسي، والتمريض النفسي.



ضرورة التوسيع في مراكز الإرشاد الأسري في الأحياء لتقديم العون للمحتاجين قبل أن تتفاقم مشكلاتهم وتدخل إلى مرحلة الأمراض النفسية على أن تقدم خدماتها أيضاً للمتعرضين للعنف الأسري من أي عمر وأي جنس.

03

04



ضرورة توفير إرشاد نفسي فاعل في المدارس في مختلف المستويات التعليمية - بنين وبنات - لمواجهة مشكلات الناشئة وسرعة التعامل معها حتى لا تتفاقم مع الإهمال.



الحاج أقسام علم النفس في الجامعات السعودية بكليات العلوم الطيبة بدلًا من كليات التربية، لأن علم النفس وخاصة الإكلينيكي أكثر ارتباطاً بالعلوم الطيبة.

05

القضية (4) واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية (م2019/12/8)



■ الورقة الرئيسية: د. عبير برهمين.

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. سمية شرف (ضيف الملتقى).

■ التعقيب الثاني: د. حميد الشايжи.

■ إدارة الحوار: د. الجازي الشيبكي.

ملخص القضية:

أشارت د. عبير برهمين في الورقة الرئيسية إلى أن العمل التطوعي بصفة عامة يعتبر قطاعاً ثالثاً مكملاً للقطاع الحكومي والقطاع الخاص. وقد يكون من النوع (المُنظم) الذي تحكمه لواحة وقوانين، أو (غير المنظم) الذي ينخرط فيه الفرد تبعاً لاجتهاداته الشخصية. الواقع أن رؤية المملكة الطموحة 2030 لم تغفل أهمية الجانب التطوعي لمجتمعنا، فكان الوصول إلى عدد مليون متتطوع منطلقاً من أنه لا تُبنى البلدان إلا بسواعد أبنائها وبناتها. وفي المملكة العربية السعودية، تتواجد الأعمال التطوعية في مختلف الساحات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها؛ من خلال الجمعيات الخيرية ومساهمة أفراد المجتمع في أعمال البر والإغاثة في الداخل والخارج، كما جاءت في لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء الصادر في عام 1410هـ. حيث زاد عدد الجمعيات الخيرية عن (400) جمعية مُرخص لها، والعدد في تزايد. كما صدرت القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بعدها بعامين. وفي بعض القطاعات كالإدارية العامة للدفاع المدني والهلال الأحمر السعودي، كان لهما تنظيم داخلي فيما يتعلق بالعمل التطوعي في ميادين أعمالهما تمّ اعتماده في العام 1406هـ و1429هـ على

التوالي. إضافةً إلى أنه عُقدت مؤتمرات ذات علاقة بالمملكة؛ إلا إنه من الملحوظ أن سقف التوقعات - وللأسف - لم يتسمق مع الواقع الحالي للعمل التطوعي، فما زال هناك تجاوزات أديبية وأخلاقية، وما زال التوثيق والإحصائيات مغيبةً؛ ناهيك عن التطوع النوعي والذي يُوجّه العمل التطوعي إلى مجالات معينة تعاني قصوراً.

وأوضحت د. سمية شرف في التعقيب الأول أن التطوع يَعْدُ قضيّةً إستراتيجية وطنية حُثّت عليها رؤية المملكة العربية السعودية الطموحة 2030، وذلك من خلال مؤشرات أداء واضحة وجليلة في البرامج المختلفة، مثل: برنامج التحول الوطني، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن. ويدل ذلك على مدى عناية المملكة التي تنسدّها في زيادة عدد المتطوعين وتأهيلهم وتقويد خدماتهم، بما يسهم في تحقيق المجتمع المزهر والم المواطن المسؤول.

في حين ركز د. حميد الشايжи في التعقيب الثاني على أن المجتمع السعودي عُرف بالتطوع، بل هو أصبح فيه من منطلقات دينية وإنسانية واجتماعية وثقافية.. ولكن ما زال فرديّ الأداء، عفوياً التوجه، إغاثي الهدف.. وهذه الصفات معوقات معتبرة في سبيل الوصول للعمل التطوعي الخيري المُنْظَم الذي من أبرز قسماته: المنهجية العلمية، والاستدامة، والشمولية، والشفافية، والثقة، والاستقرار، والانتشار، والإنماء الشامل للفرد والجماعة والمجتمع.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- واقع العمل التطوعي في المملكة.
- الأثر الاقتصادي للعمل التطوعي في ضوء رؤية المملكة 2030.
- معوقات العمل التطوعي في المملكة.
- مقترنات لتطوير العمل التطوعي.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2yWZoGF>

أهم التوصيات

01



وضع استراتيجية متكاملة على مستوى الدولة من قبل وزارة التخطيط للارتقاء بالعمل التطوعي وتنويع وتوسيع مجالاته، والوعي بتأثيره في التنمية، وتفعيل القيمة الاقتصادية للتطوع.

02



نشر ثقافة العمل التطوعي من خلال جميع الأجهزة المعنية بذلك ومن خلال الجهاز التعليمي خاصة، وتعزيز مفهوم المبادرة والمسؤولية الاجتماعية بالقدوة وبالوسائل المتاحة، وربط العمل التطوعي بموضوعات المناهج المختلفة في المدارس.

03



إنشاء مسارات تخصص في الدراسات العليا عن العمل التطوعي.

04



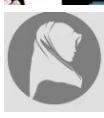
تفعيل وظيفة الجامعة الثالثة (خدمة المجتمع) من خلال إعطاء أهمية واعتبار لمشاركات الطلبة والأساتذة في الخدمة المجتمع بمعنى درجات أو امتيازات يتفق عليها بنظام معين.



الإسراع في إقرار نظام العمل التطوعي المعروض على مجلس الشورى، وتثبيت مظلته، وإقرار مميزاته وحقوق واجبات المتطوعين ونظام الرخص التطوعية.

05

القضية (5) كبار السن في المملكة.. ماذا أعددنا لهم؟ (2020/1/26)



▪ الورقة الرئيسية: د. وفاء طيبة.

▪ التعقيبات:

▪ التعقيب الأول: أ. هدى النعيم.

▪ التعقيب الثاني: د. وليد المالك.

▪ إدارة الحوار: د. عبد الله صالح الحمود.

ملخص القضية:

ذكرت د. وفاء طيبة في الورقة الرئيسية أنه وبمراجعة رؤية المملكة 2030، نجد أن هناك كثيراً من البرامج والمبادرات يمكن لـكبار السن الاستفادة منها في الجوانب المختلفة: الصحية والاجتماعية والبيئية وغيرها، ومنها برنامج جودة الحياة الذي من أهدافه الصحية رفع متوسط العمر المتوقع إلى 80 سنة، وإن كان من المأمول تضمين الرؤية برنامجاً أو مبادرة خاصة بـكبار السن لمقابلة احتياجاتهم المختلفة عن الشباب بحيث تكون شاملة كلًّا للجوانب، وكذلك أن تكون إحدى مبادرات برنامج جودة الحياة خاصة بـكبار السن، وتغطي الجوانب الصحية والبيئية والاجتماعية لـحاجات كبار السن، مثل: البرامج الوقائية التوعوية والرياضية، وبرامج سد الفجوة بين الشباب والكبار، وتعليم التعامل بالتقنية، والمدن الصديقة لـكبار السن، وغير ذلك. وقد قدّم مجلس الشورى نظاماً لرعاية كبار السن، ووافق عليه المجلس وُفع إلى مجلس الوزراء ولكن لما يتم البتُّ فيه بعدُ. كذلك فقد استعرضت د. وفاء في الورقة الرئيسية تقرير هيئة الإحصاء عن المسنين (2019)، والذي ذكر أن نسبة كبار السن السعوديين في المملكة هي 4,2% (4 رجال، 4,4 نساء)، وذلك لتعريفه لـكبار السن بأنهم 65 فما فوق (وهو يتفق مع تعريف منظمة الصحة العالمية). كما أشارت إلى التوزيع النسبي لـكبار السن حسب مناطق المملكة

حسب تقرير الهيئة العامة للإحصاء، وتم الإشارة في محور آخر إلى الإعلانات الدولية وسياساتها المقترنة بشأن كبار السن، وتَم التوسيع في أهمية وبعض سبل الاهتمام الوطني بزيادة كبار السن من الآن في التخطيط المستقبلي، وكذلك النظر لحقوقهم من منظور إسلامي حقوقى بدلاً عن المنظور الاقتصادي فقط. كما تم التطرق إلى تجارب بعض الدول ومنها السويد في الاهتمام بالمسنين.

وركزت أ. هدى النعيم في التعقيب الأول على توضيح بعض التحديات التي تواجه كبار السن في الوقت الحالي، ومن أبرزها: محدودية الاستفادة من خبرات ومهارات كبار السن على المستوى الفردي والمجتمعي والاقتصادي والسياسي، وبالتالي على التنمية الشاملة للمجتمع، ومحدودية البرامج الموجهة للنساء والأرامل من القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية، بجانب محدودية البرامج التدريبية المتعلقة باستخدام التقنية لتسهيل حياة كبار السن، وتدنى نسبة المشاركة المجتمعية للكبار السن واتساع الفجوة بين الأجيال، وضعف خدمات الرعاية المنزلية للكبار السن وعدم وجود مبادرات مطروحة في برنامج جودة الحياة لرعاية كبار السن، وارتفاع نسبة الشباب مقارنة بكبار السن في الوقت الحالي وعدم وجود إستراتيجية وطنية شاملة للستعداد للمرحلة الانتقالية عندما تزيد فيها أعداد كبار السن وتنخفض فيها معدلات المواليد، وإهمال أنظمة التقاعد الحالية لمهارات وخبرات كبار السن والتي تعتبر ثروةً يجب الاستفادة منها، فضلاً عن نقص الخبرات والمختصين في مجال طب كبار السن، وإهمال تطبيق معايير المدن الصديقة للكبار السن عند تصميم الأحياء السكنية.

واهتم د. وليد المالك في التعقيب الثاني بالوضع المستقبلي للرعاية الصحية للكبار السن، حيث أوضح أن المجتمع - وكذلك الأوساط الطبية في المملكة العربية السعودية - ينتظر بفارغ الصبر صدور تنظيم وطني متكملاً يجمع شتات الجهود الفردية المبعثرة في خدمة شريحة كبار السن بشكل علمي ومنهجي، ويضع السياسات والأطر واللوائح، ويرسم خارطة طريق واضحة وقابلة للتطبيق تسير عليها مختلف القطاعات الصحية الحكومية والخاصة، وتُعطي جميع مستويات الرعاية الصحية الأولية والمتقدمة للكبار السن، مستفيدهاً من التجارب العالمية في هذا المجال، بما يحقق كفاءة الخدمة ورُقي مستواها ورضا المستفيدون من المرضى.

وتضمّنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- دوافع الاهتمام بالمسنين.
- واقع كبار السن والخدمات المقدّمة لهم في المملكة.
- رؤية استشرافية لتطوير أوضاع كبار السن.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3a8WkE1>

أهم التوصيات

01



تأمين احتياجات المتقاعد وكبار السن المادية بعد التقاعد

02

تأسيس (المركز الوطني للحياة) ليصبح مركزاً للعناية بجميع شؤون كبار السن حتى الوفاة، يتبعهم ويلبي احتياجاتهم ويحقق تطلعاتهم؛ انطلاقاً من برنامج جودة الحياة الهدف إلى تحقيق رؤية المملكة 2030، بتحسين نمط حياة الفرد والأسرة، وبناء مجتمع ينعم أفراده بأسلوب حياة متوازن، من خلال تهيئة البيئة الازمة لتعزيز مشاركة الفرد والمجتمع في الحياة بشكل أفضل، وإيماناً بأهمية المواطن وكبار السن الذي كان سبباً فيما تحقق للمملكة من إنجازات تفخر بها أمام العالم اليوم.

03



إعادة النظر في نظام التقاعد، بدراسة نظام التقاعد المرن -غير المحدود بعمر إجباري للتقاعد- وأثره على المجتمع والتنمية المستدامة خاصة مع العزم على رفع العمر المتوقع للإنسان في المملكة في برنامج جودة الحياة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى الحد من بطالة الخبرات الوطنية، خاصةً للعاملين الذين لديهم الرغبة والقدرة على الاستمرار في العمل في المجالات المختلفة؛ كالطلب والتعليم والاستشارات والأبحاث وغيرها من الأعمال التي لا تحتاج لمجهود بدني كبير.



القضية (6) تحديات التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي (م2020/2/16)



- الورقة الرئيسية: د. نورة الصويان.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. الجازي الشيبكي.
- التعقيب الثاني: أ. د. مجيدة الناجم.
- إدارة الحوار: د. عائشة الأحمدى.

ملخص القضية:

تناولت د. نورة الصويان في الورقة الرئيسية مفهوم التغيير الاجتماعي والفرق بينه وبين مفهوم التغيير الاجتماعي، وحاولت أن تقدم تفسيراً لمفهوم التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي في ظل المتغيرات السياسية، وفي إطار رؤية 2030 وما انبثق عنها من برامج ومبادرات ساعدت على تحقيق تغيير اجتماعي (مقصود) في بنية المجتمع من أجل تحقيق الأهداف التي وضعها من أجلها في إحداث تغيير على جميع الأصعدة، وفي جميع مناحي الحياة. وعرضت لأسباب وعوامل التغيير الاجتماعي. كما تناولت أثر التغيير على الأسرة السعودية، وكيف تأثرت بجزمة الأنظمة الحديثة بحيث تغيرت العلاقات داخل الأسرة وتوزيع السلطات، وتقسيم الأدوار، وتغير نظام الزواج... إلخ. وعرضت كيف أن هذه التغيرات صاحبها إشكالات أو تحديات، تمثلت في ارتفاع نسب الطلاق، والفجوة بين التعليم وسوق العمل، وبناء الشخصية الوطنية. وركزت على تحديات قطاع التعليم في التعامل مع التغيير الاجتماعي من خلال (تطوير المناهج، والتركيز على جودة التعليم وتطوير مخرجاته). وأخيراً، قدّمت رؤية مقترحة لدور بعض المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بالتعامل مع التغيير الاجتماعي، وقد حددتها في ثلاثة مؤسسات، وهي: (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وزارة التعليم). وقد قدّمت مقترحات أو توصيات متعلقة بكل مؤسسة من هذه المؤسسات في مواجهة تحديات التغيير الاجتماعي.

وتطرقـت د. الجازـي الشـبيـكـي فـي التعـقـيـبـ الأول إـلـى أـحـدـ التـغـيـرـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ المـفـاجـئـةـ فـي سـرـعـتـهاـ فـيـ الـجـمـعـيـةـ السـعـوـدـيـةـ،ـ وـالـتيـ تـعـدـتـ مـرـحلـةـ التـحـوـيلـ إـلـىـ مـرـحلـةـ التـطـبـيقـ،ـ وـمـنـهـ عـلـىـ سـبـيلـ المـثـالـ لـاـ الحـصـرـ:ـ الـانـفـرـاجـاتـ الـتـيـ طـالـ اـنـتـظـارـهـاـ فـيـ عـدـدـ مـنـ أـنـظـمـةـ الـدـولـةـ فـيـمـاـ يـخـصـ تـمـكـنـ الـمـرـأـةـ،ـ وـالـتـيـ أـهـلـتـهـاـ لـتـنـالـ حـقـوقـهـاـ بـصـفـتـهـاـ مـوـاـطـنـةـ كـامـلـةـ الـأـهـلـيـةـ،ـ وـنـظـامـ وـلـائـةـ الـذـوقـ الـعـامـ الـذـيـ حلـ كـقـانـونـ مـدـنـيـ حـدـيـثـ يـضـمـنـ الـلـتـزـامـ بـالـآـدـابـ وـالـأـخـلـقـيـاتـ فـيـ الـأـمـاـكـنـ الـعـامـةـ،ـ وـإـعادـةـ صـيـاغـةـ ثـقـافـةـ السـيـاحـةـ وـالـتـرـوـيـجـ وـالـتـرـفـيـهـ بـمـاـ يـنـتـسـبـ مـعـ مـتـطلـبـاتـ التـحـدـيـثـ وـالـانـفـاتـاحـ عـلـىـ الـعـالـمـ،ـ بـجـانـبـ التـوـسـعـ فـيـ الـاهـتـمـامـ بـالـمـجـالـاتـ الـثـقـافـيـةـ الـمـتـمـلـلـةـ فـيـ الـفـنـونـ وـالـآـدـابـ وـالـتـرـاثـ وـالـمـتـاحـفـ وـغـيرـهـاـ.

وـأـوـضـحـتـ أـ.ـ دـ.ـ مـجـيـدةـ النـاجـمـ فـيـ التـعـقـيـبـ الثـانـيـ أـنـ التـغـيـرـ الـاجـتمـاعـيـ عـمـلـيـةـ حـتـمـيـةـ لـاـ بـدـ أـنـ تـحـصـلـ،ـ لـأـنـهـ طـبـيـعـةـ تـطـوـرـ الـجـمـعـيـاتـ الـبـشـرـيـةـ؛ـ لـذـاـ فـقـدـ حـظـيـ مـوـضـوـعـ التـغـيـرـ الـاجـتمـاعـيـ بـاـهـتـمـامـ مـبـكـرـ مـنـ مـنـظـرـيـ عـلـمـ الـجـمـعـيـ وـالـمـهـمـيـنـ بـدـرـاسـةـ الـجـمـعـيـاتـ الـإـنـسـانـيـةـ.ـ وـبـمـاـ أـنـ التـغـيـرـ الـاجـتمـاعـيـ فـيـ الـوقـتـ الـحـالـيـ فـيـ الـمـجـمـعـ السـعـوـدـيـ هـوـ نـتـيـجـةـ تـغـيـرـ مـقـصـودـ لـمـ يـسـتـهـدـفـ الـجـانـبـ الـاجـتمـاعـيـ بـحـدـ ذـاتـهـ؛ـ إـنـماـ كـانـ لـهـ أـهـدـافـ اـقـتـصـادـيـةـ وـسـيـاسـيـةـ وـتـنـمـيـةـ،ـ بـهـدـفـ الـارـتـقاءـ بـالـمـكـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ؛ـ لـذـاـ فـقـدـ كـانـ هـنـاكـ إـصـلـاحـاتـ هـيـكلـيـةـ تـنـاـولـتـ جـوـانـبـ أـسـاسـيـةـ فـيـ الـجـمـعـيـ،ـ وـطـبـيـعـيـ أـنـ يـنـتـجـ عـنـ هـذـاـ إـلـصـالـحـ وـالـتـطـوـيـرـ إـرـهـاصـاتـ اـجـتمـاعـيـةـ وـتـغـيـرـاتـ فـيـ بـنـاءـ الـمـجـمـعـ،ـ وـفـيـ دـورـ مـؤـسـسـاتـهـ،ـ وـفـيـ نـمـطـ الـعـلـاقـاتـ الـتـيـ تـرـبـيـتـ أـفـرـادـهـ،ـ وـنـلـمـسـ جـمـيعـنـاـ أـثـرـ التـغـيـرـ الـاجـتمـاعـيـ الـحاـصـلـ بـدـايـةـ عـلـىـ صـعـيدـ أـسـرـناـ،ـ إـلـىـ أـنـ يـشـمـلـ الـمـجـمـعـ كـكـلـ.

وـتـضـمـنـتـ الـمـدـاـخـلـاتـ حـولـ الـقـضـيـةـ الـمـحاـوـرـ التـالـيـةـ:

وـاقـعـ التـغـيـرـ الـاجـتمـاعـيـ وـمـظـاهـرـهـ فـيـ الـجـمـعـيـةـ السـعـوـدـيـةـ.

• التـحـديـاتـ الـمـرـتـبـطـةـ بـالـتـغـيـرـ الـاجـتمـاعـيـ.

• آـلـيـاتـ الـتـعـاملـ الـمـلـائـمـةـ مـعـ التـغـيـرـ الـاجـتمـاعـيـ.

-
-
-

للرجـوعـ لـلـقـضـيـةـ عـلـىـ الرـابـطـ الـتـيـ:ـ <https://bit.ly/2RAsSAq>

أهم التوصيات

01

إنشاء مرصد لرصد التغير الاجتماعي ومظاهره وآثاره على المجتمع، وأن يكون هناك آلية لرصد ماهية نوع التغيرات الحاصلة، فنـ هـمـ المـتـأـثـرـونـ بـهـاـ،ـ كـيـفـ آـثـرـتـ عـلـىـ عـلـاقـاتـهـمـ وـعـلـىـ تـماـشـكـ الـجـمـعـمـ كـلـ؟ـ وـالـذـرـوجـ بـعـنـظـوـرـاتـ ظـفـرـ هـذـاـ التـغـيـرـ الـحـاـصـلـ وـاتـجـاهـهـ وـآـثـارـهـ.

03

العمل على تسريع اكتمال برنامج تعزيز الشخصية الوطنية السعودية ومبادراته، باعتباره صمام أمان يمكن من خلاله تحسير القبعة بين سرعة التغيير وقيم المجتمع وثقافته، وأن يفتح على المشاركة الفاعلة من قبل مؤسسات المجتمع، وتمثـلـ جـمـيـعـ أـطـيـافـ الـجـمـعـمـ فيـ مـبـادـرـاتـهـ.

05

رسم سياسة إعلامية ثقافية تُخَصِّص فيها مساحة أكبر للمثقفين والمفكرين في تشكيل فكر الشباب والتأثير فيهم، فالفارق الحاصل من غياب أصحاب الفكر فتح المجال لأنشخاص غير مؤهلين للتأثير في شرائح المجتمع وفي نعْطِ تفكيرهم، والاستفادة من التكنولوجيا السائدة في إيصال فكرهم ورسائلهم الثقافية؛ وذلك لتوجيه عملية التغيير الحاصلة بصورة أكثر إيجابية.

02

تصميم برامج للتعامل مع آثار هذا التغيير بشكل يساعد في الحفاظ على تماشك المجتمع وبنائه المتين، والحفاظ على الأسرة، وبناء كوادر متخصصة في هذا المجال.

04

رسم سياسية إعلامية ثقافية تُخَصِّص فيها مساحة أكبر للمثقفين والمفكرين في تشكيل فكر الشباب والتأثير فيهم، فالفارق الحاصل من غياب أصحاب الفكر فتح المجال لأنشخاص غير مؤهلين للتأثير في شرائح المجتمع وفي نعْطِ تفكيرهم، والاستفادة من التكنولوجيا السائدة في إيصال فكرهم ورسائلهم الثقافية؛ وذلك لتوجيه عملية التغيير الحاصلة بصورة أكثر إيجابية.

القضايا السياسية

التقرير	القضية	م
التقرير (51) مايو 2019م	الممرات المائية الدولية	.1
التقرير (53) يونيو 2019م	قمة العشرين.... المملكة الأثر والتأثير	.2
التقرير (56) أكتوبر 2019م	العلاقات السعودية.. الروسية	.3
التقرير (57) نوفمبر 2019م	السعودية.. هل تسبدل التحالفات أم تُنْوِعها؟	.4
التقرير (57) نوفمبر 2019م	مجلس الشورى: الواقع والمأمول	.5
التقرير (58) ديسمبر 2019م	استضافة المملكة لمجموعة العشرين وفرص الاستفادة منها	.6
التقرير (55) سبتمبر 2019م	الحج.. القوة الناعمة الأكثر نجاعة إسلامياً وعالمياً.	.7

الممرات المائية الدولية (٢٠١٩/٥/٢٦) (١)



- الورقة الرئيسية: د. صدقة فاضل.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. ظافر العمبي.
- التعقيب الثاني: أ. عبد الرحمن الطيريري.
- التعقيب الثالث: أ. حسام بحيري.
- إدارة الحوار: د. خالد الرديعان.

ملخص القضية:



أوضحت الورقة الرئيسية أن هناك ستة عناصر تشكّل قوة الدولة الخشنة، هي: النظام السياسي، والموقع الجغرافي، وكثافة ونوع السكان، والموارد الطبيعية، والقدرات التقنية والصناعية للسكان، والقوة المسلحة. هذا إضافةً إلى القوة الناعمة بعنصرها المعروفة. وضمن عنصر الموضع الجغرافي، تشكّل الإطلالة على المضائق والممرات المائية المهمة، قوة وأهمية إضافية كبيرة. والمضيق هو الممر الذي يخدم الملاحة البحرية الدولية، ويصل جزءاً من البحر العالي بجزء آخر، أو بالبحر الإقليمي للدولة. ويف适用于 عالمنا العربي يوجد خمسة ممرات مائية مهمة فيه، هي: جبل طارق (المغرب)، وقناة السويس (مصر)، وتيران (السعودية)، وباب المندب (اليمن)، وهرمز (عمان). وتشكل هذه الممرات مع كل من: قناة بنما، وقناة كييل، ومضيق البوسفور، ومضيق الدردنيل، ومضيق بالك، ومضيق ماجلان، ومضيق برينج، أهم الممرات المائية في العالم. وذلك ما يعطي العالم العربي، وبخاصة الدول المطلة على هذه الممرات، أهمية لا يُستهان بها. ويضمن قانون البحار حق المراور البري للملاحة الدولية في هذه الممرات، هذا من الناحية القانونية. أما من الناحية

السياسية، فإن إطلالة دولة ما على ممر مائي مهم يعطي تلك الدولة أهميةً إستراتيجية كبيرة، خاصة وقت الأزمات والحروب.

وتناولت التعقيبات أبعاد قضية الممرات الدولية، وطرق التعقيب الأول إلى هذيان العظمة الذي تمارسه إيران بتهديدها بإغلاق مضيق هرمز، وسيناريوهات الإغلاق الإيرانية، وموقف المجتمع الدولي.

أما التعقيب الثاني فأكّد على أهمية الموقع الجغرافي المميز للمملكة، وتعاظم أهمية قيام المملكة ودول الخليج بكل ما من شأنه حماية مصالحها بشكل مشترك، وعبر التعاون مع الحلفاء، مع عدم تغافل طبيعة المعركة البحرية التي تفضلها طهران. أما التعقيب الثالث فتطرق للقضية من منظور ماذا تعني لنا الممرات المائية الدولية، وما أهميتها الإستراتيجية للمملكة؟

في حين تضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- الأهمية الاقتصادية والسياسية للممرات المائية الدولية: تجربة قناة بنما كنموذج.
- مضيق هرمز: أهميته وحدود السيادة الإيرانية.
- بدائل مضيق هرمز بالنسبة للمملكة وأهميتها: نحو معالجة إستراتيجية فعالة.
- المضايق الدولية والممر العابر: مضيق تيران نموذجاً.
- أمن الممرات المائية الدولية والدور المنتظر لمجلس التعاون الخليجي.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2y60DCV>

أهم التوصيات

01

العمل على أن نبني أمننا كما لو أنها الدولة الوحيدة المطلة من الغرب على الخليج العربي؛ وذلك بدعم وتطوير القوات البرية السعودية من أفراد وعتاد حديث.

02

التنسيق القائم مع اليمن المدرر وجيبوتي فيما يتعلق بأمن مضيق باب المندب لتكون حمايته مشتركة بين هذه الدول.

03

على أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التأكد من لا تخل أي اتفاقية ثنائية بين دولتين من دول مجلس التعاون بمنظومة الدفاع المشترك بين دوله.

04

أن تسعى دول مجلس التعاون للتوصل إلى اعتماد صيغة لسياسة دفاعية مشتركة لأمن الخليج وتشعر في تنفيذها، ولا يمنع أن تستند إلى دول لها مصالح استراتيجية مثل أمريكا وبعض دول أوروبا.

05

إنشاء قوات حماية عربية أمنية مناسبة لضمان الاستخدام المستدام الآمن والسليم لهذه المعرات.

القضية (2) قمة العشرين... المملكة الأثر والتأثير (م 2019/7/7)



■ الورقة الرئيسية: د. نوف الغامدي.

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. رياض نجم.

■ التعقيب الثاني: أ. فهد القاسم.

■ إدارة الحوار: أ. محمد الدندي.



ملخص القضية:



تضمنت الورقة الرئيسية الإشارة إلى مقدمة تمييزية حول مجموعة العشرين

(G20)، وانضمام المملكة العربية السعودية لها، وكون المملكة هي الدولة العربية

الوحيدة في المجموعة، وهل استفادت السعودية من انضمامها لمجموعة العشرين

(G20)، واختتمت بعرض البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين (G20) أوساكا -

اليابان.

وعرض التعقيب الأول لأبرز الموضوعات التي ناقشتها القمة، ومنها:

الاقتصاد العالمي، والسعى لنمو اقتصادي عالمي قوي، والتجارة والاستثمار،

وفائض الإنتاج من الحديد، والابتكار، والاستثمار في البنية التحتية ذات الجودة،

والمالية العالمية، ومكافحة الفساد، وغيرها من الموضوعات. كما أشار إلى بعض

الملحوظات التي انتهى إليها البيان الختامي للقمة.

أما التعقيب الثاني فقد أكد على أن الحديث حول قمة العشرين لا يمكن إلا أن

يكون مزيجاً بين السياسة والاقتصاد، وأن القمة لا تعدو عن كونها تحفّعاً للنقاش

حول القضايا الكلية التي تهتم بها الدول الكبرى بشكل أساسي، وتستمر الدول

المشاركة تواجدها في القمة لتوحيد المواقف ودعم المبادرات وتحقيق المصالح،

كما أنها فرصة مواتية لعقد الاجتماعات الثنائية مع زعماء الدول الرئيسية في العالم، وكل دولة تعمل على توجيه القمة وفق مصالحها وتستفيد منها وفق مركزها العالمي وأجنحتها السياسية والاقتصادية، وقوة تحضيرها خلال العام، باختصار، هي "نادي للكبار" فيه نظام مفتوح وبعض بروتوكولات صارت عرضاً.

وتفقد المداخلات في مجملها على أهمية مشاركة المملكة في القمة، في حين تبأنت الآراء حول المردود الكمي والنوعي لمجموعة العشرين والابعاد الحالية والمستقبلية المرتبطة بها.

وتضمّنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ الهيكل التنظيمي لمجموعة العشرين (G20).
- ♦ مجموعة العشرين: منافعها ومحاذيرها الإستراتيجية.
- ♦ تقييم مشاركة المملكة في مجموعة العشرين (G20).
- ♦ استضافة المملكة لاجتماعات مجموعة العشرين (G20) العام القادم: أهدافها وكيفية توظيفها.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3ekiHts>

أهم التوصيات

01

اعتبار وجود المملكة في قمة العشرين جزء من المشروع الوطني ممثلاً في رؤية 2030، وجعله محور من محاور التعاملات الخارجية دبلوماسياً واقتصادياً وتجارياً.

02

استخدام العضوية كمنصة للقوه الناعمه إقليمياً ودولياً. وتمثل هذه القوه في المشاركة في هموم العالم ممثلاً في المناخ والبيئة وأيضاً المبعاد والهجرات من الدول الفقيره إلى الدول الأغنى. وخاصة أن منطقتنا تمثل حصة الأسد في الهجرات نتيجة الثورات والحروب الأهلية.

03

العمل على حلحلة النزاعات الإقليمية مع الثبات على مواقف المملكة المبدئية لما فيه مصلحتنا أولاً ومصلحة المنطقة وشعوبها ثانياً.

04

تفعيل الزيارات الشعبية ممثلاً في مجلس الشورى للبرلمانات العالمية لشرح سياسة المملكة ضمن منظور التغير والتحول في البنية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وبيان النتائج بإحصائيات مؤثقة.

05

التحذير وكسب الأصوات لإنشاء صندوق شبيه بمشروع مارشال لعمارة أوروبا يسمى تيمنا (مشروع الملك سلمان لعمارة الدول المتضررة في الشرق الأوسط) ليحقق ما نادت به قمة أوساكا وكل القمم من الحد من الهجرات غير الشرعية نتيجة الحروب والثورات.

القضية (3) العلاقات السعودية.. الروسية (2019/10/20)



- الورقة الرئيسية: م، سالم المري.
- المُعَقِّب: أ. عبد الرحمن الطيريري.
- مشارك في الحوار: د. تركي القبلان (ضيف الملتقى)(*).
- إدارة الحوار: أ. محمد الدندني.

ملخص القضية:

استهلَّ م. سالم المري الورقة الرئيسية بالإشارة إلى أن روسيااليوم لم تُعد تحت حكم الاتحاد السوفياتي وليس لديها تحفظات أيديولوجية تمنعها من توثيق علاقاتها مع دولة مثل المملكة، وتبحث عن تعزيز حضورها في العالم وخاصة في الشرق الأوسط؛ ولذلك لن تمانع في كسب حلفاء جدد في المنطقة، ومن الواضح أن الرغبة في البحث عن حلفاء إستراتيجيين آخرين من الدول العظمى إضافةً للولايات المتحدة موجودة أيضًا لدى الجانب السعودي، فهناك ثلاثة عوامل مهمة تحكم العلاقات الإستراتيجية لدولة محورية مثل المملكة العربية السعودية، ومن الطبيعي أن يأخذ بها صانع السياسة السعودية:

- الحفاظ على نظام الدولة وبقائهما.
- المصلحة الاقتصادية.
- البعدان العربي والإسلامي.

والواقع أن كلاً من روسيا وال السعودية مع الحليف الإستراتيجي الخطأ في الشرق الأوسط من وجهة النظر الشعبية والمصالح الإستراتيجية. وهذا بلا شك لن يغيب عن قائد مخضرم ومحنك مثل بوتن وقائد وطني طموح مُتحفّز لدفع بلاده نحو

(*) عميد متخصص ورئيس مركز ديمومة للدراسات والبحوث، ونائب رئيس مجلس العلاقات العربية الدولية سابقاً، وعضو مؤسس مجلس العلاقات العربية الدولية.

مستقبل أفضل مثل محمد بن سلمان؛ مما يجعل تقارب المملكة وروسيا أمراً طبيعياً ومنطقياً.

وذكر أ. عبد الرحمن الطيرري في تعقيبه أن العلاقات بين السعودية وروسيا تأخذ منحى تصاعدياً في علاقات البلدين، يتسم بالسعى لتوسيع التعاون في المجال الاقتصادي وذروة سلامه أوبك+، وهي الاتفاقية الأولى بين منظمة أوبك ومنتجين من خارجها، والتي وقعت في خريف العام 2016. وكان هذا المنجز دليلاً بداية لبناء ثقة بين البلدين، في مجال طالما كان مجال ملامة بين الطرفين، خاصة في فترات انخفاض الأسعار، ولعل الاتفاقية التي وقعت خلال الزيارة لاستمرار العمل في أوبك+ دليل راحة الطرفين لهذه العلاقة، بالإضافة لاتفاقيات أخرى تشير إلى بموجبها أرامكو مضخات ومعدات من روسيا. كما سعت المملكة لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي، عبر خفض القيود على واردات القمح من روسيا، وتوقيع مذكرات تفاهم في مجال الذكاء الصناعي، وفي مجال التقنيات العسكرية، والتقنية النووية للأغراض السلمية. وكان لروسيا موقفاً مهمّاً في أكتوبر من العام الماضي، عندما لم تتصال للحملة التي استهدفت المملكة، وعبرت عن فهم للأهداف السياسية وراءها والموجهة لخدمة أجندات معادية للمملكة، ولم يمنعها التعاون مع تركيا في مسار آستانة من اتخاذ موقف ضد لأنقرة، وبالطبع كانت مصافحة قمة العشرين في بوينس آيرس رسالة مهمة فهمتها عدة أطراف أوروبية وإقليمية بوضوح.

وتضمنت المدخلات حول القضية المحاور التالية:

- نظرة تاريخية للعلاقات السعودية – الروسية.
- أبعاد التمدد الروسي في المنطقة.
- مكاسب المملكة من بناء علاقات إستراتيجية مع روسيا.
- محاذير بناء علاقات إستراتيجية بين المملكة وروسيا.
- سُبل تقوية العلاقات الإستراتيجية السعودية – الروسية.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3egngFp>

أهم التوصيات

01

الحرص على استخدام العلاقة مع روسيا لخفيف علاقتها مع إيران ببني سياسة متوازنة أو حيادية فيما يخص موقف إيران مع المملكة ودول الخليج العربية.

02

إعطاء الشركات الروسية نصيب من المشاريع داخل المملكة وبالذات في مجال الطاقة بأنواعها. وتفعيل الزيارات الビنية لرجال الأعمال وفتح ممثلية ضمن الملحقية التجارية لمجلس الغرف السعودية. والحرص على الشراكات الاستثمارية، والتعاون في التصنيع العسكري محلية وجعله تحت مظلة القطاع الخاص بإشراف الدولتين.

03

تشجيع الإعلام والتعريف بالمملكة لدى الشعب الروسي من خلال الزيارات المتبادلة، وتنمية أواصر العلاقة مع الجالية الإسلامية بروسيا ومن بحكمها لرفع مستوى التنسيق ب مجال الحج والعمرة ودراسة اللغة العربية، والدراسات الفقهية والإسلامية، والاهتمام بدعم دور الأكاديمية السعودية بموسكو لخدمة الجالية المسلمة من الروس والمقيمين بها مع فتح فروع لها في بعض المدن الكبرى بروسيا.

04

طرح خيار تعلم اللغة الروسية الجامعات السعودية ومنح حوافز للطلاب الذي يجيدها.

05

إنشاء مراكز ثقافية في كل من السعودية وروسيا، ودعوة مسؤولين روس وأدباء ومتقين وكتاب وفنانين لزيارة السعودية واللتقاء بمسؤولي الدولة ورجال الأعمال والمثقفين والكتاب الخ.

القضية (4) السعودية.. هل تستبدل التحالفات أم تُنوعها؟ (م2019/11/17)



■ الورقة الرئيسية: د. عبد الله العساف.



■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. صدقة فاضل.



■ التعقيب الثاني: أ. جمال ملقيكة.



■ إدارة الحوار: أ. محمد الدناني.

ملخص القضية:

أوضح د. عبد الله العساف في الورقة الرئيسية أنه خلل هذا العقد شهدت - ولا تزال - منطقتنا الكثيرة من الأحداث التي فرضت على دول المنطقة، ومنها السعودية، إعادة تعريف مصالحها وبناء شراكاتها وضبط بوصالتها السياسية والاقتصادية والأمنية؛ وهذا ما دفع السعودية لمفاجأة العالم باتخاذها قرارات جريئة تعكس تحولاً مهماً لم يعهده العالم في أولويات سياساتها وتحركاتها، عندما تحركت سريعاً بدفع قوات درع الجزيرة باتجاه البحرين رافضةً التوجهات الأمريكية إبان الحقبة الأوبامية، ثم صدمت العالم مجدداً عام 2013 بدعمها لحرراك 30 يونيو في مصر، ونجاحها في إعادة توجيه الموقف الغربي نحو الوضع المصري آنذاك، واستمر مسلسل المواقف السعودية في عام 2014 عندما فاجأت العالم مرة أخرى بهندستها السياسية والاقتصادية عقب انخفاض أسعار النفط العالمي. فهل تشير تلك الإرهاصات وغيرها إلى تحول جديد في مركبات السياسة الخارجية السعودية، والتي لم تُعد تخطئها عين المراقب، خصوصاً بعدما تبلورت واتضحت معالمها خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟

وأشار د. صدقة فاضل في التعقيب الأول إلى أنه لا بد لصانع القرار الخارجي السعودي أن يجعل علاقات المملكة مع الأطراف الدولية الأقوى متوازنة وموضوعية، كالتالي:

- 1 فمَعَ الْقُوَىِ الْعَظِيمِ: لَا مِيلٌ لِطَرْفٍ ضِدَّ طَرْفٍ إِلَّا خَرَجَ أَثْنَاءُ الْقَطْبِيَّةِ الْثَّانِيَّةِ الْمَاضِيَّةِ (أمريكا / الاتحاد السوفيتي).
- 2 وَمَعَ الْقُوَىِ الْكَبِيرِيَّةِ، يَبْنِي عَلَاقَةً وَثِيقَةً تَقْفَ عَلَى مَسَادَةٍ وَاحِدَةٍ، قَدْرِ الْإِمْكَانِ، مَعَ كُلِّ هَذِهِ الْقُوَىِ.
- 3 مَعَ الدُّولِ الْأُخْرَىِ: التَّزَامُ بِالْحِيَادِ الإِيجَابِيِّ مَا أَمْكَنَ.
- 4 التَّأْكِيدُ عَلَى مِبْدَأِ حلِ الْخَلَافَاتِ بِالْطَّرُقِ السُّلْمَانِيَّةِ وَالْدِبْلُومَاسِيَّةِ السُّلْمَانِيَّةِ مَعَ الْجَمِيعِ.
- 5 التَّزَامُ مِبْدَأِ عَدْمِ التَّدْخُلِ فِي شَؤُونِ الْآخِرِينِ الدَّاخِلِيَّةِ، بِالْتَّلَازُمِ مَعَ عَدْمِ السَّمَاحِ لِلْآخِرِينِ بِالْتَّدْخُلِ فِي الشَّأْنِ الدَّاخِلِيِّ السُّعُودِيِّ.
- 6 الدِّفاعُ الْفَعَّالُ عَنِ الْقَضَايَا الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ الْعَادِلَةِ.

أما جمال ملائكة فذهب في التعقيب الثاني إلى أنه ثمة تغيرات كبيرة عالمياً خلال الأعوام الماضية، ومنها على سبيل المثال: انخفاض الطلب الغربي على النفط الخليجي، ومعاهدات السلام مع إسرائيل، وما يسمى بالثورات العربية، وقبل ذلك سقوط الاتحاد السوفيتي وعقيلته الشيوعية، وبروز الصين كلاعب عالمي كبير، وتعوُّل النفوذ الإيراني في عدة دول عربية، وغيرها من التغيرات؛ وهو ما أدى إلى تغيير المشهد العالمي بصورة كبيرة عما كان عليه.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ قراءة في مؤشرات الوضع الراهن لتحالفات المملكة.
- ♦ رؤية استشرافية حول تحالفات المملكة المستقبلية.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2K0sbML>

أهم التوصيات

01

العمل على توازن علاقات بلادنا مع القوى العظمى، وبما يخدم مصالح المملكة، ويدعم توجهاتها، ويعظّم الاستفادة من الاستثمارات المنشودة داخل المملكة وخارجها.

02

تفعيل القوانين والتشريعات لحماية المواطن والزائر والمقيم، وإشعار العالم بأننا دولة تحترم الإنسان، وتحترم العقود والاتفاقيات.

03

إبراز الهوية العربية والإسلامية عريباً وإقليمياً ودولياً من خلال التأكيد على تبني المملكة لرسالة التعايش السلمي بين الشعب، ودعمها لرسالة الوسطية والاعتدال النابعة من تعاليم الإسلام الحنيف.

04

السعى للثبيث لخلق مجتمع مدني له دور في تنشيط العلاقات مع الداخل والخارج.

05

تدريس مادة عن السياسات الخارجية في المرحلة الثانوية؛ لتهيئة أجيال تفهم وتحلّ ما يدور من أحداث وعلاقة السياسة بمجرياتها.

**(5) القضية
مجلس الشورى: الواقع والمأمول
(٢٠١٩/١١/٢٤)**



- الورقة الرئيسية: أ. د. صدقة فاضل.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. زياد الدریس.
- التعقيب الثاني: د. عبد الله المطيري.

ملخص القضية:



وأشار أ. د. صدقة فاضل في الورقة الرئيسية إلى أن مجلس الشورى السعودي ما زال بعيداً عن السلطة التشريعية المأمولة، ولكن توجد فيه كثيرون من ملامح السلطة التشريعية الحقيقية. كما أن المجلس ليس جامداً، بل إنه يتتطور تدريجياً مقترباً - مع مرور الزمن - من هذه السلطة المبتغاة. وكلنا نريد، بالطبع، لمجلسنا أن يصبح كذلك، في إطار ثوابتنا الدينية والوطنية المعروفة. ويعتبر البعض أن مجرد تواجد المجلس - في حد ذاته - نقلة نوعية في التاريخ السياسي السعودي. فالتوارد غالباً ما يكون أفضل من العدم، على أي حال. وقد لمسنا أن ولـي الأمر يريد أن يكون هذا المجلس أداة فعالة لخدمة الوطن والمواطن. وأشار إلى رغبة كثير من المعينين بالمجلس أن يتحلى بأهم خصائص البرلمانات: أنه يجب أن يبدأ الإصلاح والتطوير في المجلس بالبرلمان (الشوري) وينتهي به. كما تضمنت الورقة وصفاً لمهام وأجهزة المجلس وأدوارها.

فهو لم ينشأ للتفاخر أو اللادعاء أو التمويه؛ وإنما أنشئ ليكون عوناً فاعلاً وإيجابياً للسلطة التنفيذية في تسيير أمور الدولة، وتصريف شؤون البلد. ومن يحضر أغلب النقاشات في هذا المجلس، سيرى بأم عينه، ويسمع بأذنه، كيف أن الأعضاء يتبارون في تصيّد أي خطأ أو قصور للسلطة التنفيذية، ولكن بحذر واتزان. ويحاولون

جهدهم تقويم أي تجاوز، بما يبدونه من آراء خلقة وجريئة ونزاهة، وفي لطف تام وأدب جمّ.

وذهب د. زياد الدريس في التعقيب الأول إلى أن الواضح من تتبع مسار المجلس منذ 1414 حتى 1441هـ أن الحكومة تعمل على تطوير أعمال المجلس وزيادة صلاحياته، ولكن بهدوء رصين يتلاءم مع رصانة نظام ملكي يدير الدولة ويرعى شؤونها فعلياً، وليس صورياً (مملكة دستورية) أو شعبياً (جمهورية). مع أن البعض يُنكر وجود هذا التطوير، ليس إنكاراً لوجوده حقيقةً، ولكن امتعاصاً من بُطئه. من جانبه استهل د. عبد الله المطيري التعقيب الثاني بالتطرق لما يعنيه نظام الشوري في الإسلام، وواقعه في عهد الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، والخلفاء الراشدين، ثم تناول واقع مجلس الشوري والمأمول منه من منظوره كمواطن.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ هل نريد مجلس الشوري معييناً أم منتخب؟
- ♦ مدى أهمية تفرغ أعضاء مجلس الشوري.
- ♦ تساؤلات حول آليات عمل مجلس الشوري.
- ♦ سُبل تطوير مجلس الشوري.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2K0sbML>

أهم التوصيات

إنشاء مركز دراسات فَخَال think tank يتم إلحاقه بمجلس الشورى؛ وتحث مجلس الشورى على تفعيل شراكته مع مراكز الدراسات الوطنية (غير الحكومية أو شبه الحكومية)، والاستفادة من الملتقيات والمنتديات الفكرية (كملتقى أسبار الفكر).

تدريب النشء في المدارس والجامعات على العملية الانتخابية بمقاهيدها (الترشح، الانتخاب، التصويت، الكوتا، وغيرها من المفاهيم) في مجالس للطلبة مثلاً، كبداية لنشر ثقافة الانتخاب الصحيح، وزيادة حضورهم لجلسات المجلس للاستفادة. وكذلك تدريب المؤسسات المدنية، وزيادة مشاركة الشباب في المجلس بزيادة عدد مقاعدهم.

أن يكون من صلحيات المجلس مناقشة ميزانية الدولة (الموازنة) وبجميع تفاصيلها في مجلس الشورى وذلك بشفافية تامة، وأن يكون ذلك جزءاً من عمل المجلس لكي تتحقق الحكومة، وتفْعَل تسرُّب الفساد إلى أجهزة الدولة.

دعم وتكثيف زيارات المجلس للمناطق وتطوير آلياتها، والمجتمع ب المجالس المنافقة لإ يصل حاجاتها ومقرراتها للمجلس، ومناقشتها مناقشة فاعلة في المجلس، وإصدار التوصيات بشأنها.

تقديم تدريب لأعضاء مجلس الشورى في البروتوكولات وأساليب التعاطي مع الإعلام، وكيفية الظهور بمعظمه إعلامي جيد والتحدث بلغة سليمة، والاستجابة للأسئلة المُفُرجة وكل ما يحتاجه العمل البرلماني؛ لأنه يُمثّل الدولة.

القضية (6) استضافة المملكة لمجموعة العشرين وفرص الاستفادة منها (12/12/2019)



- الورقة الرئيسية: أ. د. رياض نجم.
- التعقيبات:
 - التعقيب الأول: أ. مني أبو سليمان.
 - التعقيب الثاني: أ. نبيل المبارك.
 - إدارة الحوار: د. محمد الملحم.

ملخص القضية:

أكد أ. د. رياض نجم في الورقة الرئيسية أنه ليس هناك خلاف على المزاياد التي يمكن أن تجنيها المملكة من خلال استضافة مجموعة العشرين العام القادم. فهذه الفرصة لا تتكرر إلا مرة كل 20 عاماً، ويمكننا أن نستغل هذه الفرصة كإحدى وسائل الدبلوماسية العامة والناعمة، وتحقيق مجموعة من الأهداف، من ضمنها ما يلي:

- 1 السعي لوضع اهتمامات المملكة الداخلية والإقليمية على قائمة الاهتمامات الدولية.
- 2 الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في المجالات المالية والاقتصادية والتعليم وغيرها.
- 3 إطلاع العالم وخصوصاً الدول المتقدمة على تنوع الثقافات في المملكة وإرثها الحضاري.
- 4 التعريف بالمملكة كوجهة سياحية جاذبة.
- 5 اندماج المملكة بشكل أكبر مع المجتمع الدولي.
- 6 تنمية ثقافة مراكز التفكير وأهميتها في المملكة، والاستفادة من تجارب المراكز الدولية والإقليمية ذات الخبرات الطويلة.

في الوقت نفسه، هناك بعض التحديات التي يلزمها التعامل معها بطريقة إيجابية، ومن ضمنها المجموعات التي أصبح لها تأثير في دول العالم المتقدم وطالب بحقوق لفئات في المجتمعات المختلفة، مثل اللادينيين والمثليين وغيرهم. وهذا لا يعني أبداً القبول بما ينادون به؛ بل الحوار معهم وأسلوب حضاري.

أما أ. مني أبو سليمان فأشارت في التعقيب الأول إلى أن مجموعة العشرين تتمحور حول وضع وتطوير برنامج عالمي، يُرْكِز بشكل أساسى على الاقتصاد العالمي ويتمركز حول المنطقة بحسب البلد المضيف. وقد قامت المملكة العربية السعودية باختيار تنمية الشباب كركيزة، في حين اختارت اليابان شيخوخة السكان على سبيل المثال. وتأخذ المملكة العربية السعودية دورها كدولة مضيفة على محمل الجد، وقد بدأت الاستعداد للمجموعات المشاركة قبل عام تقريباً. ويتمثل الهدف المزدوج في المساعدة على إبراز المملكة العربية السعودية أثناء الاستضافة، وأيضاً للمساعدة في تنمية وتحسين الموارد المحلية والبحث أثناء العمل مع المجموعات المشاركة.

من جانبه يرى أ. نبيل المبارك في التعقيب الثاني أن المملكة بعد استضافة مجموعة العشرين، لن تكون بالتأكيد كما كانت قبل استضافة؛ إذا ما تم الاستفادة من هذا العام المميز للمملكة 2020، حيث إنَّ المملكة سوف تكون مركزاً العالم لمدة عام بكل نشاطاته وحواراته ومصالحه، وعلينا إدارتها والعمل على تحقيق أعلى النتائج الإيجابية للمملكة وللمجتمع الدولي من خلال هذه الفرصة. وهي تجربة بمثابة اختبار لنا في هذا التوقيت. ونحن - بإذن الله - قادرون على خوض التجربة بكل كفاءة واقتدار.

- وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:
- مشاركات المملكة ما قبل قمة العشرين وسبل الإفادة منها.
 - فُرص استفادة المملكة من قمة العشرين.
 - مقترنات لتعظيم الاستفادة من استضافة المملكة لقمة العشرين.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2yWZoGF>

أهم التوصيات

أهمية النجاح في إدارة اجتماع قمة العشرين و لو جستياته على نحو منظم يحقق الأهداف المحددة، و توثيق تلك التجربة الإدارية.

01

تعريف دول العالم بـ هوية المملكة و مواقفها المشرفة في جميع المجالات، وإبراز مكانتها كدولة عربية إسلامية تقود مدرسة فكرية في الوسطية والتسامح والتعاون مع الشعوب.

02

تسليط الضوء على البيئة الاستثمارية المحفزة للمملكة في ضوء ما تتمتع به من ميزات عديدة فضلاً عن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تنعم به المملكة.

03

الاستفادة من تجمع قمة العشرين في عرض القضايا العربية والإسلامية العادلة، وطلب دعمها.

04

السعى لوضع اهتمامات المملكة الداخلية والإقليمية على قائمة الاهتمامات الدولية.

05

القضية (7) الحج.. القوة الناعمة الأكثر نجاعةً إسلاميًّا وعالميًّا (م2019/9/1)



- الورقة الرئيسية: د. سعود كاتب.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. إبراهيم البعين.
- التعقيب الثاني: د. مساعد المحيي.
- إدارة الحوار: د. خالد الرديعان.

ملخص القضية:



تناول د. سعود كاتب في الورقة الرئيسية الحج باعتباره القوة الناعمة الأهم للملكة العربية السعودية، وذلك من خلال عدة محاور؛ حيث تحدث عن النموذج السلبي للقوة الناعمة، وضرب أمثلة لذلك بعده دول مثل الصين وقطر. كما أوضح كيف أن القوة الناعمة يمكن أن تصبح سلبية وضارة، عندما لا تجد قليلاً من الاهتمام وحتى الإدراك بأنها سيف ذو حدين إذا لم يحسن فهمها والتعامل معها. وأشار إلى أهمية الدبلوماسية العامة الجيدة التي تعمل على تعهد مصادر القوة الناعمة بالرعاية المستمرة، وكذلك قوة الآخرين الناعمة واستخداماتها وضرورتها للانتباه لها، ولا سيما أن التجربة أثبتت أن الجبهات الحربية اليوم لم تُعد تقتصر على تلك البرية والجوية والبحرية، ولكنها تشمل أيضاً - وبذات القدر من الأهمية - الجبهة الإعلامية المعلوماتية. كما عرض د. سعود كاتب فكرة أن الحج قوة ناعمة، وقارن ذلك بإقامة مباريات كأس العالم كل 4 سنوات وكل التجهيزات التي تحتاجها البلد المقيم وعدد الحاضرين لها، بينما تشرف المملكة على الحج بنفس العدد تقريباً سنوياً، وتجهزات ضخمة جدًا.

أما د. إبراهيم البعيز فأشار في التعقيب الأول إلى أننا قلقون على صورة المملكة في الخارج، ولدُلَّام في ذلك بعد سلسلة متتابعة من أخبار وتقارير سلبية لأكثر من عشر سنوات. لذا، أصبحت قيمة كل جهد أو فعل أو سلوك نقوم به - سواء على مستوى الدولة أو الأفراد - مرهونة بقدرتنا على استثماره في تحسين صورتنا في الخارج. وهنا، تكمن الإشكالية. يفترض أننا نقوم بذلك الجهد أو ذاك السلوك لهدف معروف ومحدد مسبقاً، كون ذلك يحسن صورتنا في الخارج أم لا، فهذا أمر يدخل ضمن "القيم المضافة" والأهداف الثانوية لذلك الجهد أو السلوك. وهذا ما ينطبق على الحج. فالجهود التي تتم هي في الواقع وفاء بالتزامنا لخدمة ضيوف الرحمن وتسهيل أدائهم لفريضة الحج، ولم يكن هدفنا تحسين صورتنا في الخارج. وهذا ما يعزز من قيمة وأهمية الحج في منظومة عناصر القوة الناعمة لدينا. لو أننا انطلقنا من هذه الفلسفة في كل جهودنا لنجحنا في تحقيق الدبلوماسية العامة، وما تشتمل عليه من عناصر للقوة الناعمة.

في حين أوضح د. مساعد المحياني في التعقيب الثاني أن مفهوم القوة الناعمة يحتاج الكثير من التحرير والإيضاح، كما أنه يحتاج إلى التحرر من البيئة السياسية التي قد تعيد تصنيف كل ناعم بأنه خشن، وخشن جداً؛ في حين أن الأمر يُكتسب بهذه المؤسسة أو تلك الدولة أو تلك الشخصية الكبير من التقدير في العالم. والواقع أن المملكة تمتلك الكثير من أدوات القوة الناعمة، ولعل أبرزها الحرمان الشريفي والمشارع المقدسة. والواقع أنه حين نتعامل مع القوة الناعمة على أنها جزء من السياسة الإعلامية، وجزء من الدبلوماسية السياسية، وجزء من الهوية الوطنية؛ سنكون أكثر نجاحاً في التعاطي مع الحج وخدماته، وسنجد أننا نكتسب الكثير، ونحافظ على مكتسباتنا.

وتشتمل المداخلات حول القضية المحاور التالية:

مفهوم القوة الناعمة.

♦

- ♦ الحج وتحسين صورة المملكة ضمن مؤشرات القوة الناعمة.
- ♦ المؤثرون في وسائل التواصل الاجتماعي وتغطية مناسك الحج.
- ♦ هل التغريدة "الخشنة" تعتبر من القوة الناعمة؟
- ♦ مدى إمكانية وجود تخصص دقيق يتعلق بإعلام الحج.
- ♦ مقترنات لإنفاذ المملكة من الحج كقوة ناعمة.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2Ry9ows>

أهم التوصيات

ضرورة توعية الإعلاميين وقادة الرأي والكتاب والمتقفين بخطورة "الدبلوماسية الناعمة الش卑رة" أو "السلبية" ومقدار الضرر الذي تحدثه للمملكة، ورفع الوعي بضرر التغريدات والمقاطع المسيئة للشعب والممل.

استغلال الإعلام الجديد والتوك شو (Talk Show) المناسب من دول عربية وإسلامية واستضافتهم أثناء موسم الحج لتغطية المناسك، وبث رسائل إيجابية عن المملكة ودورها في خدمة الحرمين والحجاج والمعتمرين.

تخصيص ملقيات في الخارج معنية فقط بشؤون الحج والعمرة تعمل بالتنسيق مع وزارة الحج والعمرة، ووزارة الخارجية، ووزارة الإعلام، ويمكن عمل ملقيات إعلامية في كل سفارة لهذا الغرض، ويمكن أن تبدأ السفارات بجهود إعلامية لشرح رسالة الحج السامية؛ بأساليب مبتكرة وجذابة وغير تقليدية تناسب اهتمامات كل دولة.

تخصيص جهاز إعلامي متوازن ومحترف وإعلاميين داخل المملكة لتغطية مناسك الحج ولا مانع من استقطاب طواقم محترفة في فن العلاقات العامة من خارج المملكة، ويمكن أن يستحدث الجهاز ليكون تابعاً للجنة العليا للحج.

استقطاب بعض طلبة الجامعة الإسلامية بدوام جزئي أثناء موسم الحج، فهم يعودون سفراً لبلادنا بعد تخرجهم وعودتهم إلى ديارهم.

القضايا التعليمية

القضية	التقرير	م
لائحة الوظائف التعليمية الجديدة 1440هـ: تحول نوعي للتعليم	التقرير (53) يوليو 2019م	.1
قياس يكشف المستو: ملخص أولي لتحليل نتائج المدارس الثانوية في اختبار التحصيل الدراسي واختبار القدرات	التقرير (59) يناير 2020م	.2
تعليم ورعاية الطفولة المبكرة	التقرير (60) فبراير 2020م	.3
التعليم الجامعي وتحديات القرن الواحد والعشرين	التقرير (60) فبراير 2020م	.4

القضية (١)
لائحة الوظائف التعليمية الجديدة ١٤٤٠هـ: تحول نوعي للتعليم
(٢٠١٩/٧/٢١)



▪ الورقة الرئيسية: د. محمد الملحم.

▪ التعقيبات:

▪ التعقيب الأول: د. فوزية البكر.

▪ التعقيب الثاني: د. الجازى الشيبى.

▪ إدارة الحوار: أ. علياء الباراعي.



ملخص القضية:

أوضح د. محمد الملحم في الورقة الرئيسية أنه تم الإعلان مؤذناً عن اعتماد مجلس الوزراء الموقر برئاسة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لائحة الوظائف التعليمية الجديدة، والتي ترقبها الوسط التعليمي منذ زمن بعيد، وقد صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم 606 وتاريخ 1440/10/22هـ، وبحسب موقع وزارة الخدمة المدنية فإن هذه اللائحة الجديدة سوف ستدخل حيز التنفيذ في 26 ربيع الآخر من العام 1441هـ؛ وذلك بعد (180) يوماً من إقرار مجلس الوزراء الموقر لسلّم رواتب الوظائف التعليمية. ويلاحظ أن اللائحة رسمت باحترافية ومهنية واضحة حيث ضمنت للمعلمين الحاليين وضعهم الوظيفي، فلا ينبع عن اللائحة أي تغيير على رواتبهم الحالية باعتبار أن جميع المعلمين والمعلمات في المستويات الرابع والخامس والسادس سيتم تسريحهم على رتبة معلم ممارس وفقاً لرواتبهم الحالية أو الدرجة الأعلى للأقرب لرواتبهم، وكذلك ستحسب لهم سنوات الخدمة السابقة في ترقيتهم لرتبة المعلم المتقدم، كما سيمنحون فرضاً عدة لاجتياز اختبارات الرخصة المهنية المطلوبة للترقية. كما اهتمت اللائحة بفئة مهمة كانت خارج السُّلْم التعليمي بينما هم يعملون في السلك التعليمي ويتعاملون مع الطالب والمعلم



وأدوات التعليم، مثل محضر المختبر وأمين المكتبة، وهؤلاء هم الشباب الذين حصلوا على دبلوم دون البكالوريوس وكانوا سابقاً على نظام المراتب. بل أعطتهم اللائحة الجديدة الفرصة للدخول إلى مراتب **السلّم التعليمي** فوق مرتبهم الأولية (معلم مساعد) إذا ما اجتهدوا وطّورو أنفسهم بالحصول على شهادة البكالوريوس. بجانب أن اللائحة اهتمت بالقيادات التعليمية. أيًضاً، فقد وضعت اللائحة حافز متعدد سواء في العلاوات أو مكافآت نهاية الخدمة، كما شجّعت على التعليم العالي لковادتها. ويُلاحظ هنا إعطاء وزن لشهادة الدكتوراه مقارنة بالوضع السابق الذي كان يتوقف عند الماجستير فقط.

وأشارت د. فوزية البكر في التعقيب الأول إلى أن من أبرز ملامح اللائحة الجديدة تركيزها على تمهين التعليم، وجعل هيئة تقويم التعليم العام لاعباً أساسياً في ضبط تمهين المعلمين، وهو ما سيحقق رفعاً واضحاً لمستوياتهم على اختلاف رتبهم المهنية، ومكافأة المعلمين الطامحين للحصول على درجات علمية أعلى.

وأكّدت د. الجازى الشبيكي في التعقيب الثاني على أن اللائحة غير كافية لخلق تحول حقيقي في ممارسات منسوبي التعليم، فهناك عدة أنظمة مرتبطة بالنظام التعليمي عليها العمل على المعاكبة والتنسيق، كما أن مناهج الكليات التربوية التي تخرج المعلمين بحاجة إلى خطط تطويرية تتسمق مع متطلبات اللائحة الجديدة. أيًضاً، فإن الأنظمة والبني التحتية المعلوماتية والاتصالية بحاجة إلى تطوير نوعي يضمن شمول ودقة وسرعة الوصول للمعلومة التي تتطلبها النقلة الكبيرة المستهدفة سواء بالنسبة للطلبة أو المعلمين. فضلاً عن أن من الإجراءات التي ربما تحتاج وزارة التعليم أن تستكمّلها قبل أن يتم وضع اللائحة الجديدة موضع التنفيذ: إنشاء وحدات تقويمية مستقلة للمجالات التي تضمّنتها اللائحة، وكذلك إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على كل ما يتعلق بالرخص المهنية لمزاولة التدريس.

ولوحظ اتفاق المحتوازين على أن الاهتمام الملموس بلائحة الوظائف التعليمية الجديدة يُعزى في الأساس إلى كونها تمثّل نصف موظفي الدولة بصورة مباشرة، والمجتمع ككل بصورة غير مباشرة؛ كون المعلم يؤثّر فيه من خلال تعليمه لأفراده بتعاقب الأجيال. في حين تبيّنت المدخلات حول تفاصيل مواد اللائحة والمخاوف المثارة بشأنها.

وتضمّنت المدخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ لائحة الوظائف التعليمية الجديدة وتحقيق التحول المطلوب.
- ♦ التخوّفات من لائحة الوظائف التعليمية الجديدة.
- ♦ قراءة نقدية في بنود لائحة الوظائف التعليمية الجديدة.
- ♦ دور النخبة في دعم الميدان التعليمي.
- ♦ ملاحظات ختامية على لائحة الوظائف التعليمية الجديدة.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3ekiHts>

أهم التوصيات

01

التركيز على إعادة هيبة المعلم واحترامه.

02

فتح قنوات تشارکية/ تشاورية مع المعلمين وبقية فئات المجتمع، بعث لهم المثقفون.

03

العمل على تجاوز أزمة الثقة الواضحة بين المعلم والوزارة والتي تكونت خلال السنوات الطويلة الماضية.

04

مراجعة المواد التي لم يتم الانتهاء من ضوابطها وشروطها بين وزارة التعليم ووزارة الخدمة المدنية لجبر كسر بعض ما ورد في اللائحة وتبيين أن له آثاراً سلبية.

05

الاجتهاد في بناء أدوات قياس الأداء الوظيفي، ليتحقق فيها الصدق والثبات والعدل، واستخدام أسلوب 360 إن أمكن بأدواته.

القضية (2)

قياس يكشف المستور: ملخص أولي لتحليل نتائج المدارس الثانوية في اختبار التحصيل الدراسي واختبار القدرات (٢٠٢٠/١/١٢)



■ الورقة الرئيسية: د. إبراهيم البعيز.

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. فوزية البكر.

■ التعقيب الثاني: د. خالد الرديعان.

■ إدارة الحوار: أ. عبد الله الضويحي.



ملخص القضية:



مضى عقدين من الزمن على تأسيس "المركز الوطني لقياس"، وبالرغم من أن التباين في وجهات النظر لا يزال قائماً حول دوره ونتائجـه إلا إن هناك إجماعاً على أهمية وضع اختبارات معيارية مقتنة للقبول في الدراسة الجامعية؛ حيث ثبتـت كثير من الدراسـات والتقارير أهمية ذلك لارتباطـها بتنمية الوطن ومستقبلـه من خلال إعداد وتهيئة طلاب وطالبات المرحلة الثانوية للمرحلة الجامعية وسوق العمل، كونـهم شبابـ اليوم ورجالـ المستقبل.

وقد أشار د. إبراهيم البعيز في الورقة الرئيسية إلى أنه يلاحظ من نتائج المقارنـات لتحليل نتائج المدارس الثانوية في اختبار التحصـيل الدراسي مدى التباين الواضح بين أداء المدارس في المناطقـ، حيث استطاعتـ أكثر من نصف مدارس المنطقةـ الشرقـية (٥١%) أن تحققـ أداءـ جيدـاً لطلابـها في الاختـبار التـحصـيلي، وهذه نسبةـ مرتفـعةـ جـداً مقارـنةـ بالمدارـسـ فيـ منـاطـقـ جـازـانـ وـنـجرـانـ وـالـجـوفـ وـتـبـوكـ والـحدـودـ الشـمـاليـةـ وـهـائلـ،ـ التيـ لمـ تـجاـوزـ نـسـبةـ المـدارـسـ ذاتـ الأـداءـ الجـيدـ،ـ وـلـمـ يـكـنـ الاـخـلـافـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الـمـنـاطـقـ فـحـسـبـ؛ـ بلـ أـيـضاـ هـنـاكـ فـرـقـ وـاـضـحـ فـيـ الأـداءـ

بين مدارس البناء ومدارس البنين، حيث وصلت نسبة مدارس البناء ذات الأداء الجيد إلى 46% مقابل نسبة لم تتجاوز 14% لمدارس البنين.

وذكرت د. فوزية البكر في التعقيب الأول أن ثمة تساؤلات عديدة تثيرها البيانات المشار إليها في الورقة الرئيسية، منها على سبيل المثال: لماذا حققت مدارس الشرقية نتائج أفضل من بقية مدارس المملكة؟ ولماذا حَمِّقت الطالبات تقدماً كبيراً جدًا بالنسبة للطلاب الذكور؟ ولماذا لم تختلف نتائج المدارس الأهلية عن الحكومية؟ أما د. خالد الرديعان فقد أكد في التعقيب الثاني على أنه من الأهمية بمكان بقاء اختباري القدرات العامة والتحصيل الدراسي وعدم إلغائهم تحت تأثير بعض الضغوط التي ترى أنهما مجرد وسيلة لتحصيل الرسوم المالية كما يُشاع، وأنهما مجرد وسيلة لمنع البعض من دخول الجامعات. فالاختباران (القدرات العامة، والتحصيل الدراسي) يُشكّلان عنصراً مهاماً في فرز الطلبة؛ وذلك لتوجيههم نحو نمط التعليم المناسب لهم، ومن لا يحتازون بالاختبارين يتوجهون لمجالات أخرى تقنية يحتاجها سوق العمل، إذ ليس من الضروري أن يتوجه الجميع للجامعات في ظل وجود أعداد كبيرة من خريجي الجامعات ممن لم يجدوا فرضاً في سوق العمل.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- قراءة تحليلية في نتائج المدارس الثانوية في اختبار التحصيل الدراسي وختبار القدرات.
- أسباب تفوق المنطقة الشرقية في نتائج اختبار التحصيل الدراسي وختبار القدرات.
- أسباب تفوق مدارس البناء على مدارس البنين في نتائج اختبار التحصيل الدراسي وختبار القدرات.
- رؤية استشرافية حول تطوير اختبار التحصيل الدراسي وختبار القدرات.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3a8WkE1>

أهم التوصيات

التأكيد على أهمية برنامج "قياس" واستمراره مع العمل على تقييمه دورياً وتطويره من خلال مركز محادي ودراسات علمية تتسم بالموضوعية والجدية ليكون وسيلة لفرز الطلاب لا هدفاً في ذاته.

أن يُقدم مركز "قياس" دراسات معمقة في النتائج ويفارقها بدلاتها الإحصائية ومؤشراتها النوعية عبر المناطق والمدارس؛ فبriًّا جوانب المهارات التي يقيسها ومشكلاتها، (تدليل الأخطاء الشائعة) التي يقع فيها الطالب لاستكشاف نقاط الضعف في التدريس، وكذلك تدليل أوجه القصور والقوة في المنهج (تأليفاً أو تقديمًا).

مقارنة النتائج بالمدخلات المعرفية والمهارية لتقديم الدعم اللازم لكل منطقة، وكذلك الاستفادة من تدليل نتائج الطلاب في كل دورة اختبارية.

التأكيد على أن تقوم وزارة التعليم والمعارض البحثية المختلفة بدراسة التباين وأسباب تدني نتائج الطلاب لكل منطقة تعليمية على حده ومحافظاتها دراسة شاملة على مستوى المملكة تأخذ (المعتجلين الكمي والكيفي) يشارك فيه متخصصون في التعليم والدراسات الاجتماعية من مختلف مناطق المملكة

دراسة العلاقات الإحصائية بين نتائج اختبارات قياس المقننة (وكذلك اختبارات برا وتيس وبيزلز) ونتائج اختباراتها بتتوافقها سواء الاختبارات الوطنية أو اختبارات المدارس، وحيث أن الاختبارات المقننة هي المرجع فهذا سيساعد الوزارة على تحسين اختباراتها وتوجيهها بما يتتفق مع ما حولها من المقاييس.

القضية (3) تعليم ورعاية الطفولة المبكرة (٢٠٢٠/٢/٩)



- الورقة الرئيسية: أ. نورة الفايز.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. هiba العواد (ضيفة الملتقى) (*).
- التعقيب الثاني: د. راشد العبد الكريم.
- إدارة الحوار: د. خالد بن دهيش.

ملخص القضية:



أشارت أ. نورة الفايز في الورقة الرئيسية إلى أن مرحلة الطفولة المبكرة تحظى باهتمام صناع القرار والتربويين، وخاصة بعد نتائج الأبحاث والدراسات التي أكدت أهمية اللتحاق الرسمي للطفل خلال طفولته المبكرة ببرامج تعليم ورعاية الطفولة المبكرة الجيدة؛ لما لها من أثر إيجابي في النمو الجسدي والنفسي المتوازن، والتطور العقلي السليم، والتحصيل الدراسي المرتفع خاصة إذا توفرت للطفل بيئة محفزة وداعمة للتعلم، وجوًّا آمن وسلامي وصحي يضمن حقّ الطفل، ويُبني حاجاته، ويراعي خصائص نموه. وقد بذل القائمون على وزارة التعليم خلال العقود الماضية، وما زالوا يبذلون جهوداً كبيرة للرقي بالخدمات المقدمة للطفولة المبكرة وتجويدها؛ وذلك من رؤية وإحساس بأهمية هذه المرحلة، وقناعة بوجود حاجة ملحة للرقي بالخدمات المقدمة لها.

وقد أوضحت الأستاذة نورة أن أهم وأبرز المعوقات التي تواجه القائمين على تأسيس مراكز الطفولة المبكرة ذات المستوى العالي هو ارتفاع تكلفة التأسيس، فهذا التمويل يمثل تحديًّا أساسياً لكل المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بتعليم ورعاية الطفولة المبكرة. كما عرضت لأهمية تبني المفهوم الشامل للطفولة المبكرة، أي من الولادة - 8 سنوات.

(*) وكيلة وزارة التعليم الموازي سابقاً.

في حين أوضحت د. هيا العواد في التعقيب الأول أنه في عام ٢٠١٦ تم اعتماد بعض برامج تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، ومنها برنامج التحول الوطني الذي تضمن مبادرات لعدة جهات في الدولة، ومنها وزارة التعليم التي اعتمد لها مبادرات كثيرة لتطوير التعليم، ومن أهمها: مبادرة (تطوير برامج الحضانات ورياض الأطفال والتوسيع في خدماتها لتشمل جميع مناطق المملكة)، وخصص لها ميزانية بلغت أكثر من ٢ مليار ريال؛ ونتيجة العمل على هذه المبادرة، فقد زاد عدد الروضات عام ٢٠١٨ فبلغ ٣٦٨٤ روضة. كما أن من ضمن مظاهر الاهتمام بمراحل الطفولة المبكرة ما يتعلق بالمعرض والمنتدى الدولي السادس للتعليم الذي أقيم في إبريل ٢٠١٨، وُخصص للتعليم والتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة.

أما د. راشد العبد الكريم فأكَّد أهمية بناء مناهج الطفولة المبكرة على أساس صحيحة، تراعي فيها الأسس العلمية في بناء المناهج. أيضاً، من المهم توسيع الأسر غير القادرة أو غير الراغبة في إلهاق أطفالها بالمراحل المبكرة من رياض الأطفال (الحضانة والتمهيد) لتطوير بيئات أسرية تربوية، ومساعدتها في ذلك، فالملحوظ أن هناك أسرًا تتفرغ فيها الأمهات لتربية أولادهن، لأسباب متعددة، ومن الضروري اللالتفات إلى تلك الأسر وتوفير الدعم لها، ماديًّا وعملياً؛ فكون الأسرة لا تُرسِل أولادها لمدارس الطفولة المبكرة لا يعني أنه يجب ألا تشمل بالرعاية والتوجيه والاهتمام.

وتصمنت المدخلات حول القضية المحاور التالية:

- احتياجات الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تعليم ورعاية الطفولة المبكرة في الواقع السعودي.
- الإعلام والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: تجربة برنامج "افتح يا سمسم".
- نحو آليات عملية للنهوض بتعليم ورعاية الطفولة المبكرة.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2RAsSAq>

أهم التوصيات

ضرورة إضافة مرحلة الروضة المبكرة للعمر من (٥ إلى ٧) سنوات لشُلُم التعليم الرسمي الإلزامي، مع وضع ضوابط وجزاءات لمن لا يلتحق أطفاله بهذه المرحلة مثل المرحلة الابتدائية.

ضرورة بناء استراتيجية متكاملة تغطي جميع الجوانب لرعاية الأطفال في مرحلة المهد من (الولادة إلى ٣ سنوات) لما أثبتته أبحاث الدماغ عن خطورة هذه المرحلة النهائية على عموم حياة الإنسان، وتشمل الاستراتيجية الأسرة والمؤسسات التي تقوم على الرعاية.

تأسيس شركة حضانات أطفال (علامة تجارية) مميزة، يكون لها انتشار واسع في المملكة، ويكون لها فروع في المولات التجارية التي تكثر فيها النساء البائعات والمتسوقات، وكذلك في الجامعات والمستشفيات والوزارات وداخل المجمعات أو المدن الصناعية لتشجيع المرأة على العمل في قطاع الصناعة.

مراجعة وتفعيل الأنظمة والسياسات الوطنية الخاصة بحقوق المرأة العاملة، التي تؤكد على تقديم الخدمات المساعدة للمرأة العاملة، ومنها توفير حضانات للأطفال من الولادة وحتى ثلاث سنوات في مقر العمل أو قرب منه، على أن يشمل ذلك أطفال المعلمات في المجمعات التعليمية مع وضع الضوابط المؤسسية التي تحكم ذلك.

إنشاء أكاديمية وطنية متخصصة في الطفولة المبكرة تتولى وضع معايير شخصية للمتقدمات للعمل في مجال الطفولة المبكرة، والتدريب واعتماد الترخيص للوظائف، والمشاريع، والأبحاث ذات العلاقة على المستوى الوطني، وتكون بيت خبرة للجهات واضعة السياسات والأدوات المتعلقة بالطفولة المبكرة، وتطبق الجامعات هذه المعايير في القبول لقسم رياض الأطفال.

القضية (4) التعليم الجامعي وتحديات القرن الواحد والعشرين (23/2/2020م)



- الورقة الرئيسية: د. مشاري النعيم.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. حامد الشراري.
- التعقيب الثاني: د. خالد الرديعان.
- إدارة الحوار: د. محمد الملحم.

ملخص القضية:

انطلق د. مشاري النعيم في الورقة الرئيسية من تساؤل محوري، وهو: هل يفترض أن يكون هناك ارتباطٌ بين التعليم وسوق العمل أم يجب أن يكون التعليم قائماً بذاته، وربما يغازل سوق العمل ولكن لا يستجيب له استجابة كاملة؟ وأوضح أن هذا التساؤل موجّه في الأساس لنقد فلسفة التعليم المعاصرة التي صدمتها التقنية بشكل شبه مفاجئ، فقدتها توازنها و"حورت" جزءاً كبيراً من فلسفتها إلى طريق يشوّه الكثير من الغموض.

ويرى د. مشاري النعيم أن أي نقاش للتعليم الجامعي والتحديات التي يواجهها في هذا القرن الذي تقوده التقنية أكثر مما تقوده الأفكار الكبيرة التي شكّلت نظريات العلوم والعلوم الإنسانية في القرن الماضي - يجب أن يقف أماماً "الهدف" من التعليم. فماذا يريد أن تتحقق الجامعة؟ ودون هذا التساؤل المؤسس لا جدوى من أي تطوير أو تحسين للتعليم الجامعي، وبالتالي يفترض التركيز في الأساس على الدور الذي يفترض أن تقوم به الجامعة في عصر التقنية المتتسارعة، وتغيير مفهوم المهارات التي يجب على الخريج اكتسابها؛ وكلها قضايا تمسُّ العملية التعليمية بشكل مباشر. واختتمت الورقة الرئيسية بالإشارة إلى أن مأرث التعليم المعاصر في

مواجهة التقنية الفائقة التطُّور، والتشابك المعرفي غير المسبوق سيكون مأزًقاً خطيرًا؛ لأنَّه يتطلَّب التخلُّص من الأدوات التقليدية المعروفة واستبدالها بأدوات جديدة غير معروفة حتى الآن. هذا المأرُق ليس مقتصرًا على بلدٍ معين، إذ إنَّه يتفاوت من بلد إلى آخر؛ لكنَّه يُمثِّل قضية من القضايا الكبيرة التي ستواجه هذا القرن الذي صار يعتمد على الذكاء الاصطناعي أكثر من العقل البشري، وأصبح كل يوم يتخلص من كثيَرٍ من تقاليده القديمة إلى مجالات شبه مجهولة لا يعرف أحدُ تأثيرها المستقبلي. على أنه من الواضح أنَّ البشرية تسير في هذا الطريق المجهول بأقصى سرعة لديها.

واهتم د. حامد الشراري بميررات التعليم الإلكتروني ودمجه في التعليم الجامعي كخطوة مرحلية ربما للمستقبل القادم، كما نُوَّه إلى مواصفات التعلم الجديد لثورة المعلومات وتقنية المعلومات، والتي أكدت عليها كثير من المنظمات والهيئات المختصة وتبنتها الجامعات المرموقة، ثم قدم أربعة سيناريوهات محتملة ترسم علاقة الإنسان بالآلة في عملية التعلم، وأشار أخيرًا إلى توجُّه المملكة من خلال الجامعة السعودية الإلكترونية المُفتوحة عام 2011 ودورها الكبير في هذا المجال حالياً وما يُؤمَّل مستقبلاً.

وذهب د. خالد الرديعان في التعقيب الثاني إلى أنَّ المُعضلة التي تواجهنا ستكون في سوق العمل المتغير، والذي يصعب التكهن بما يريد في ظل عدم مواكبة الجامعات وبالسرعة المطلوبة لمتطلبات هذا السوق الذي يفرض شروطه دون سابق إنذار. وليس الأمر كذلك فحسب؛ فحتى لو سلَّحنا الخريجين بكل ما هو جديد ومبتكر، فإنَّ جديدهم هذا سيبلُى بعد فترة من الزمن بسبب التقدُّم التقني المُذهل، وتقلبات سوق العمل، وبروز مهن جديدة. والواقع أنه يجب أن يتسم التعليم الجامعي بالمرونة الكافية بحيث يُوفِّر للمتعلم عدَّة فرص في الوقت ذاته،

كما يُفترض إعادة النظر في المقررات كل ثلاثة أو أربع سنوات وتغييرها حسب متطلبات سوق العمل والتقدم التقني.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- واقع التعليم الجامعي في المملكة.
- التحول نحو التعليم عن بعد والإلكتروني: أهميته ومحاذيره.
- التحديات التي تواجه التعليم الجامعي.
- مستقبل التعليم الجامعي في ضوء ما يواجهه من تحديات.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2RAsSAq>

أهم التوصيات

تدريب القيادات في مؤسسات التعليم العالي على مهارات القيادة الحديثة التي تقود إلى الابتكار والإبداع واستشراف المستقبل، بعيداً عن أنماط القيادة التقليدية.

01

عمل دراسات معتمدة لواقع التعليم الجامعي في بلادنا، ودراسات استشرافية لوضع رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي والتعامل مع التحديات التي تواجهه، واعتماد استراتيجية التعليم في خدمة المجتمع، وهذا يشمل دور الجامعات التقليدي في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، وصناعة الفكر وتوليد المعرفة.

02

فتح الجامعات الدوارة الأكademie، فالجامعات تحتاج إلى المرونة في هيكلة برامجها وتخصصاتها وإلغاء أو استحداث ما تراه من تخصصات حسب الحاجة بعيداً عن المعوق البيروقراطي. ومنح إدارات الجامعات حرية الاستغناء عن الأعضاء والعضوات غير الفاعلين أكاديمياً، وتقيم كفاءتهم بمعاهد العضو الأساسية (التدريس، الأبحاث والمشاركات الأكademie، وخدمة المجتمع).

03

أهمية تطوير أداء أساتذة الجامعات أكاديمياً وتطبيقياً، والتدريب المتخصص في مجالات التدريس المختلفة والمتقدمة داخلياً وخارجياً، وتوفير الدعم المالي الكافي للتفرغ للعملية التعليمية والإبداع فيها.

04

تعزيز العمل البحثي المشترك مع الجامعات والمراكم البحثية المتقدمة عالمياً في مجال التخصص، وتبادل الباحثين والعمل معهم، وتحفيز / إجبار عضو هيئة التدريس على العمل ضمن هذه المجموعات البحثية.

05

القضايا الثقافية

التقرير	القضية	م
التقرير (49) إبريل 2019م	ثقافة الكراهية	.1
التقرير (50) تابع إبريل 2019م	إبريل فرصة للبقاء على قيد الإبداع 21	.2
التقرير (51) مايو 2019م	"الحوار": المعنى والدلالة	.3
التقرير (52) يونيو 2019م	موت الثقافة.. أم موت المثقف؟!	.4
التقرير (55) سبتمبر 2019م	صناعة السينما.. الفن والتنمية	.5

**(1)
ثقافة الكراهية
(م2019/4/12)**



■ الورقة الرئيسية: د. زياد الدریس.

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. خالد الريغان.

■ التعقيب الثاني: د. منصور المطيري.

■ إدارة الحوار: د. فوزية البكر.



ملخص القضية:



أكّدت الورقة الرئيسية أن الكراهية بين أتباع الأديان وأبناء القوميات وُجدت طوال تاريخ البشرية، مع تفاوتها في الحدة والتأجيج من حين لآخر حسب العوامل المؤثرة، كالعامل الاقتصادي والعامل الديني. وقد تصاعدت كثيراً وسريعاً حدة مستوى الكراهية العالمية بشكل عام، وضد المسلمين بشكل خاص بعد تفجيرات سبتمبر الإرهابية.

أوضحت الورقة أن هناك ظاهرة جديدة انتشرت في العالم أطلق عليها الإسلاموفobia، وأن الجهات والكتلitas التي تقف وراء تأجيج الإسلاموفobia تتبع وتخالف، ويبلغ هذا التنوع أو الاختلاف إلى درجة وجود مسلمين يُسمّون في شكل مؤثر وبالغ في نشر وتعزيز هذه الموجة الخوفية. وأن فكرة تعزيز الإسلاموفobia تنطلق من ثلاثة منطلقات أساسية، هي: القلق من أسلامة العالم، تداخل العنصرية القومية بالعنصرية الدينية، تغطية جرائم إسرائيل وضيغوط الصهيونية. بالإضافة إلى ذلك، فإننا كمسلمين نُسهم في تعزيز الإسلاموفobia من خلال الجماعات الإسلامية المتشددة، حين تتخذ العنف والإرهاب وسيلةً لتعاملها مع الآخر، وكذلك من خلال فئة من المسلمين يُحَوّلُون الناس من الإسلام من منطلقات لا دينية بل براغماتية.

نفعية؛ أي أن إسهام المسلمين أنفسهم في تأجيج الإسلاموفوبيا يمكن إيجازه في شكلين: التخويف بالإسلام، أو التخويف من الإسلام.

وأكدت التعقيبات على الورقة الرئيسة أن كراهية الغرب في العالم الإسلامي خطاب وليس ثقافة، فهناك أحداث تقع وسياسات تُطبّق يكون الغرب طرفاً فيها أو صانعاً لها في العالم الإسلامي، وفُيّرَ عند المسلمين خطاباً تلقائياً معتبراً عن مشاعرهم تجاه هذه السياسات بالرفض لها عند الغالبية، أو بالقبول لها عند بعض الموالين له من العرب والمسلمين. وبذلك يتحمل الغرب (الدوائر السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية الصانعة للسياسة والمُشكّلة للرأي العام) كامل المسؤولية عن خطاب الكراهية هذا. ولا يتحمل المسلمون أيّ مسؤولية عن هذا الخطاب إلا بمقدار عجزهم عن اختراق الرأي العام الأوروبي، أو بمقدار خيانة الآتينين منهم، كما أشارت التعقيبات أيضاً إلى أن أدوات خطاب الكراهية قد تتمثل في: اللعب على وتر الاقتصاد والتنافس على موارد شحيحة وسيطرة فئة ما وحرمان فئات أخرى، ومثل هذا الخطاب يتم ترويجه عادةً لخلق الكراهية ضد المهاجرين والوافدين في بعض الدول الأوروبية وخاصة عند ارتفاع مستويات البطالة فيها لأسباب لا علاقة للمهاجرين بها. بالإضافة إلى ما يجري في بعض الحملات الانتخابية التي يقودها بعض المرشحين السياسيين من بث عبارات بغيضة، واتخاذ مواقف حادة ضد بعض الفئات والأقليات وأصحاب الأديان الأخرى بغرض كسب أصوات الناخبين.

وتضمنت المداخلات حول القضية محاور عديدة، من أبرزها:

- تساؤلات وملحوظات حول ثقافة الكراهية.
- صناعة الكراهية.
- ثقافة الكراهية ونظرية المؤامرة.
- شبكات التواصل الاجتماعي ونشر ثقافة الكراهية.

- ♦ كيفية مواجهة الإسلاموفوبيا.
 - ♦ دور المفكرين والكتاب في تحسين صورة الإسلام والمسلمين.
 - ♦ مبادرات المملكة لحل مشاكل المسلمين.
- للرجوع للقضية على الرابط التالي:
- <https://bit.ly/2xsZFRh>

أهم التوصيات

التأكيد على مسؤولية المؤسسات السياسية والدينية والعليمية والإعلامية
في نشر قيم الإسلام السمحنة المعتدلة المرتكزة على المحبة والسلام.

تفعيل دور الإعلام المُوَجَّهِ داخليًّا وخارجياً، للحد أو التخفيف من
مسببات الكراهية وأعراضها.

ضرورة الشروع في إصلاح سياسي حقيقي، يضمن سيادة الشعوب
وتتحقق مصالحها.

الخطاب السياسي الغربي المدرّض على الكراهية والعنف ضد المهاجرين والأقليات
الدينية موَارٍ للتدريب عبر الفتاوى التي تتبَّعُها التنظيمات المتطرفة.

بناء استراتيجية طويلة الأجل للتواصل والتغيير في دوائر القرار والجمهور الغربي
بما يعزّز المصالح المشتركة في جميع المجالات، وأهمها تغيير الخطاب السياسي
الغربي المدرّض على الكراهية والعنف ضد المهاجرين والأقليات الدينية والعرقية.

القضية (2)

اليوم العالمي للابتكار: البقاء على قيد الإبداع (٢٠١٩/٤/٢١)



■ الورقة الرئيسية: د. سعيد العمودي.



■ التعقيبات:



■ التعقيب الأول: م. حسام البهيري.



■ التعقيب الثاني: أ. نبيل المبارك.

■ إدارة الحوار: أ. وليد الحارثي.

ملخص القضية:



يحفل العالم في 21 إبريل من كل عام باليوم العالمي للإبداع والابتكار بعد اعتماده رسميًّا في 27 إبريل من عام 2017 من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أقرَّت منذ ذلك التاريخ بأن يكون يوم 21 إبريل من كل عام يومًا عالميًّا للإبداع والابتكار (WCID) World creativity and innovation Day، لتقدير الناس وتشجيعهم على استخدام إبداعاتهم لجفُل العالم مكانًا أفضل للعيش، وتشجيع الناس على استخدام الإبداع والابتكار في حل المشكلات لجميع القضايا المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدَت عام 2015.

فقد أصبح الإبداع والابتكار، على كلٍّ من المستوى الفردي والجماعي، الثروة الحقيقة للدول في القرن الـ 21، وفقًا لنتائج الطبيعة الخاصة لتقرير الاقتصاد الإبداعي "مسارات التنمية المحلية الآخذة في الاتساع"، والتي شاركت في نشرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). حيث ركَّز هذا التقرير على اعتبار الثقافة عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة، وتمثِّل مصدراً للهوية والابتكار والإبداع للفرد والمجتمع، وفي الوقت نفسه، يتمتع الإبداع والثقافة بقيمة غير مالية كبيرة تسهم في التنمية الاجتماعية

الشاملة، وفي الحوار والتفاهم بين الشعوب، ونشأ بناءً على ذلك مصطلح جديد يُسمّى "الصناعات الإبداعية". وفي جميع أنحاء العالم، تنمو الصناعات الإبداعية بشكل أسرع من القطاعات الأخرى، ويُقدّر أنها تمثل أكثر من سبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) وسبعة في المئة من العمالة. وتتوّقع أن تبلغ قيمة الصناعات الإبداعية بحلول عام 2020 نحو 6.1 تريليونات دولار، غير أن مفهوم الصناعات الإبداعية في السعودية غير واضح المعالم؛ لأن الاقتصاد السعودي في غالبه اقتصاد تقليدي، وبالتالي عدم وجود الصناعات المعتمدة على الإبداع والابتكار بأشكاله المختلفة كأحد أعمدة الدخل القومي للبلد. وقد ناقشت الورقة الرئيسية والتعقيبات قضية الإبداع وما يتصل بها من أبعاد ذات علاقة. وتضمنَت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- مفهوم الإبداع وأبعاده.
- مفهوم الاقتصاد الإبداعي.
- عوامل خلق وإيجاد البيئة الإبداعية.
- مشروع نيوم واستقطاب المواهب والمبدعين.
- مؤسسة الملك عبد العزيز (موهبة) وتنمية الإبداع.
- نحو حلول عملية لإيجاد البيئة الإبداعية في التعليم.
- الإبداع في المجال الإعلامي.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2Vokk0D>

أهم التوصيات

01

عدم إهمال أي مبدع أو أي نوع من الإبداع بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية والوطنية لابداعه، ومن ثم توجيهه إلى المكان الصحيح لتطويره.

02

ضرورة الاهتمام بصناعة وتكوين مجتمعات المعرفة وخصوصاً ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

03

اعتماد سياسات تعليمية ومبادرات منبثقة من سياسات مجتمعات المعرفة تصب في صالح الدولة، وتتركز على تعلم العلم، وتطوير التعليم.

04

العمل على دعم مجالات التنمية البشرية القادرة على الابتكار والإبداع والمنافسة الناجحة.

05

أن يتم تحويل الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد مبدع ومتinker يراعي العناصر التالية: (العنصر البشري، والتعليمي، والأسرى التربوي والمجتمعي، والتنظيمي، والإداري، والمادي، والثقافي العام، والواقعي).

القضية (3) الحوار : المعنى والدلالة (م2019/5/12)



■ الورقة الرئيسة: د. عبد الله بن ناصر الحمود.



■ التعقيبات:



■ التعقيب الأول: د. الجازري الشبيكي.

■ التعقيب الثاني: أ. يحيى الأمير.

■ إدارة الحوار: أ. فائزه العجروش.

ملخص القضية:



يعدُّ الحوار ضرورةً إنسانية ومجتمعية للعالم البشري على مرِّ العصور، والمتأمل في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا هَذَّلْنَاكُمْ مِّنْ ذَكْرِ وَأَثْنَيْ وَجَعْلَنَاكُمْ سُّعْوَبًا وَمَقَابِلَ لِتَعَاوِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْ الدِّلْلَوْ أَنْقَادُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَسِيرٌ»(*), يدرك أنَّ هذا التعارف الذي به يُعمَّرُ الإنسان الأرض وينبني المجتمعات، لا يمكن أن يتم بشكل صحيح إلا بالتفاعل والتعاون وبناء العلاقات مع الآخرين عن طريق الحوار. والحوار ليس غايةً في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق غاية المعرفة؛ المعرفة بالأشياء، والأشياء لا يمكن معرفتها في فضاء يرفض الحوار. وبالتالي، يمكن تقرير أنَّ البيئة المفعمة بثقافة الحوار هي بيئَة صالحة لأنَّ يُعرَفُ الناس فيها أشياءً مهمَّةً وكثيرة، وفي المقابل، البيئة الرافضة للحوار بيئَة مغلقة تتسلط فيها متحكمات أخرى غير المعرفة. كذلك فإنَّ الحوار الذي يحمل مقومات الصدق والموضوعية والتكافؤ والاتفاق على المفاهيم، يكون بلا شك حواراً ناجحاً ومؤثراً وفعالاً. وتجربة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في تعزيز دور الحوار في المجتمع، تجربة قيمة

(*). سورة الحجرات: الآية 13.

ومفيدة، ولكن كانت ولا تزال بحاجة إلى أدوات وإجراءات تُعينها أكثر على تحقيق مزيد من النجاح والفاعلية.

وقد تضمنت الورقة الرئيسية مقدمةً تمهدية حول الحوار، ثم استعرضت المداخل النظرية المفسّرة للحوار، وتمَ التركيز تحديداً على نظرية التناقض المعرفي وتفسيرها لحالات الحوارات الساخنة، ونظرية الفرس الثقافي وتفسيرها لها جس الإقناع "الصلب" بالرأي، وكذلك مدخل التسويق الاجتماعي وتفسير هاجس الإقناع "اللين" بالرأي. واهتمت الورقة بمتطلبات بناء فضاء حواري جيد، وثقافة حوار بناء، وانتهت بتناول الحوار في منظومة رؤية 2030. أما التعقيبات فقد ناقشت ما تضمنته الورقة الرئيسية حول موضوع الحوار. في حين تضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- نحو تحديد دقيق لمفاهيم الحوار والتفاوض والجدال والمناظرة.
- أهداف الحوار وبيئته الملائمة.
- أهمية الحوار الوسطي ومعوقاته.
- الحوار وفخ الاصطفاف.
- عوامل تُسرِّ ثقافة الحوار.
- ملتقى أسبار كتجربة رائدة للحوار.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي:
<https://bit.ly/2y60DCV>

أهم التوصيات

تضمين مناهج بعض المواد الدراسية في المراحل الدراسية المختلفة دروس ذات منهجية واضحة في فن الحوار والتعامل مع الآخر، وبشكل تراتبي تبدأ من المراحل الابتدائية الأولى إلى الثانوية العامة.

01

02

تأهيل وتدريب المعلمين لتنشئة الأجيال القادمة على إثبات أسلوب الحوار.

03

استثمار النشاط اللاصفي في تنمية مهارات الحوار، وتغيير نمط بعض الحصص الدراسية إلى ورش عملية وخطابة وحوارات يتم اختيار موضوعها مسبقاً والتحضير لها من قبل التلاميذ، أو على الأقل إحداث حصة خاصة بتنمية الحوار.

04

تكثيف ودعم برامج التوعية الأسرية والدورات التدريبية المتعلقة بشعر ثقافة الحوار البُلَاء بين الزوجين وبين الأبناء.

05

حث الوالدين على تطبيق منهج الحوار الأسري بين أفراد الأسرة، وضرب نموذج للأولاد في ذلك، وعماسته بشكل مستمر للحفاظ على وجود اتصال فعال ومستمر بين أفراد الأسرة.

(4) القضية موت الثقافة.. أم موت المثقف؟! (23/6/2019)



- الورقة الرئيسية: د. فهد العربي الحارثي.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. زياد الدريس.
- التعقيب الثاني: د. عبد الله ناصر الحمود.
- إدارة الحوار: أ. عبد الله الضويحي.

ملخص القضية:



أشار د. فهد العربي الحارثي في الورقة الرئيسية إلى أنه وتحت تأثير التطورات التي تشهدها صناعة الإعلام وقنوات التواصل، نلاحظ أن الثقافة تتغير، وأن "قيمها" تتعرض لانتهادات كبرى، وأول مظاهر هذا الذي يجري الانتقال من ثقافة ذات معايير محددة وتراتبية، إلى ثقافة تسقط فيها الأفكار والصور والرموز في دوامة حقيقة، والفرد ينقب عبر مختلف العناصر ليكون فسيفساءه أو ملصقاته الخاصة. والقيم الثقافية المتعارف عليها تكون محل خلاف، بل إنها أصبحت مجحولة أحياناً لدى الكثيرين. فالبنية الاجتماعية بكمالها تتغير، كما يؤكد الباحثون المعنيون. والواقع اليوم هو واقع مُتوهّم، افتراضي، وهو ينتقل في أكثر مقوماته من الملموس إلى اللاملموس، ومن الصناعي إلى ما فوق الصناعي، أي المعلوماتية وتقنيات الاتصال. ليس هذا فحسب، بل إن الثورة التقنية - في الميديا والفن مثلاً - عملت على ترسیخ فكرة "الافتراضي" في الأشياء والأشكال والمعاني.

وفي هذا الإطار، فقد تحقق النمو الأفقي للثقافة، فهي لم تُعد حكراً على "النخبة" إنما وإنما أو استهلاكاً. وهي لم تُعد، كما السابق، تأتي فقط من "الأعلى" إلى "الأسفل"؛ بل إنها تتعدد وتتكاثر من الجوانب والأطراف، اتسعت كثيراً قاعدة الجمهور المساهم في نموها. أما السرعة في هذا كله فقد قفزت فوق كل الحواجز،

وفوق كل الممنوعات الثقافية، وقد عُرفت تلك الحواجز والممنوعات - فيما سبق - بالصرامة والتدقيق والحدة، وبالمتطلبات الشروطية المتعلقة بما يُسمّى بالمهنية أو الحرافية، ما كان له أبلغ الصلة بالضوابط والمحددات التي تميّز المحترفين عن الهوادة والدخلاء. ولا شك أن انتشار أدوات إنتاج "الثقافة" بين الناس، وسهولة تداولها، مهّدت لما ورد في العنوان "موت المثقف" أو "موت النخبة"، وهذا الموت هو الموت المعنوي، حسب المفاهيم التقليدية، فاجتاحتها حافل "المثقفين الجدد" أو "الدخلاء" الذين رفضوا التحصينات التقليدية في اللغة والمعانوي والأخلاق، وحتى "القيم".

في حين أوضح د. زياد الدريس في التعقيب الأول أنه لا يؤمن بموت الثقافة؛ فالثقافة لا تموت لكنها تحول في زمانٍ ما ومكانٍ ما إلى كينونة أخرى تحفظ في حوصلتها ببذرة الثقافة، لترجحها إلى الحياة بعد حين. أما المثقف فقد أُميّت بفعل فاعل، فمن يكون؟

وأشار د. عبد الله ناصر الحمود في التعقيب الثاني إلى أنه وبالفعل (تم خطف) كلٌ من مصطلحات (المثقف) و(النبوبي) و(الإعلامي) أيضًا. وأصبحنا في مرحلة تاريخية ومجتمعية جديدة بكل اشتراطاتها.

وتباينت الآراء المتضمنة في المداخلات ولا سيما حول إشكالية موت الثقافة.. أم موت المثقف؟ وكذلك علاقة وسائل التواصل الاجتماعي بالثقافة والممارسات ذات الصلة في إطارها في الوقت الراهن. وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- من هو المثقف؟ وما هي الثقافة؟
- إشكالية موت الثقافة.. أم موت المثقف؟
- موت النموذج الحضاري.

- وماذا عن النخب الثقافية؟
- سبب "الأزمة" المأساة العربية: هل هو سبب ثقافي- سياسي؟
- وسائل التواصل الاجتماعي: وسيلة أم رسالة؟
- اللغة العربية وتويتر.
- وزارة الثقافة ومسؤولية تثْرُّ الوعي الثقافي.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي:

<https://bit.ly/3a8WbjX>

أهم التوصيات

01

أن تمارس وزارة الثقافة دورها بتطوير المنظومة الثقافية وتمكين المثقف وإزالة العقبات من أمامه ليمارس إبداعه بما يخدم المجتمع ويعدم وحدة الوطن.

02

أن تبني وزارة الثقافة إعادة جائزة الدولة التقديرية للأدب، وأن تفك في جوائز أخرى للشباب للإعلاء من شأن الصناعة الثقيلة للثقافة لتكون مطمئناً للشباب وهدفاً لهم.

03

تنظيم ورشة عمل ولقاءات وعقد شراكات تتبناها وزارة الثقافة أو جهة اعتبارية بين المثقفين ومشاهير "وسائل التواصل الاجتماعي" للوصول إلى صيغ تقارب وتكمال بين الطرفين باعتبار وحدة الهدف.

04

عقد حلقات نقاش ودورات للمثقفين والمفكرين للتعریف بخصائص وسمات شبكات التواصل وتطبيقات ومنصات شبكة الإنترنت وتأثيرات استخدامها في مجالات الإعلام والتسويق والإعلان، وعلاقتها بالتغيير الثقافي والاجتماعي.

05

إعداد دراسة يقوم بها مركز متخصص حول وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع ومستقبله في ظل رؤية 2030.

**(5) القضية
صناعة السينما.. الفن والتنمية
(م2019/9/8)**



- الورقة الرئيسية: د. فهد اليحيا.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. مسفر الموسى.
- التعقيب الثاني: أ. فاتحة العجروش.
- إدارة الحوار: د. فوزية البكر.

ملخص القضية:

أشار د. فهد اليحيا في الورقة الرئيسية إلى أن صناعة السينما يمكن لها أن تكون لبنةً أساسيةً في صرح التنمية؛ فنيجيريا مثلاً تنتج بين 1500 - 2000 فيلم قصير وطويل سنوياً، وتُصبح "هوليود إفريقيا". والأموال التي تدور في هذا الحقل تزيد على المليار دولار سنوياً، لتحتل المركز الثاني في الإنتاج عالمياً، مُقصيةً بذلك منافساً قوياً تاريخياً مثل الهند، التي هي "بوليود" (هوليود آسيا)! كما أن السينما - كصناعة تقنية- تفتح مجالاً كبيراً للعمل، إذ إن إنتاج فيلم روائي مدته 90 دقيقة يحتاج إلى أكثر من 100 شخص لكل مراحل الإنتاج. وفي الأفلام الملحمية يتضاعف هذا الرقم، وإذا أضفنا إلى هذا وجود استوديوهات كبيرة أو مدن سينمائية، ومستودعات ديكور وملابس وإكسسوارات وغيرها، ستزيد فرص العمل إلى الضعف! بالإضافة إلى أنها ستفتح مجالات عمل في التوزيع والتسويق. وإنتاج أفلام سينمائية يؤدي - كما نحن على مشارفه الآن - إلى إنشاء معاهد عليا وكليات في صناعة الفيلم تحوي أقساماً عدّة؛ كالسيناريو والإخراج والتصوير والتمثيل والنقد، فضلاً عن الوظائف التي ستُوفرها هذه المنشآت والمخرجات منها هناك المناهج

والكتب والوسائل التوضيحية والتجارب الفيلمية.. إلخ! بجانب أن وجود دور عرض سيزيد من فرص العمل في هذه الدور وصيانتها والإشراف عليها.

وأوضح د. مسfer الموسى في التعقيب الأول أن تجربة السينما السعودية بدأت تنمو مع بداية الألفية الثالثة من خلال الهواة الذين لا ينتمون في الأصل إلى أي قطاع يتصل بالإنتاج المرئي، وجعلهم من فئة الشباب المفتونين بشغف الصورة المتحركة ودخول تجربة الإنتاج السينمائي وإثبات الوجود، معظم هؤلاء لم يخرجوا من أكاديميات متخصصة في الإنتاج، ولم يمارسوا المهنة داخل أسوار التلفزيون. وقد ساهم في تواجدهم وبروزهم انخفاض تكاليف الإنتاج بعد توفر الإنتاج الرقمي، وظهور كاميرات احترافية رخيصة الثمن مقارنة بالسابق، كما أدت المهرجانات المجاورة للأفلام في الخليج إلى جذب الكثير من هؤلاء الشباب للدخول في هذه الصناعة. ومن أبرز ما يميز هذه المرحلة هو وضوح الصوت الحكومي في دعم وتنمية قطاع السينما السعودية، واستمرار حماس صانعي الأفلام التي برزت في المرحلة السابقة وتطورت. وتمثل أبرز التحديات التي تواجهه صناعة السينما في المملكة في عدم وجود استوديوهات متخصصة في الإنتاج السينمائي حتى الآن، كما أنه لا توجد مؤسسات متخصصة في الإنتاج السينمائي، وجل الشركات الحالية تعمل في الإنتاج المرئي العام سواء التلفزيوني أو أفلام العلاقات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي.

من جانبها أكدت أ. فائزه العجروش في التعقيب الثاني أنه لا بد من الاعتراف بأن الكثيرين ما زالوا يعتقدون أن السينما والأفلام هي مضيعة للوقت والمال، ولكن في الحقيقة هي كأي نشاط في الحياة له من الإيجابيات الشيء الكثير، كما له من السلبيات، وهي بلا شك أداة لا يُستهان بها؛ فالسينما وسيلة فعالة للتغيير

الحضاري، ولتغيير أفكار الإنسان ومعتقداته نحو الأفضل، وهي أيضًا وسيلة دقيقة للتعبير عن حياة الإنسان وأفكاره.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ أهمية صناعة السينما ودورها في التنمية.
- ♦ السينما كقوة ناعمة.
- ♦ دور المرأة السعودية في السينما المحلية.
- ♦ الرواية السعودية والنهوض بصناعة السينما.
- ♦ العنف في السينما.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2Ry9ows>

أهم التوصيات

تحتاج صناعة السينما السعودية من أجل أن تحقق أهدافها في التنمية الاقتصادية والثقافية إلى استراتيجية متكاملة.

توجد ضرورة لدعم المبادرات الوطنية في مجال صناعة السينما من عينة مسابقة أبو عجرم للأفلام القصيرة والتي أعطت منطقة الجوف ميزة نسبيّة علاوة على ما تملكه من مقومات تنموية كالزراعة والإرث التاريخي والحضاري.

أحد التدابير والقوانين الضرورية لكي لا تخنبل صناعة السينما في بلدنا إلى المتعة الاستهلاكية المؤقتة التي توفر مردوداً اقتصادياً، على حساب تنمية الذوق والذائقـة الأدبية الراقية.

الاهتمام بتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال إنتاج وإخراج السينما وكتابة السيناريو، والتمثيل، وإنتاج الأفلام الطويلة بالإضافة للأفلام القصيرة من خلال إنشاء أكاديمية السينما والتعاون الدولي في هذا المجال.

الاهتمام بسينما الأطفال، ودعم وتشجيع الكتاب والمنتجين والفنانين لإنتاج الأفلام المناسبة لأطفال العصر الحاضر ومعطياته.

القضايا الصحية

التقرير	القضية	م
التقرير (52) يونيو 2019م	صناعة الأدوية في المملكة وتوطينها.. واقعها والتحديات التي تواجهها	.1
التقرير (56) أكتوبر 2019م	صحة المرأة	.2
التقرير (61) مارس 2020م	كورونا (كوفيد-19).. فيروس صغير يُربك عالماً كبيراً	.3

القضية (١) صناعة الأدوية في المملكة وتوطينها.. وأبعادها والتحديات التي تواجهها (٢٠١٩/٦/٩)



- الورقة الرئيسية: د. عادل الهرف.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. نزير العثمانى.
- التعقيب الثاني: د. ياسر العبيداء.
- متابع للقضية: د. فهد الزامل.
- إدارة الحوار: د. مها المنيف.

ملخص القضية:

أشارت الورقة الرئيسية إلى أن لدى المملكة 42 مصنعاً مرخصاً للأدوية، وأن القطاع الصيدلاني في المملكة يقدّر سوياً واعداً لديه العديد من مقومات وفرص النجاح، يتمثل أهمّها في: السمعة الجيدة للمنتجات السعودية، والدعم الحكومي اللامحدود لتنمية القطاع الصيدلاني عبر مُنْح التسهيلات لإنشاء المصانع في المدن الصناعية، واستحداث العديد من البرامج التي تزامن إطلاقها مع رؤية المملكة 2030، والتي تهدف لتسهيل الإجراءات اللوجستية، ودعم التصدير الخارجي للمنتجات المحلية بهدف المشاركة في الناتج المحلي. بجانب الاحتياج الصحي الكبير والمتنامي للأدوية والمنتجات الطبية، والتوجه المتزايد لشراء الأدوية الجنيسية.

وفي المقابل، فهناك بعض التحديات التي قد تحدّ من مدى مشاركة الصناعات الدوائية في الناتج القومي، ومن أبرزها: قلة حصة المنتجات الوطنية في المناقصات الحكومية، وعدم الثقة في المستحضرات الجنيسية من قبل الممارسين الصحيين، وسوء التخطيط في تحديد الاحتياج الوطني من الأدوية، وعدم كفاءة بعض المجالس الإدارية، وعدم الجدية في الرغبة بالتوسيع خارجياً والتصنيع التعاوني مع شركات

عالمية لتسويق مستحضراتها المبتكرة، وتحديد النطاق التصنيعي، فضلاً عن ضعف نسبة التطوير في هذه المصانع الدوائية.

ورَكِّز التعقيب الأول على متطلبات التصنيع والتوطين في قطاع الصناعات الدوائية، في حين أكَّد التعقيب الثاني على أن دعم الصناعات الدوائية هو الضامن الرئيسي للأمن الدوائي الوطني.

وتضمَّنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- واقع الصناعات الدوائية السعودية ومدى كفايتها.
- التعريف بالأدوية الجنيسية.
- التكافؤ الكيميائي بين الدواء الأصلي والدواء الجنيس.
- التحديات التي تواجه الصناعات الدوائية السعودية.
- أهمية تأهيل الكوادر الوطنية في مجال الصيدلة والصناعات الدوائية.
- تأثير التقنية الحديثة في تطوير صناعة الأدوية بالمملكة.
- توطين صناعة الأدوية في المملكة.

وافتقت غالبية المداخلات على أهمية توطين صناعة الأدوية في المملكة وكونها ضرورة أمنية مُلحة، في حين تبيَّنت وجهات النظر حول التحديات الفعلية التي تواجه الصناعات الدوائية السعودية في الوقت الحاضر.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3a8WbjX>

أهم التوصيات

تعزيز الثقة في المنتج الدوائي المحلي وتنويع ذلك بقرار حكومي بإعطاء الأولوية لهذه الأدوية في المناقصات الحكومية وضمان ترسية 50% من المناقصات على المصانع الوطنية.

تشجيع الشركات الدوائية العالمية واستقطابها للمساهمة في توطين صناعة الأدوية محلياً ووضع خطط ومقفزات اقتصادية للمصنع العالمي للاستثمار في هذا القطاع الحيوي وإلغاء الشركات العالمية المصنعة محلياً من الرسوم.

تملك صندوق الاستثمارات في شركات دوائية عالمية بحصة كبيرة بشرط نقل وتوطين المعرفة.

أهمية رفع مستوى ثقة الطبيب المحلي بالأدوية الجنسية من خلال نشر تنتائج اختبارات التكافؤ الدوائي لهذه الأدوية، وهو الأمر الذي يتيح للأطباء اختيار الجنس الأفضل، ويعزز من التنافسية بين المصانع لتحسين منتجاتها.

رفع مستوىوعي العامة بالأدوية المحلية الجنسية ومدى فعاليتها مقارنة بالمبتكرة والتشجيع على استخدامها من خلال البرامج التوعوية.

القضية (2) صحة المرأة (٢٠١٩/١٠/٢٧)



■ الورقة الرئيسية: د. فاتنة محمد الطحان (ضيفة الملتقى)^(١).



■ التعقيب الأول: أ. د. سامية بنت محمد العمودي (ضيفة الملتقى)^(٢).



■ التعقيب الثاني: د. منى بنت عبد الله آل مشيط (ضيفة الملتقى)^(٣).

■ إدارة الحوار: د. مها المنيف.

ملخص القضية:



أشارت د. فاتنة الطحان في الورقة الرئيسية إلى أن صحة النساء تثير اهتماماً متزايداً ضمن المجتمع الدولي، وهي مصدر قلق للمملكة منذ فترة طويلة، ولكنها أصبحت اليوم أولوية ملحة. وخلال السنتين السابقتين تم إطلاق برامج عمل رئيسة بما فيها الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة حول صحة النساء والأطفال، والإعلان السياسي للجتماع عالي المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوقاية والسيطرة على الأمراض غير السارية لحث الدول على إدراجها من أولويات التحديات، ووضع منهاجية متكاملة لتحسين ورفع مستوى الخدمات في المجالين الاجتماعي والصحي. بناءً على ذلك، كانت استجابة المملكة سريعةً باستحداث برنامج متكامل لصحة المرأة يتوافق مع رؤية المملكة 2030 في رفع جودة الحياة؛ بتبني سياسات اجتماعية وصحية تعزز من مكانة المرأة، وخلق ظروف معيشية مُعززة لنمط حياة صحية سليمة، والارتقاء بالخدمات الصحية وتسهيل الحصول عليها وتحسين القيمة

(١) مديرية برنامج مكافحة السرطان، مديرية برنامج صحة المرأة بوزارة الصحة.

(٢) مؤسسة ورئيسة وحدة التمكين الصحي والحقوق الصحية للمرأة السعودية، استشارية نساء وتوليد، المديرة التنفيذية لمركز الشيخ محمد حسين العمودي للتميز في الرعاية الصحية لسرطان الثدي.

(٣) عضو مجلس الشورى، أستاذ مشارك واستشارية طب النساء والتوليد وترميم الحوض.

المحصّلة منها بمؤشر أداء صحي يؤدي إلى زيادة متوسط عمر المرأة إلى أكثر من 80 عاماً.

وأوضحت أ. د. سامية العمودي في التعقيب الأول أن تمكين المرأة والحقوق الصحية للمرأة السعودية تُؤثِّرُ جيداً في ظل برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030، وقد عزَّزَت المملكة مكانة المرأة في التنمية، وكفلت حقوقها في مجال الصحة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة 2030. وفي عهد خادم الحرمين الشريفين وولي العهد يحفظهما الله، تم تعزيز الثقافة الحقوقية خاصة بعد صدور القرار السامي رقم 33322 الصادر في 21 رجب 1438هـ / الموافق 17 إبريل 2017، والقاضي بنشر الثقافة الحقوقية وتمكين المرأة.

وتطرقت د. مني آل مشيط في التعقيب الثاني إلى أن تعزيز حق المرأة في الرعاية الصحية المتكاملة، ووضع التشريعات ذات العلاقة لتحقيق حياة صحية نوعية أفضل للنساء؛ يعزِّزُ مشاركة المرأة في التنمية، ويحقِّقُ أهداف التنمية المستدامة، ومنها الهدف الثالث المتعلق بالصحة والرفاه، ومؤَّدَّاه: ضمان أنماط العيش السليم وتعزيز الرفاه للجميع، وهو أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة، وتماشياً مع رؤية المملكة 2030 من رفع جودة الحياة، وتوفير الخدمات الصحية، ورفع متوسط عمر المرأة؛ قامت وزارة الصحة والجهات الصحية الأخرى ومجلس الضمان الصحي بمبادرات لتقديم خدمات طبية مختصة بصحة المرأة، وهذا تقدُّم ملموس وملحوظ.

وتضمَّنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ لماذا صحة المرأة؟
- ♦ العوامل المؤثرة على صحة المرأة.
- ♦ الثقافة المجتمعية وتشكيل الواقع الصحي للمرأة.
- ♦ الوضع الصحي للمرأة العاملة.
- ♦ الطب البديل وصحة المرأة.
- ♦ وسائل تحسين الوضع الصحي للمرأة السعودية.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/3egngFp>

أهم التوصيات

ضرورة إدراج برنامج فرعى ضمن برنامج صحة المرأة مخصصاً لصحة المرأة العاملة، وكذلك ببرنامجاً فرعياً يختص بنشر التمكين الصحي عموماً وحقوق المرأة الصحية في جميع الأعمار لدرجاته ضمن مناهج التعليم في المرحلة الثانوية والجامعية للإناث والذكور مع التركيز على المواجهة الشرعية الشائكة، ذلك ليكون البرنامج كاملاً ضمن برنامج تمكين المرأة في رؤية ٢٠٣٠ لتحقيق التوازن بين حياة المرأة العملية والصحية.

تطوير ودعم مراكز الأبحاث المتعلقة بصحة المرأة، والعمل على توفير الموارد الازمة لإيجاد قاعدة بيانات دقيقة معاونة و شاملة تغطي كافة جوانب صحة المرأة من (كواذر طيبة متخصصة، ومتخصصين صحيين لذوات الإعاقة السمعية، وأنواع الأمراض الأكثر إصابة في المملكة، والمناطق الأخرى إصابة، إلخ) من أجل الاعتماد عليها في بناء استراتيجية وطنية لمواجهة المشاكل الصحية المزمنة والطارئة مبنية على الأسس والبراهين، ووضع مؤشرات أداء لصحة المرأة لتحقيقها ضمن رؤية 2030.

اعتماد الزامية الفحوص المبكرة لسرطان الثدي بواسطة أشعة الثدي (الماموغرام) للفئة المستهدفة (40-69 سنة) كل عامين، على أن يتم ربطها بطريقة ما بالتقدير السنوي أو تجديد العقد لها إن كانت امرأة عاملة أو لمعيلها (الزوج، الأبن) أو بتجديد التأمين الصحي في حال وجوده لما يشكوه من عبع اجتماعي واقتصادي على المملكة وخصوصاً أن الدراسات تشير إلى زيادة نسب الإصابة به.

العمل على التأكيد من توفير الموارد الازمة للفحوص الطبية الدورية والتي تضم توفير الأجهزة والقوى العاملة مثل توفير أجهزة الماموغرام والكادر الصحي من اختصاصيات الأشعة واستشاريين الأشعة في جميع مناطق المملكة حتى يتم تقديم الخدمة لجميع الفئات المستهدفة في مراكز الكشف، المنتشرة في المملكة.

على مجلس الضمان الصحي إضافة فحوصات صحة المرأة الوقائية إلى وثيقة التأمين مثل أشعة الماموغرام، وتحاليل الهرمونات، والفحوصات المنسجية لعنق الرحم، ولقاح فيروس الورم الحليمي HPV المسبب لسرطان عنق الرحم في الوقت المناسب له، وتحاليل الأمراض الجنسية، وعلاج العقم للمرة الأولى ضمن حزمة فحوص المرأة الوقائية في وثيقة التأمين.

القضية (3)

كورونا (كوفيد-19).. فيروس صغير يربك عالماً كبيراً (م2020/3/22)



■ الورقة الرئيسة: أ. فائزه بنت أحمد العجروش.

■ إدارة الحوار: د. خالد بن دهيش.



ملخص القضية:

ذكرت أ. فائزه بنت أحمد العجروش في الورقة الرئيسة أنه لم يُعد هناك حديث لدى الرأي العام سوى فيروس كورونا (كوفيد-19) رغم أن ضحاياه لا تزال بالآلاف . مقارنةً بضحايا الأوبئة والحروب سابقاً التي بلغت الملايين، لكنها لم تنتشر في العالم كله، وتقطع سبل السفر والتواصل بين البلدان والقارات. ومن المؤكد أن مرحلة العزل بين دول العالم، وداخل كل دولة، تُتبَّع عن ولادة مرحلة جديدة، سُتُغيِّر مسارات حياتنا، وتجعلنا أمام اختبار حقيقي للتكيُّف مع هذه التطورات المتتسارعة والبحث عن سُبيل النجاح بكل قوة.

ومن هذا المنطلق، فإن ملتقى أسبار تناول بالنقاش أبعاد الأزمة العالمية التي تسبَّب فيها ذلك الفيروس الوبائي، والذي جعل العالم بأسره في سباق مع الزمن لِمُكافحته، والذي أعطى درساً لجميع الدول بأن الحل الوحيد للتغلب عليه لن يكون إلا باجتماع العقول واتحاد القوى وتكامل الجهات بدلاً من العمل الفردي الذي لن ينجح مهما كان مداه. مع التأكيد على أن الحكومة السعودية لا تزال تواجه بكل قوة فيروس كورونا (كوفيد-19) حتى لا ينتشر، وما زالت - ولله الحمد - مُسيطرةً على هذا الوباء، والحالات التي تم الإعلان عنها وكذلك الحالات التي تم الشفاء منها، ما زالت بسيطة، ويمكن السيطرة عليها في حالة التعاون من قبل الجميع. لكن هناك مؤشرات مقلقة في حالة عدم ضبط انتشاره، وندعوا الله - عز وجل - أن لا نصل إليها؛ وهذا لن يتَّسَع إلا إذا تفاعَل المواطن والمقيم مع الإرشادات والاحترازات،

وقامت كل جهة حكومية ورسمية بدورها كما يجب، وباتباع التعليمات الصريحة بعدم الاختلاط، والتقليل من الخروج إلا في الحالات الضرورية، وعدم المشاركة في نشر الإشاعات الكاذبة؛ لكي تكون جنوداً نقاوم انتشار هذا الفيروس.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- حقائق علمية حول فيروس كورونا.
- القطاع الصحي ومواجهة تهديدات كورونا.
- الوضع الاقتصادي والمالي أثناء وبعد أزمة كورونا.
- العمل عن بعد في ظل جائحة كورونا.
- البعد البيئي في جائحة كورونا.
- منظمة التعاون الإسلامي ومواجهة جائحة كورونا.
- البعد الإعلامي في مواجهة جائحة كورونا.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2V4I1wg>

أهم التوصيات

وضع خطة طوارئ مستقبليه لمواجهة الكوارث الصحية من قبل المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث بوزارة الصحة على أن تكون خطة وطنية يشارك بها جميع الجهات الحكومية ويتم دعمها بالموارد البشرية والمادية.

وضع خطة صحية مستقبليه لرفع الطاقة الاستيعابية للقطاع الصحي في السنوات القادمة من ناحية رفع عدد الأطباء/الأسرة في المستشفيات /أسرة العناية المركزة/ المعدات/ أدوات التعقيم. ووضع الميزانية الكافية لذلك.

أهمية استحضار الخطط البديلة على المستوى الشخصي بالتوازي مع خطط الدولة لرفع مستويات التحسب للأزمات.

إظهار مدى التزام المواطن للأوامر والتوجيهات الصادرة أثناء الأزمة.

إبراز مدى اللحمة الوطنية بين القبادة والمواطن، والمبادرات الإنسانية المقدمة من فئات المجتمع المختلفة لدعم جهود الدولة.

التنبيه بالجهود العظيمة التي قامت بها وزارة الصحة ومنسوبيها في جميع التخصصات، والامتنان الشعبي الواضح لها وكذلك كل من وزارة الداخلية والتجارة.

القضايا الأمنية

التقرير	القضية	م
التقرير (55) سبتمبر 2019م	مهددات أمن الوطن الداخلية والخارجية	.1
التقرير (61) مارس 2020م	الأمن البيولوجي والكيميائي	.2

القضية (١) مهددات أمن الوطن الداخلية والخارجية (*) (٢٠١٩/٩/٢٢)

ملخص القضية:

في ظل ما يمُرّ به وطننا من أحداث في السنوات الأخيرة تهَدَّد أمنه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وأدّرها وربما لن يكون الأخير ما تعرضت له أرامكو وبقيق من هجمات تسعي لضرب اقتصاده، والتي جاءت متزامنةً مع احتفاء المملكة باليوم الوطني التاسع والثمانين، والذي وافق ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩؛ فقد خَصَّص ملتقى أسبار هذه القضية، وذلك للحديث عن الوطن ومهدداته سواءً الخارجية أو ما يُهدَّد جبهته الداخلية ووحدتها. فنحن اليوم أحوج ما نكون لتعزيز هذه الوحدة والوقوف مع قيادتنا الرشيدة في كل ما يُهدَّد أمنَ وطننا الغالي.

وقد تنوّعت وجهات نظر أعضاء ملتقى أسبار المشاركين في الحوار، حول مهددات أمن الوطن الداخلية والخارجية، وبصفة عامة فقد تضمّنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- **المهددات الاقتصادية:** ومنها ما يتعلّق بإعادة النظر في إستراتيجيات إنتاج النفط وتصديره بحيث لا يكون هناك عُنق زجاجة يحُدّ من الإنتاج أو التصدير، وعدم استقرار أسعار النفط، وضعف الإيرادات العامة غير النفطية، وضعف الصادرات الوطنية غير النفطية.
- **المهددات الاجتماعية:** ويعد من أهمها: الفقر، والبطالة، والفساد، والتطـُّرف، والعصبية، والعنصرية، واستغلال الإعلام الجديد سلباً، وانتشار بعض العادات السيئة كتعاطي المخدرات وغيرها، إلى جانب وجود تيارات متشددة تقاوم التغييرات

(*) تم طرح هذه القضية للنقاش المفتوح بين أعضاء ملتقى أسبار حول مهددات أمن الوطن الداخلية والخارجية.

الإيجابية المطلوبة والضرورية للرؤية، تقابلها مطالبات مضادة تنادي بشكل غير مباشر بتمييع القيم والهوية الدينية والاجتماعية.

المهددات الثقافية: وفي مقدمتها انتشار الأممية والتي لا يُقصد بها هنا عدم القدرة على القراءة والكتابة فحسب؛ بل وعدم التمكّن أيضًا من الوعي بمضامينها.

المهددات العسكرية: فمن الواضح أن المملكة تتعرض لتهديد عسكري عدواني، وإذا لم يتم التصدي له سيقضي على مكتسباتنا الاقتصادية والحضارية التي بنيناها خلال أكثر من نصف قرن، ومن أهم واجبات الدولة هو الدفاع عن الوطن وأمنه وحمايته من أي اعتداء، وأن يتم تسخير كافة الإمكانيات المتاحة لهذا الغرض.

مهددات أخرى: ومن بينها تهميش النخب وذوي الخبرات والقدرات في كثير من القرارات التي تتخذها أجهزة الدولة ومؤسساتها.

الوحدة الوطنية وإنجاز يلزم الحفاظ عليه؛ باعتبار أنه يُعد أحد المهددات الداخلية الرئيسة تナمي كل ما يفت في عضد اللحمة الوطنية من عصبية وعنصرية وعدم تقبل الآخر بجانب الطبقية المقيمة.

رؤية استشرافية؛ وتعددت في إطارها وجهات النظر بشأن أنسب الأساليب لمعالجة مهددات أمن المملكة الداخلية والخارجية.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2Ry9ows>

أهم التوصيات

بناء وتطوير الاستراتيجية الأمنية الوطنية، والاستراتيجية العسكرية المشتركة (دفاعية وأمنية)، مبنية على رؤى متخصصين وذوي الخبرات خارجياً وداخلياً، مرتكزةً على البيانات والمعلومات الدقيقة والفذحة باستمرار وعلى الأبحاث والدراسات العلمي، وبناء القوات المسلحة بكافة تخصصاتها وتشكيلاتها القتالية وما يستلزم ذلك من صناعات عسكرية أو تسليح أو تجنيد إجباري.

تحقيق العدل والمساواة لجميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات بما يحقق الرضا والقبول للجميع، والقضاء على الفساد الإداري ب مختلف أوجهه.

ضرورة العمل على تعزيز الوحدة الوطنية، وقرارات عملية تعزز المواطنة والحقوق وتكافف الفرص وتنمية حب الولاء والانتماء لهذا الوطن لدى الشعور خاصة، وبيان أن حب الوطن يكون بخدمته في شتى المجالات وتطور أنفسهم بالعلم والمعرفة لمساهمة في تكملة المسيرة.

الحاجة إلى إشراك المختصين من أصحاب الفكر الاستراتيجي من كل التخصصات (سياسة، واقتصاد، واجتماع، وشيوخ دين...) في رسم الخطط والسياسات الوطنية، جنباً إلى جنب مع الإفادة من خبرات كبار الموظفين وأن يعطى كل شخص قدره ومكانته في المجتمع ليؤدي دوره الأساسي وال حقيقي والبعد عن الأجنبي إلا في ما تفرضه الضرورة التي تقدر بقدرها.

إعادة تقييم علاقات المملكة الدولية وتوسيعها بما يخدم مصالح المملكة، والقيام بحملة إعلامية توعوية تدعو إلى التقارب مع جميع العرب دون استثناء، وأن نخاطبهم بلغة راقية كما هي عادتنا في السابق، وأن نكف عن التدخل في شأن الآخرين إلا بما يرمي إلى المصلحة بيننا وبينهم، ويمنع الفرقة، ويحدد الصفوف.

إنشاء مراكز استطلاع للرأي العام تعكس ودّهات نظر المجتمع وطلعاته دون الاقتصار على آراء النخب الاجتماعية والسياسية والعلمية فقط حتى يشعر الجميع بأنهم مشاركون في القرارات التي تهم بلادهم فيزيداد تأييدهم ومساندتهم ودعمهم لها

القضية (2) الأمن البيولوجي والكيميائي (٢٠٢٠/٣/٨)



■ الورقة الرئيسية: د. وليد السالم (ضيف الملتقى) (*).

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د فاطمة الهملان (ضيفة الملتقى) (*).

■ التعقيب الثاني: د عبد الله القيسى (ضيف الملتقى) (*).

■ إدارة الحوار: د. مها المنيف.

ملخص القضية:

أشار د. وليد السالم في الورقة الرئيسية إلى أن الأمان ضد المخاطر البيولوجية والكيميائية يعتبر إحدى ركائز الأمن الوطني لكافة دول العالم، حيث تقوم الدول بإنشاء منظومتها الأمنية ضد مخاطر أسلحة الدمار الشامل (Mass Destruction Weapons)، والتي تضمُّ الأمان ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والتلوية (CBRN)، وتقوم وزارة الدفاع في الدول بدورها في الذود عن أمن دولها ضد تلك المخاطر تحت مظلة الأمن الوطني. ورغم الجهود الحثيثة التي تقوم بها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلا إن المخاطر البيولوجية والكيميائية تستمرة وتهدد الأمان الدولي. ثم استعرض بعض الأوبئة التي مرّ بها العالم في السنوات الماضية، وذكر أن الثورة العلمية التي قادت إلى تطور مدخل في الهندسة الوراثية قد تكون أحد المهددات للأمن الوطني والإقليمي والدولي، حيث تم حصر المخاطر المتعلقة بتقنية الهندسة الوراثية، وتعد الأعلى خطورةً بين مخاطر التقنية، مثل إعادة تصنيع الفيروسات المعدية.

(*) باحث واستشاري في الأمراض المدارية، ومتخصص في الأمان والسلامة البيولوجية، وحاصل على جائزة الإنجاز المهني البريطانية.

(*) مؤسسة ونائبة رئيس "جمعية رفيدة لصحة المرأة"، المملكة العربية السعودية.

(*) أستاذ مساعد وباحث في علم الفيروسات بكلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة جازان.

وأوضحت د. فاطمة الهملان في التعقيب الأول أنه ومع ما نعيشه الآن من أحداث متسرعة مهّدة لصحة الإنسان، مثل كورونا كوفيد 19 ، ترتفع الحاجة الماسّة لوجود خطة وطنية لمواجهة الأمراض المعدية سواء التي نشأتها طبيعية أو عمل إرهابي. فبتقييم الوضع الحالي في المملكة العربية السعودية، نحن أمام مسارين؛ لكل مسار منهم خطة وتجهيزات مختلفة، فالمسار الأول هو مواجهة الإرهاب البيولوجي؛ حيث تفتقر المملكة لمعامل ومختبرات ذات أمان مرتفع Biosafety Level 3 and 4 ، وهي المخصصة لمواجهة الأمراض المعدية الشديدة، مثل إيبولا، وبكتيريا الأنثراكس وكورونا سارس وكورونا متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وغيرها من الميكروبات غير المعروفة النشأة Unknown . أما المسار الثاني فيتمثل في دعم الأبحاث والتقنيات وتطوير اللقاحات لمواجهة الأمراض المعدية، أيضًا تفتقر المملكة لمعامل ومختبرات ذات أمان مرتفع لعزل الميكروبات ودراساتها جينيًّا ومعرفة نشأتها وتصنيع لقاحات وأدوية للقضاء عليها. حالياً، في المملكة لا يوجد معامل بحثية ذات أمان مرتفع (رقم 3 أو 4). وأيًضاً معامل بحثية لدراسة الحيوانات الصغيرة والكبيرة، والتي قد تكون هي الناقلة للمرض، أو التي تُستخدم لتطوير اللقاحات.

في حين ركَّز د. عبد الله القيسبي في التعقيب الثاني على أننا ما زلنا بحاجة لأن نستثمر في تدريب شبابنا وبناتنا في مجال الأمن البيولوجي والأوبئة، وأن نُوجد برامج دراسات علينا في جامعتنا في مجال علم الأوبئة والفيروسات والصحة العامة وتطوير اللقاحات، وأن نجْهَز معامل بحثية على مستوى عال، وأن نستقطب الكفاءات الوطنية في هذه المجالات ونقدّم لهم الدعم الكافي.

وتضمنَت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

• التحديات التي تواجه الدول في مجال الأمن البيولوجي والكيميائي.

• التأثيرات المتوقعة للتهديدات البيولوجية.

• آليات تعزيز الأمن البيولوجي والكيميائي.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2V4I1wg>

أهم التوصيات

01

تسريع وتيرة الجهود الرامية لوضع الاستراتيجية الوطنية للأمن البيولوجي على أن تشمل تقوية الأساسيات الأربع للأمن البيولوجي وهي (Biosafety, Biosecurity, Biodefense, Bioterrorism detection)

02

وجود مظلة وطنية للأمن البيولوجي تجمع تحتها جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة ومنها وحدة تختص بالأمن البيولوجي والكيميائي بها عدد من الخبراء والمتخصصين لوضع استراتيجيات الردع والدفاع، وتقدم المظلة التشريعات والآليات اللازمة لكيفية التعامل مع المخاطر البيولوجية والكيميائية.

03

ضرورة عقد شراكات دولية لتطوير القدرات المعرفية الوطنية ووضع خطة بما يتاسب مع الاستراتيجية الوطنية للأمن البيولوجي لتوطين المعرفة في هذا المجال والاستفادة من تجارب الدول المختلفة بهذا الشأن وتشمل استقطاب خبراء وعلماء في مجال الأسلحة البيولوجية والكيميائية من دول العالم.

04

ضرورة بناء بنية تحتية خاصة لتطوير مختبرات من نوع BS-L4-BSL3، والتي تقلل خطر الإصابة بالعدوى عند التعامل مع العينات، للتعامل مع الفيروسات المستجدة، في التصدي للذئبة والأمراض المعدية بكل ألوانها ودعمها مادياً لتوفير الاستدامة، وتأهيل الكوادر الوطنية مدربة للتعامل بأمان عالي مع المواد الخطرة بيولوجياً، ورفع المستوى الثقافي للشعوب عامة بمخاطر الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

05

طرح قضية الأمن البيولوجي على طاولة الـ G20 لتشمل كل أنواع الحروب البيولوجية والكيميائية وتفكيكها والتخلص منها بهدف عمل فريق ملطي دولي لصياغة استراتيجية وطنية ممكن أن تعرّض في هذا المحفل العالمي.

القضايا العمرانية

التقرير	القضية	م
التقرير (55) سبتمبر 2019 م	كود بناء للمساجد في المملكة العربية السعودية	

القضية (1) كود بناء المساجد في المملكة العربية السعودية (15/9/2019م)



- الورقة الرئيسية: د. مشاري النعيم.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. أحمد طومان (ضيف الملتقى) (*).
- التعقيب الثاني: د. منصور المطيري.
- إدارة الحوار: د. حميد الشايجي.

ملخص القضية



رَكِزَ د. مشاري النعيم في الورقة الرئيسية على إشكاليتين أساسيتين: الأولى مرتبطة بالمملكة العربية السعودية التي يوجد فيها أكثر من 80 ألف مسجد لا يُستخدم إلا خمس مساحتها، وتسهلك طاقةً كهربائية ومياهاً بكميات هائلة. والإشكالية الثانية موجودة بوجود نحو 3 ملايين و600 ألف مسجد حول العالم تحتاج إلى وجود معايير مرجعية تسهم في رفع كفاءة المسجد وجعله صديقاً للبيئة. كما تطرق د. مشاري إلى أن وجود معايير أو أكوااد لعمارة المساجد أصبحت تمثل أهمية قصوى من الناحية المعمارية الجمالية، ومن الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ليس في المملكة فحسب، بل على المستوى العالمي. وقد تم التركيز على "مشروع كود بناء المساجد" الذي أطلق مؤخراً كأحد المشاريع الإستراتيجية المهمة، والذيحظى باهتمام الدولة ممثلة في وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد؛ حيث أقيمت مؤخراً ورشة عمل لكود المساجد، نظمتها جائزة عبد اللطيف الفوزان لعمارة المساجد

(*). د. أحمد بن رشدي طومان، عضو هيئة التدريس في كلية العمارة والتخطيط في جامعة الملك سعود.

والوزارة في الرياض (28-29 أغسطس 2019) وبتأييد من المقام السامي؛ الأمر الذي يجعل هذه المسألة ضمن أولويات المملكة في خطتها 2030.

واستهلّ د. أحمد طومان التعقيب الأول باجتزاء جملة بليفة وردت في مقدمة المجلد الأول من سجل ندوة عمارة المساجد التي عقدها كلية العمارة والتخطيط في جامعة الملك سعود عام 1419هـ، ونُصّها: "مما يسترعى الانتباه أن المسجد والذي يُعتبر من أهم المباني التي تخدم المجتمع المسلم، لم يحظ بما يستحقه من دراسات وبحوث علمية بالصورة التي تعكس مكانته السامية لدى المسلمين". وأضاف د. أحمد أن التطور المستمر في عناصر المسجد بناءً على تنوع الاحتياجات ومواد وتقنيات البناء يتطلب المراقبة بدراسات متعددة إضافةً إلى ما أُنجز سابقاً، إلا أن الأمر ليس بالشكل المطلوب، ولا أدلّ على ذلك من الفجوة الزمنية التي بلغت 19 عاماً بين ندوة عمارة المساجد عام 1419هـ، والمؤتمر العالمي الأول لعمارة المساجد الذي عقده الإمام عبد الرحمن بن فيصل (جامعة الدمام) بالتعاون مع جائزة عبد اللطيف الفوزان لعمارة المساجد في عام 1438هـ. بل إن المستعرض للدراسات المتخصصة في عمارة المساجد يُفاجأ بمحدودية عددها، وضعف شمولها لكثير من القضايا المهمة.

وسلط د. منصور المطيري الضوء في التعقيب الثاني على إشارات سريعة إلى بعض النقاط العامة التي تخُص عمارة المساجد بمفهومها العام، منها أن عمارة المساجد والعناية بها عمل فاضل يوجد الأساس الذي يحثّ عليه في آيات وأحاديث كثيرة معروفة، وأنه لا شك أن هناك إشكالات تواجهها المساجد المبنية الآن والتي تقارب التسعين ألف مسجد، تجعلها قاصرة عن أداء وظائف المسجد كاملة، وتؤثر سلباً على حيوية المسجد وجاذبيته، وأن المساجد القائمة حالياً تعاني مشاكل في التشغيل والصيانة، لعل أهمها هدر في الكهرباء والماء، وهذا يستدعي معالجة خارج نطاق كود البناء الجديد؛ لأنها قائمة موجودة قبل صدوره.

وتضيّقت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- الإشكاليات المتعلقة بالمساجد وبنائها ومكوناتها وبعض مقترنات علاجها.
- تساؤلات مُثارة بشأن كود بناء المساجد.
- كود بناء المساجد ومصليات النساء.
- دور الجامعات في إجراء البحوث ذات العلاقة بعمارة المساجد.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2Ry9ows>

أهم التوصيات

التنسيق بين جهود الجهات المختصة لوضع معايير تخطيطية للمساجد حسب مستوى المسجد، خاصة بكل منطقة تتناسب مع تضاريسها ومناخها وظروفها الخاصة، وظروف الأحياء.

تكتيف الدراسات والبحوث المتعلقة بالمعايير التخطيطية عموماً وللمساجد على وجه الخصوص، ومن ذلك توجيه المكاتب الاستشارية، وطلاب أقسام التخطيط في كليات العمارة والتخطيط أو ما شابهها بلقد وتقديم المعايير وليس مجرد الأخذ السطحي بها.

أن يوضع كود خاص بمباني النساء بعد دراسة حاجاتها وتحديد أوقات الذروة في استخدام المصلى لتوفير الطاقة.

استخدام التقنية الحديثة لتوفير الطاقة كلما أمكن، وتحويل المساجد في المملكة لمبانٍ خضراء صديقة للبيئة، تعمل بالطاقة الشمسية، وأن تعمل على إعادة تدوير وإنتاج الفائض منها بدلاً من أن تكون مباني فُسْتَهَا كثيرة صيفاً وشتواءً.

اعتماد وسائل السلامة كأجراس الدخان ومحارج الطوارئ وطبقايات الحرائق ورشاشات الماء.

قضايا تنمية عامة

التقرير	القضية	م
التقرير (49) إبريل 2019م	مستقبل الموارد المائية واستدامتها في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030	.1
التقرير (49) إبريل 2019م	الرياضة والتنمية	.2
التقرير (51) مايو 2019م	نظرة فاحصة إلى الإقامة المميزة	.3
التقرير (53) يونيو 2019م	زراعة النخيل وإنتاج وتسويق التمور في المملكة العربية السعودية	.4
التقرير (55) سبتمبر 2019م	الثروة الحيوانية والتنمية ورؤية 2030	.5
التقرير (56) أكتوبر 2019م	السياحة.. الصناعة التي تليق بالسعودية الجديدة	.6
التقرير (58) ديسمبر 2019م	أهمية المعلومات الجيومكانية في التنمية المستدامة والعائد الاقتصادي لها	.7
التقرير (59) يناير 2020م	التنظيمات الهيكلية الأخيرة للأجهزة ذات العلاقة بمكافحة الفساد، وأثرها على مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية	.8
التقرير (59) يناير 2020م	السياسات السكانية للمملكة العربية السعودية: البعد الدولي والخليجي والوطني	.9
التقرير (54) أغسطس 2019م	جهود المملكة العربية السعودية في تيسير أداء مناسك الحج وتحديات التي تواجه تلك الجهود "حج 1440هـ أنموذجاً"	.10

القضية (١)
مستقبل الموارد المائية واستدامتها في المملكة العربية
السعوية في ظل رؤية 2030
(م2019/4/26)



■ الورقة الرئيسية: د. علي الطخيس.



■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: د. عثمان العثمان.



■ التعقيب الثاني: م. محمد الشهري.



■ إدارة الحوار: أ. وليد الحارثي.

ملخص القضية:

أشارت الورقة الرئيسية إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على مستقبل الموارد المائية واستدامتها، أهمها: مصادر المياه التقليدية وتشتمل المياه السطحية والمياه الجوفية، ومصادر المياه غير التقليدية وتشتمل مياه البحر المالحة ومياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي المعاجنة، وكذلك العرض والطلب على المياه واللذان يُمثلان وجهين لعملة واحدة، ويؤثر كل منهما على الآخر إما سلباً أو إيجاباً.

وأوضحت التعقيبات على الورقة الرئيسية أن هناك فرقاً كبيراً بين الطلب على المياه والمياه الموزعة، وهذا الفرق مُعطّل غالباً عن طريق الآثار الأهلية، وهذه غالباً مصادر مياه غير متعددة. وأن القطاع الزراعي هو القطاع المستهلك لقدر كبير جدًا من المياه المحسوبة، وهذا يعني أن التخطيط الإستراتيجي للمياه يجب أن يركز على سياسات إدارة الطلب لهذا القطاع.

وذهبت بعض التعقيبات إلى أن التفكير في المصادر التقليدية للمياه في المملكة غير مُجدٍ، ويجب أن يكون الاستثمار والدعم في مجال حماية وتوفير مصادر للمياه بطرق إبداعية وتقنية ابتكارية من خارج الصندوق، وترى أهمية أن تتوحد وتتركز

الجهود في إنتاج المياه للمصارف الرئيسية بأفضل وأسرع طرق ممكنة وب أقل التكاليف من خلال تسخير العلوم والتكنيات الحديثة.

وتضمنت المداخلات حول القضية محاور عديدة، من أبرزها:

- ♦ مستقبل المياه في المملكة.
- ♦ الاهتمام بقضية المياه في المملكة على المستويين الرسمي والفردي.
- ♦ المتغيرات المؤثرة على مستقبل الموارد المائية واستدامتها.
- ♦ إحصائيات حول نسب استهلاك المياه بالمملكة.
- ♦ العلاقة بين خفض استهلاك المياه وإمكانية استدامتها.
- ♦ كيفية الاستمرار في المحافظة على المخزون الإستراتيجي للمياه الجوفية.
- ♦ مسؤولية الإشراف على الزراعة والمياه في المملكة.
- ♦ العلاقة بين استهلاك المياه وحجم الاستهلاك الزراعي للمياه.
- ♦ الأمن الغذائي وتفعيل مبدأ الإدارة المتكاملة لموارد المياه.
- ♦ بعض المقترنات الخاصة بترشيد المياه.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2xsZFRh>

أهم التوصيات

العمل على ربط استدامة الموارد المائية مع استدامة الطاقة المتتجدة، وتوفير الغذاء لتجاوز التحديات الكبيرة التي ستواجه المملكة خلال السنوات الخمس القادمة. وتعزيز مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المملكة Integrated water resources management (IWRM).

أن تقوم الجهات المختصة بمراقبة تسربات شبكات المياه العامة بطرق عملية تحدّى من هدر كميات هائلة من المياه.

أن يتم تحديث شبكات المياه العامة واستبدالها بوتيرة أسرع من الأسلوب الحالي عبر مبادرات جديدة تتوافق مع رؤية المملكة 2030.

الاستثمار والدعم من قبل الحكومة في مجالات تقنية المياه ومعالجتها يجب أن يكون بنفس القدر أو الأهمية الذي تقوم به تجاه الطاقة وتنويع مصادرها.

إعادة النظر في الاستثمارات التي تستخدم المياه الجوفية، ووقف أي هدر أو استنزاف ينبع عن استخدامها.

القضية (2) الرياضة والتنمية (19/4/2019م)



■ الورقة الرئيسية: أ. عبد الله الضويحي.

■ المعقّبان:

■ التعقيب الأول: د. خالد بن دهيش.

■ التعقيب الثاني: أ. سعيد بن حمزة الزهراني.

■ إدارة الحوار: د. حسين الحكمي.



ملخص القضية:



أشارت الورقة الرئيسية إلى أن العلاقة بين الرياضة والتنمية علاقة أزلية، فقد مارس الإنسان الرياضة منذ القدم، حيث كان للرياضة دورٌ كبير في التنمية والتنمية المستدامة. فلم تُعد الرياضة غايةً في حد ذاتها يُحقق الفرد عن طريقها ذاته، وتشغل الأمم وقت شبابها من خلالها؛ بل أصبحت وسيلةً مؤثرةً، وتُسهم بصورة فعالة في تحسين الحياة عموماً، والأفراد والمجتمعات على وجه الخصوص؛ وهو ما يجعلها عنصراً تمكيناً مهماً في التنمية، وتلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية والسلام بالنظر إلى دورها في بث روح التسامح والاحترام، وتنميتها بين الأفراد والمجتمعات والكيانات.

وكذلك أوضحت الورقة أنه نظراً لهذه الأهمية التي تمثلها الرياضة، فقد أدركت القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية أهمية الرياضة ودورها في التنمية، فأولتها اهتماماً كبيراً في رؤية المملكة 2030، كما تحظى بمتابعة واهتمام من صاحب السمو ولي العهد.

وأكّدت التعقيبات على الورقة الرئيسية أن الرياضة من الممكن أن تُسهم بصورة فاعلة وقوية في مجالات التنمية المختلفة؛ الصحية والفكريّة والجسدية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فهي تُعدّ من العناصر التمكينية المهمة للتنمية المستدامة لمساهمتها في تحقيق التنمية والسلام؛ لدورها في تشجيع التسامح

والاحترام، وتمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات لبلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي، والتقارب بين البشر لدعم مبادرات تسخير الرياضة لأغراض السلام من خلال المناسبات الرياضية العالمية والقارية والإقليمية.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ علقة الإعلام بالرياضة.
- ♦ قراءة في مفهوم الرياضة واقتصادياتها.
- ♦ اقتصادييات الرياضة.
- ♦ الرياضة كقوة ناعمة وإحدى أدوات السياسة.
- ♦ أهمية استضافة المملكة للأحداث الرياضية العالمية.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2xsZFRh>

أهم التوصيات



اعتبار قطاع الرياضة من الأولويات الوطنية، ويتم تبنيه من قبل أعلى الهرم القيادي في الدولة.

التعامل مع الرياضة كصناعة قائمة بذاتها، لها مردود اقتصادي مؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، سواء باعتبارها منتجًا أو شريكًا في الإنتاج أو باعتبارها قيمة اقتصادية مضافة.

التأكيد على أهمية الاستثمارات في قطاع الرياضة في المجتمع، اعتبارها توفر مورداً مهماً من موارد الاقتصاد الوطني إن تم توظيفها بالشكل الصحيح.

تسهيل اشتراطات وإجراءات الاستثمار في القطاع الرياضي، توافقاً مع توجّه الدولة الحالي.

حتّم القطاع الخاص على الاستثمار في بناء عدد من الفنادق والمرافق الرياضية، وتطوير البنية التحتية والنقل اللوجستي في المناطق الجاذبة للسياحة الرياضية.

القضية (3) نظرة فاحصة إلى الإقامة المميزة (م2019/5/19)



▪ الورقة الرئيسة: م، أسامة الكردي.

▪ التعقيبات:

▪ التعقيب الأول: د. عبد الله بن صالح الحمود.

▪ التعقيب الثاني: د. نوف الغامدي.

▪ إدارة الحوار: م، جمال ملائكة.



ملخص القضية:



عرضت الورقة الرئيسة لنظام الإقامة المميزة من حيث أهدافه، وشروط منح هذه الإقامة، ومميزاتها. وأوضحت أن هناك العديد من الأهداف من إصدار هذا النظام، منها: زيادة النشاط الاقتصادي، وتنمية الناتج المحلي، واستقطاب الاستثمارات، وجذب الكفاءات والمواهب العالمية، ودعم قطاع السياحة، وتحسين خبرات رواد الأعمال، والحد من خروج الأموال؛ وأهم من هذا كله هو القضاء على التسرب التجاري بطريقة احترافية نظامية مستدامة. وقد يكون من ضمن الأهداف التجاوب مع الانتقادات الموجهة لنظام الكفيل.

أما التعقيبات فقد ناقشت ما تضمنته الورقة الرئيسة حول نظام الإقامة المميزة، مع الوضع في الاعتبار أن اللائحة التنفيذية للنظام لما تصدر بعد، في حين تضمنت المدخلات حول القضية المحاور التالية:

- أبعاد نظام الإقامة المميزة (أولاً: البعد السياسي، ثانياً: البعد الاقتصادي، ثالثاً: البعد الاجتماعي، رابعاً: البعد الديني).
- نظام الإقامة المميزة والمشاكل المستهدفة حلها.
- نظام الإقامة المميزة وتساؤلات مُثارة.

- ♦ المزايا والعيوب التنموية لنظام الإقامة المميزة.
- ♦ التحوفات المرتبطة بتطبيق نظام الإقامة المميزة في الواقع العملي.
- ♦ آليات تعظيم الإفادة من نظام الإقامة المميزة وتجاوز بعض سلبياته.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي:
<https://bit.ly/2y60DCV>

أهم التوصيات

إنشاء قاعدة بيانات ليصبح لكل مقيم سجل لمراقبة سلوكه واستثماراته، ورصد مخالفاتهم التجارية والقانونية ولأنظمة العمل وغيرها، ومن ثم تقييم جدارتهم وأحقيتهم في الإقامة والعمل والاستثمار لفترات أطول.

النظر مستقبلاً في فرض ضريبة الدخل التصاعدية لمن يرغب في الإقامة الدائمة أو الإقامة المؤقتة ضمن تطبيق ضريبة الدخل كنظام شامل.

اقتراح إقامات دائمة للمبدعين وأصحاب المواهب التخصصية، وأن تكون هناك خطة تنفيذية ذكية لاستقطاب الكفاءات المتميزة وذوي الثروات لتدعيمهم بالحصول على الإقامة المميزة.

أن يشتمل النظام لاستثناءات معينة تحمل البعد الإنساني، منها: مواليد المملكة وقدماء المقيمين داخل المملكة وأبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، مع إعطائهم الأولوية بما لا يدخل بالنظام والقوانين السعودية.

أن يستثنى المتميزين من المهنيين (أطباء - مهندسين - علماء.. الخ) وأصحاب الشهادات العليا والمبدعين والمؤثرين والراغبين في إنشاء مصانع، في نظام الإقامة المميزة من المقابل العالمي.. بشروط ومعايير محددة.

القضية (4) زراعة النخيل وإنتاج وتسويق التمور في المملكة العربية السعودية (28/7/2019م)



- الورقة الرئيسية: د. علي الطخيس.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. خالد الفهيد.
- التعقيب الثاني: د. سليمان الطفيلي.
- إدارة الحوار: د. الجازري الشبيكي.

ملخص القضية:

أشار د. علي الطخيس في الورقة الرئيسية إلى أن موضوع زراعة النخيل في المملكة ينقسم إلى قسمين كبيرين: الأول عن زراعة أشجار النخيل وما يصاحبها من عمليات حقلية تتمثل في حرث التربة، وزراعة الفسائل، وتصميم شبكة ري، وتحديد مسافات مُثلثة بين أشجار النخيل المتجاورة، واستخدام الأسمدة والمبيدات، وغير ذلك الكثير. والقسم الآخر يتعلق بالتمور وأنواعها وكمياتها وتسويقهها محليًّا ودوليًّا، والتحديات التي تواجه قطاع إنتاج التمور وتوزيعها وتسويقه، وخدمة مزارعي النخيل، ونحو ذلك. وقد تم التركيز في هذه الورقة على القسم الثاني لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي، وبالاقتصاد والتصدير، وخلق وظائف، ودخول القطاع الخاص بالاستثمار في إنتاج وبيع التمور؛ وهذه تهدف جميعها إلى تحقيق رؤية المملكة 2030.

أوضح د. خالد الفهيد في التعقيب الأول أن الملاحظ أن المملكة العربية السعودية تهتم بالنخيل والتمور من نواح اقتصادية متعددة، وتعمل على دعم وتشجيع القطاع الخاص لل الاستثمار في هذا المجال للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 اقتصاديًّا. ويُمثل إنتاج المملكة من التمور 17٪ من الإنتاج

العالمي، وتبلغ الكميات المصدرة منها حوالي 100 ألف طن بنسبة 7.6%， ويتم تصنيع 276 ألف طن بنسبة تصل إلى 23%， ويمكن الاستفادة منها في بعض الصناعات المحلية، وبالنسبة لـ 70% من إنتاج التمور يكونأسيراً للإجهاادات الشخصية، وحسب الطلب والعرض في السوق المحلية. ويقدر الاستهلاك المحلي تقريباً بثلث الكمية المنتجة، وهناك فاقد وهدر من هذا المنتج سواء بسبب رداءة المنتج أو لعدم قدرة المزارع على جني محصوله، إضافةً إلى ما يتم إنتاجه من النخيل في الشوارع داخل المدن.

وأبرز د. سليمان الطفيلي في التعقيب الثاني أن هناك ندرة كبيرة في البيانات الإحصائية عن النخلة وثمرتها (التمور بأنواعها)، وهذا من أكبر معوقات نموها ومنافستها محلياً وعالمياً؛ فالبيانات المتاحة في هذا الشأن ضعيفة جداً، لا تُسعف صاحب القرار ولا المستثمر ولا سوق التمور للدخول في المنافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً. ومن الخلط المؤسف حماً أن نجد أن البيانات لم تُميّز في أحياناً معينة ما بين نخيل التمور ونخيل الزينة (واشنطونيا).

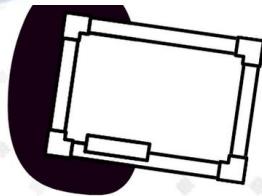
وقد اتفق المحتاورون على أهمية الاهتمام بزراعة النخيل في المملكة بالنظر إلى مردودها الاقتصادي ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، في حين تبليغت وجهات النظر حول سُبل التغلب على معوقات زراعة النخيل في المملكة، وكذلك جهود دعم إنتاج وتسويق التمور في المملكة، وإن كانت في مجملها مكمّلة لبعضها البعض.

وتضمّنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- البيانات الإحصائية حول زراعة النخيل في المملكة.
- معدل استهلاك السعوديين للتمر ومدى كفاية إنتاج المملكة للسوق المحلي.
- معوقات زراعة النخيل في المملكة وسبل التغلب عليها.
- التوازن بين التوسيع في زراعة النخيل وقضية مستقبل سُخ المياه.
- تجربة تونس في إنتاج التمور.

- ♦ جهود دعم إنتاج وتسويق التمور في المملكة.
- ♦ دور الجمعيات التعاونية فيما يخص الاستثمار في زراعة النخيل.
- ♦ الصناعات التحويلية المرتبطة بالتمور: جدواها وسبل تنميتها.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3ekiHts>



أهم التوصيات

التفكير في إنشاء برنامج وطني تحت إشراف صندوق الاستثمارات يعني بالتخيل ومنتجاتها، بهدف إيجاد شبك واحد لكل ما يخدم إنتاج التمور وتسويقه، والإشراف الفني والدعم اللوجستي لمزارعي النخيل، ويكون لها دور كبير في إقامة معارض التمور في الداخل والخارج النظر لشجرة النخيل والتمور كسلعة استراتيجية بمعنى أن تُسفر كافة الإمكانيات المُتاحة لتطويرها.

أهمية وجود رؤية واستراتيجية واضحة المعالم والأهداف لزراعة النخيل وإنتاج التمور والصناعات التحويلية المعتمدة عليها، منبية على إصدارات ومحدثة باستمرار، وإدراج التمور كسلعة غذائية استراتيجية في المملكة. وأن يكون ملف التمور ضمن الموضوعات المدربة في اجتماع مجموعة العشرين القادم والذي سيعقد في المملكة.

ومن تلك الاستراتيجية الاهتمام بالصناعات التحويلية المعتمدة على النخلة ومشتقاتها كصناعة الورق والفحم المضغوط والزيت والعلف واستخدام مختلفات النخلة لإنتاج الكحول والأخشاب والسماد.

تكليف هيئة تنمية الصادرات بإنشاء إدارة تختص بتصدير منتجات النخيل.

الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة هي تصدير التمور مثل تجربة "تونس" في إنشاء المجتمع المهني المشترك للتمور الذي يضم منتجي ومصدري ومصنيعي التمور مع تمثيل للقطاع الحكومي.

القضية (5)

الثروة الحيوانية والتنمية ورؤية 2030 (29/9/2019م)



- الورقة الرئيسية: د. حمد البطشان (ضيف الملتقى).
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. خالد الفهيد.
- التعقيب الثاني: د. عبد الله المطيري.
- إدارة الحوار: د. سليمان الطفيلي.

ملخص القضية:

أوضح د. حمد البطشان في الورقة الرئيسية أن الطفرة أحدثت التوسيع في القطاع الزراعي مثله مثل بقية القطاعات الأخرى، حتى تحقق وبدعم من الدولة الاكتفاء الذاتي من القمح وبعض المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية، بل وضدّر البعض منها. لكن تبيّن لاحقاً للمائين والزراعيين أن بعضها من السياسات المائية والزراعية ربما لم تكن موفقةً. ومع دمج وزارة الزراعة ووزارة المياه وإلحاد البيئة بهما، تبيّنت الوزارة إستراتيجية منتهٌ للموازنة بين قطاعاتها بهدف ترشيد استخدام المواد الطبيعية؛ حيث تستهدف الوزارة موازنة مائية للاستخدام الزراعي ما بين 8-10 مليارات م3/عام، وقد بدأ التحول؛ فالبيئة تحتاج جهداً كبيراً لإنصالحها. والقطاع الزراعي والثروة الحيوانية على وجه الخصوص يجب أن تتحول إلى قطاعات مستدامة.

من جانبه أشار د. خالد الفهيد في التعقيب الأول إلى أن قطاع الثروة الحيوانية قطاع حيوي مهمًّا، حقق منجزات تنمية وتولدت لدى منسوبيه خبرات سعودية تراكمية، كما واجه عدداً من التحديات والجوانح استطاع بفضل من الله التغلب عليها حتى حظي بتقدير المنظمات العالمية، مثل: (حمى الوادي المتندع،

وإنفلونزا الطيور، وغيرها). لكن ورغم الجهود المميزة التي يقوم بها المسؤولون عن هذا القطاع للتحول إلى قطاع مستدام إلا إنه يواجه بعض التحديات التي تستلزم التعامل معها بواقعية.

أما د. عبد الله المطيري فقد ركز في التعقيب الثاني على محور الرعي والمراعي والجوانب البيئية معتمداً على مشاركته في دراسة لغابات والمراعي في المملكة العربية السعودية برعاية مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا عام 2006م. واختتم تعقيبه بالإشادة بمبادرات وزارة البيئة والمياه والزراعة المعنية بالثروة الحيوانية، ومنها مبادرة برنامج الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية، وهو برنامج من برامج التحول الوطني 2020، والذي سيكون له - بإذن الله - نتائج جيدة تتعكس على زيادة حصة السوق من اللحوم الحمراء.

وتصمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- أفضل النماذج في التنمية المستدامة للثروة الحيوانية.
- واقع احتياجات المملكة من اللحوم ومدى الهدر منها.
- تساؤلات حول إجراءات وسياسات تنمية الثروة الحيوانية في المملكة.
- برامج دعم قطاع الماشية.
- مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنمية الثروة الحيوانية.
- العيادات البيطرية المتنقلة كنموذج للمشاريع المميزة لقطاع الثروة الحيوانية.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2Ry9ows>

أهم التوصيات

وضع برنامج زمني لتطبيق استراتيجية الثروة الحيوانية أخذًا في الاعتبار الاستراتيجيات الخاصة بالمياه والبيئة.

أن تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة بالتنسيق مع مجلس الجمعيات التعاونية لتنظيم ودعم وتطوير الجمعيات الزراعية المتخصصة بالثروة الحيوانية وخدماتها وتشجيع جمعيات أخرى لهذا الغرض.

أن تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة بتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وبتشجيع قيام شركات متخصصة بتطوير واستثمار الثروة الحيوانية لتتولى مهام التطوير والخدمات اللوجستية للقطاع وبخاصة في مجال البيطرة والبحوث والمشاريع.

أن تتولى الوزارة ممثلة بوكالة الثروة الحيوانية إطلاق هاكياثون الثروة الحيوانية لتشجيع المبادرات وتقديم الأفكار والابتكارات التي تسهم في تنمية القطاع.

يجب أن يكون دعم تنمية الثروة الحيوانية متوازناً ومقروراً مع الضوابط والجزاءات المنظمة لمعالجة ظواهر الإسراف في استهلاك هذه الثروة (لا سيما اللحوم الحمراء) ومصادر المحافظة عليها (المياه والبيئة).

القضية (6) السياحة.. الصناعة التي تليق بالسعودية الجديدة (م2019/10/6)



- الورقة الرئيسة: د. فهد العربي الحارثي.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. سعود كاتب.
- التعقيب الثاني: د. مشاري النعيم.
- إدارة الحوار: د. رياض نجم.

ملخص القضية:

أشار د. فهد العربي الحارثي في الورقة الرئيسة إلى أنه توافقاً مع رؤية المملكة 2030 حول مستقبل "صناعة" السياحة، فإن السعودية تعمل منذ مدة على تحديث منظومة التشريعات والإجراءات المتعلقة بالسياحة، بما يكفل لها الازدهار المطلوب المنتظر، ومن ذلك تيسير وتسهيل الحصول على تأشيرات السياحة للراغبين في زيارة المملكة، فتصدور الإعلان بتفعيل التأشيرة الإلكترونية مؤخراً هو إعلان عن عصر جديد ينقل السعودية إلى العالم، أو يحضر العالم إلى السعودية، لتحول البلد إلى معرض شاسع مفتوح لكل الناس من كل الأرجاء؛ أي السعودية غير النفطية، السعودية الغنية بتراثها وثقافتها، وهي كانت سابقاً محصورةً فيما يسمى بالسياحة الدينية، وبأعداد محدودة أيضاً.

وأكد د. سعود كاتب في التعقيب الأول على أن تدشين رؤية 2030 م يعتبر بمثابة تاريخ ميلاد للدبلوماسية العامة السعودية، والتي تعبر الثقافة والسياحة من مقوماتها الأساسية. فقبل الرؤية كانت تلك الدبلوماسية تعاني كُسماً يصل في بعض جوانبه إلى درجة الشلل التام، نتيجة لفقدانها كثيراً من المقومات الضرورية لتمكنها من النهوض والحركة، مثل الثقافة والفنون والترااث والآثار وغيرها. وقد نتج

عن ذلك الكُساح جَعْل التواصل الشعبي الخارجي مهمة باللغة الصعوبة، بشكل حجب عن العالم أجمل ملامح وصفات إنسانيتنا المشتركة، أو أنه منَح انعكاساً غير حقيقي، وأوسمهم في جَعْل الكثير من الناس في الخارج تُساري بتصديق كل ما يُقال عَنَّا لعدم رؤيتهم لأجمل ملامحتنا، وليس من المبالغة القول بأننا أصبحنا في نظر البعض وكأننا مخلوقات من كوكب آخر غير كوكب الأرض. والحقيقة أن المملكة سوف تجني - بحول الله - من تيسير الحصول على تأشيرات السياحة للراغبين في زيارة المملكة، وتفعيل نظام التأشيرة الإلكترونية، فائدةً مزدوجةً كبيرة من تشجيعها للسياحة وتسهيل إجراءات الزيارة، بالإضافة إلى الخطوات الأخرى العديدة الموازية التي تم العمل عليها، ومنها إيلاء الاهتمام الكافي والرعاية اللازمـة للثقافة والمسرح والسينما والفنون، وللمناطق الأثرية والتاريخية، والتي عانت جميعها لعقود طويلة من الكُساح أو حتى من الشلل الكامل لبعض جوانبها وعناصرها.

بينما رَكِزَ د. مشاري النعيم في التعقيب الثاني على أن السياحة بالطبع لا يمكن تحقيقها بشكل حقيقي في مشاريع معزولة عن البيئة الاجتماعية والثقافية المحلية، وبالرغم من أهمية مشاريع مثل القديمة ونيوم والبحر الأحمر؛ إلا إن العمل الحقيقي يجب أن ينصبَّ على إعادة بناء المدن والقُرى السعودية التي تحمل بذور الثقافة السعودية المتعددة التي يبحث عنها السائح الأجنبي أكثر من أي شيء آخر. إن فكرة تقديم السعودية للعالم أو أن يأتي العالم للسعودية لا يمكن أن تتحقق عبر المشاريع السياحية المعزولة (رغم أهميتها)؛ بل يجب أن يكون هذا العمل عن طريق تقديم ما يُميّز السعودية (تراثها، طبيعتها، ثقافتها المحلية، مطبخها وحرفها التقليدية). وبالطبع ما زال هناك إهمالٌ كبير في فَهْمِ الحرف والصناعات اليدوية المحلية وكيفية تقديمها كمنتج له خصوصية، وتحويلها إلى علامات Brands يمكن أن تحمل موطنها المحلي (صُنْعٌ في نجران أو عسير أو الأحساء). يُضاف إلى ذلك أنه

حتى هذه اللحظة، لم تُنطّر مفهوم المحطة السياحية التي تُعزّز من التنوع الثقافي والطوبوغرافي والمناخي وحتى الحرفي والفنـي (بما في ذلك فنون الأداء والحركة). وتضمنـت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ فرص ازدهار السياحة بالمملكة.
- ♦ جوانب إفادـة المملكة من قرار إتاحة التأشيرات السياحـية.
- ♦ التـحدـيات والـاثـار السـلـبية التي تـواجه قـطـاع السـيـادـة فيـ المـمـلـكـة.
- ♦ التـصـورـات المـقـترـحة لـتعـظـيم إـفـادـة المـمـلـكـة منـ التـأشـيرـات السـيـاحـية.

للرجـوع للـقضـية عـلـى الرـابـط الآـتـي: <https://bit.ly/3egngFp>

أهم التوصيات

أن يتم الإسراع في إنشاء البنية التحتية المهمة كالموانئ والمطارات والمنشآت الصناعية والفنادق المناسبة حول المواقع الأثرية والسياحية والثقافية في المملكة لتشجيع السياحة على زيارتها.

إعداد برامج وفواصل على وسائل الإعلام السعودية عن كيفية التعامل مع السياحة باختلاف ثقافاتهم ولغاتهم، ترسل رسائل للمواطن بأن تواجد السياح بيننا هو مصدر دخل له وفرصة للتعرف على ثقافات جديدة وتعريفهم بثقافتنا.

وضع ضوابط محددة لتقدير السياح، بما يتفق وقواعد الذوق العام ولا يتجاوز الضوابط الشرعية.

تدريب الجهات الأمنية المدنية في المدن السعودية على الأساليب المناسبة للحماية الأمنية الكافية للمواقع السياحية، وفي التعامل مع السياح وضرورة إجادة أفراد الشرطة لد أدنى من اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات التي يتحدث بها غالبية السياح الزائرين للمملكة.

إقامة المعارض والمشاركة في مؤتمرات السياحة العالمية بعرض الترويج للسياحة في المملكة خصوصاً ما تتميز به عن غيرها من الدول

القضية (7)

أهمية المعلومات الجيومكانية في التنمية المستدامة والائد الاقتصادي لها (٢٠١٩/١٢/٢٢)



■ الورقة الرئيسية: م. علي بخيت (ضيف الملتقى) (*) .

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: م. وليد ملا (ضيف الملتقى) (*) .

■ التعقيب الثاني: م. إبراهيم ناظر.

■ إدارة الحوار: د. عبد الله المطيري.



ملخص القضية:



وأشار م. علي بخيت في الورقة الرئيسية إلى أن المعلومات الجيومكانية تُعرف بأنها مجموعة من البيانات الرقمية الممثلة للموقع على الأرض باستخدام برامج متخصصة وتخزينها في قواعد البيانات، ومنها تم معالجتها وإدارتها وتحليلها للوصول إلى عدد من النتائج المهمة التي تسهم في دعم اتخاذ القرار وتوفير سبل أفضل للحياة. كما تضم المعلومات الجيومكانية العديد من طبقات البيانات، من أبرزها: الطبقات الطبوغرافية التي تصف الارتفاعات وأعماق البحار، وطبقات الجيولوجيا التي تشمل المعلومات البيئية والمخاطر الجيولوجية ونحوها، وطبقات الخدمات كالكهرباء والمياه والاتصالات، وطبقات الطرق المشتملة على المسارات المتعددة للنقل، وطبقة قطع الأراضي التي تُعنى بتقسيمات الأراضي وتسجيلها وإصدار وثائق التملك، وطبقة العناوين التي تضم عادةً مجموعة من العناصر، مثل

(*) مدير عام العنوان الوطني بالبريد السعودي (منذ مارس 2012م)، ورئيس اللجنة الدولية للعنونة بالاتحاد البريدي العالمي، الأمم المتحدة (2013- 2016)، وممثل للاتحاد في اللجنة الدولية للمعايير الجيومكانية ISO TC211 .
(*) مدير المعلومات الجيومكانية بمؤسسة البريد السعودي.

اسم المدينة والمنطقة والحي والشارع وأرقام المباني والرموز البريدية، بحيث تؤدي هذه العناصر إلى الاستدلال وتسهيل الوصول للموقع؛ هذا إضافةً لطبقة المصورات الفضائية والجوية والتصوير البانورامي، وغير ذلك العديد من الطبقات الرئيسية والفرعية التي ترسم في مجملها واقع الأرض من باطنها إلى سماها بأفضل دقة ممكنة. وحيث تسعى رؤية 2030 إلى أن تكون المملكة نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، فإن لمنظومة المعلومات الجيومكانية دوراً تمكينياً مهمّاً ومحورياً في تحقيق العديد من الأهداف الطموحة لمحاور هذه الرؤية.

في حين ذكر م. وليد ملاد في التعقيب الأول أن غالبية الجهات الحكومية إن لم يكن جميعها استدركت أهمية نظم المعلومات الجيومكانية في تيسير أعمالها، حيث بدأت في العقدين الأخيرين ببناء نظم معلومات جغرافية ضمن أنظمتها، غير أن افتقار الكفاءات وضعف التنسيق مع الجهات الأخرى أدى إلى نتائج سلبية في معظم الأحيان، حيث ظهرت اللازدواجية في بناء الخرائط الرقمية، إضافةً إلى تباين الموصفات والمعايير، والذي نتج عنهم عدم تطابق البيانات المنشورة من الجهات، وبالتالي هدر مالي وبطء التنفيذ. ومن هذه المسببات، بادرت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالدعوة إلى إنشاء البنية التحتية الوطنية لمنظومة المعلومات الجيومكانية، وصدر الأمر السامي بتكون اللجنة الوطنية المؤقتة لنظم المعلومات الجغرافية، ومروواً بتكون اللجنة الدائمة، وانتهاءً باليوم الذي نرى أن كلَّ هذه الجهود تكللت بالسعى لإطلاق المنصة الجيومكانية من خلال لجنة تيسير والهيئة العامة للمساحة.

أما م. إبراهيم ناظر فتطرق في التعقيب الثاني إلى أنه قد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 388 وتاريخ 1431/12/2 هـ بتحويل اللجنة المؤقتة لتوحيد الموصفات والأسس العامة لمتطلبات إنشاء القاعدة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية إلى لجنة دائمة تُسمى (اللجنة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية)، يكون مقرّها الهيئة العامة للمساحة، ومن أهم مسؤولياتها: إنشاء البنية التحتية للبيانات الجيومكانية

(NSDI) وفق أحدث المعايير والمواصفات الوطنية والدولية، والتنسيق بين الجهات المُنِتَّجَة لبيانات الجيومكانية وتوفيرها للمستفيدين من القطاعين العام والخاص، واعتمادها من قبل الهيئة العامة للمواصفات والمقياييس والجودة السعودية، وتحث الجهات المعنية على تطبيق نظم المعلومات الجغرافية. وتعمل الهيئة العامة للمساحة على إعداد قاعدة بيانات جيومكانية على المستوى الوطني باستخدام البيانات الجيومكانية الحالية المتوفرة لديها، والتي تم جمعها من مختلف الجهات الحكومية ونشرها عبر بوابة الجيومكانية الحالية للهيئة.

وتشتمل المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- تقنية المعلومات الجغرافية GIS.
- أهمية المعلومات الجيومكانية واستخداماتها.
- نماذج لمشروعات البنية التحتية الجيومكانية في المملكة.
- تحديات الإفادة من نظم المعلومات الجيومكانية.
- مواطن الضعف والقوة المتعلقة بالمعلومات الجيومكانية الحالية.

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2yWZoGF>

أهم التوصيات

المبادرة بتنفيذ التوجيه الكريم بإنشاء المركز الجيومكاني الوطني لممارسة مهامه وتوفير ما يتاحه لتحقيق أهدافه ومبادئه.

إعداد وتدريب واستقطاب الكوادر السعودية المتخصصة هندسية وفنية وإدارية في نظم المعلومات الجغرافية والتخصصات ذات العلاقة، وذلك بالتنسيق مع الجامعات والمعارك والجهات المتخصصة ذات العلاقة داخلياً وخارجياً.

نظراً لتنوع المجالات التي تستفيد من خدمات المنظومة الجيومكانية في المملكة وعدم قدرتها على مواكبة التطورات السريعة، وتحقيقاً لرؤية المملكة 2030م نقترح تخصيص ميزانية مناسبة للمأمول منها لجعلها مصدر دخل للناجح المحلي.

التوسيع في منح تراخيص للقطاع الخاص للعمل في تقديم خدمات الجيومكانية حسب القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية المتعددة.

الاستفادة من تقنية البلوكتشين في تطوير منظومة الجيومكانية لمواكبة المستجدات العالمية في توثيق سلسلة المعاملات المرتبطة بالمعلومات المطلوبة وتسهيل وصول العميل لها.

القضية (8)

التنظيمات الهيكلية الأخيرة للأجهزة ذات العلاقة بمكافحة الفساد، وأثرها على مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية



- الورقة الرئيسة: أ. علي عبد الله علي.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: أ. عبدالرحمن باسلم.
- التعقيب الثاني: أ. فهد الأحمري.
- إدارة الحوار: أ. جمال ملائكة.

ملخص القضية:

أشار أ. علي عبد الله علي في الورقة الرئيسة إلى أنه في إطار جهود المملكة قدماً لمكافحة الفساد بما يؤدي إلى محاصرة هذه الحالة والوصول بها إلى الحد الأدنى؛ فقد صدرت مجموعة من التنظيمات الهيكلية التي تتولى تحقيق هذا الهدف، والمتمثلة في ضم كافة الجهات والوحدات الرقابية والضبطية والتحقيقية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري في جهاز واحد، بسمى "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد"، حيث تم ضم هيئة الرقابة والتحقيق والباحثات الإدارية وإنشاء وحدة تحقيق وادعاء جنائي في جهاز واحد، ووضعها تحت مظلة واحدة مع هذا الجهاز، ومنتها الصلاحيات اللازمة للاحقة الفاسدين ومحاسبتهم، وإعادة الأموال المنهوبة للخزينة العامة، بما يكفل تعزيز مبدأ سيادة القانون، ومساءلة كل مسؤول مهما كان موقعه.

في حين أوضح أ. عبد الرحمن باسلم في التعقيب الأول أنه يتبع على جهاز الرقابة ومكافحة الفساد الجديد إعداد خطة إستراتيجية متكاملة تشرك فيها كافة الوزارات والجهات المعنية لتحقيق أهداف رؤية 2030، وأن يكون الجميع مسؤولاً عن تطبيقها، ومحاسب المقصر والمتخاذل. وكذلك اتخاذ إجراءات صارمة مع المفسدين

والمطالبة بالتشهير بهم، وإعلان ذلك في شكل تقارير شهرية للإعلام، والتركيز على القضايا حسب أهميتها وكبر الضرر فيها على المجتمع، ومن ثمّ القضايا الأخرى. وعند اكتشاف فجوات في الأنظمة يتم الرفع مباشرةً للجهات المعنية بطلب دراستها وتعديلها ومتابعتها حتى اعتماد التعديل والإعلان عنه.

أما أ. فهد الأحمرى فرَكَزَ في التعقيب الثاني على ضرورة تفعيل دور المؤسسات والمجتمع المدني والأفراد؛ إذ إن الفساد داء شمولي عميق الجذور، والتصدي له لا يقتصر على السلطات الرسمية للدولة؛ وإنما يشمل أيضًا المشاركة الفعالة من جانب الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في منع ومكافحة الفساد. وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ بعض من صور الفساد في الواقع العملي.
- ♦ العوامل المؤدية إلى الفساد.
- ♦ أسس الهيكلة الرقابية بشكل عام.
- ♦ رؤية استشرافية لمكافحة الفساد.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3a8WkE1>

أهم التوصيات

تقوية ودعم إدارات المراجعة الداخلية وربط تقاريرها بشكل مزدوج مع أعلى مسؤول بجهاز هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والنظر في إمكانية الاستعانة بمدققي خارجيين.

ضرورة مراجعة استراتيجية الفساد من جهاز الرقابة ومكافحة الفساد الجديد، وتدبيتها بناء على ضم الجهات الثلاث، بحيث تشترك في مناقشة الاستراتيجية كافة الوزارات والجهات المعنية لتحقيق أهداف رؤية 2030، ليكون الجميع أكثر شعوراً بالمسؤولية عن تطبيقها، ومحاسبة المقصر.

تفعيل دور هيئة حقوق الإنسان في الداخل وليس الخارج فقط، بما يتفق مع نظمها، وتفعيل دورها وكذلك دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في مراجعة أنظمة وآليات تفعيل أنظمة الجهات الحكومية، لتحديد ثغرات الفساد وطلب دراستها وتعديلها ومتابعتها حتى يتم التعديل؛ لأنها تؤدي إلى الفساد وحرمان الأشخاص من حقوقهم أياً كانت.

إعطاء مجلس الشورى دوره الرقابي لمراقبة الأجهزة الحكومية للحد من الفساد، وليساند هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

تدريب متخصصين تدريباً عالياً لرصد جميع المخالفات لكل الجهات المشتملة بمراقبة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، ومخالفات الصرف العالى؛ خاصة (وزارة المالية، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد والرقابة، وغيرها) وفي الهيئة ذاتها، من قبل شركات عالمية متخصصة في مجال اكتشاف الللاعب في الحسابات والتهرب من الضرائب، وكذلك في كتابة التقارير.

القضية (9) السياسات السكانية للمملكة العربية السعودية: البُعد الدولي والخليجي والوطني. (2020/5/1)



■ الورقة الرئيسية: د. ثريا عبيد (ضيفة الملتقى) (*) .

■ التعقيبات:

■ التعقيب الأول: م. أسامة كردي.



■ التعقيب الثاني: د. عبد الله المطيري.



■ إدارة الحوار: د. سليمان الطفيلي.

ملخص القضية:



تناولت د. ثريا عبيد في الورقة الرئيسية محورين أساسيين؛ عرض المحور الأول التحديات التنموية المرتبطة بالسياسة السكانية في المملكة العربية السعودية. أما المحور الثاني فتطرق إلى السياسات демографية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030؛ ولا سيما بالإشارة إلى التركيز من قبل صاحب السمو الملكي ولـي العهد، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، على الشباب وإعطائهم أولوية واهتمام شديد. وهذا يتمشى مع "الفرصة أو النافذة" الديموغرافية، والتي تدفع بالشباب إلى الأمام. إضافةً إلى ذلك، فكل ما ورد حول تحسين حالة السكان وتوزيعهم الجغرافي والخدمات المقدمة لهم، علمياً وتقنياً وعملياً وصحياً، يصبُّ في تحقيق محاور الرؤية.

وناقش م. أسامة كردي في التعقيب الأول علاقة السياسة السكانية برؤية المملكة 2030 باعتبار أن أحد عوامل استمرار النجاح في تنفيذ الرؤية هو الاهتمام

(*) أول متعثنة سعودية، وعضو في العديد من المجالس الاستشارية والجمعيات المهتمة بالنشاط النسائي والأعمال التطوعية، ورئيسة مجموعة تواصل المرأة (W20) ضمن مجموعات التواصل لمجموعة العشرين (G20).

باليسياسة السكانية في المملكة، بل وإضافة مجموعة من البرامج والمبادرات في الرؤية المتعلقة بـالسياسة السكانية، والاستعجال في ذلك.

وسلط د. عبد الله المطيري الضوء في التعقيب الثاني على التحدي الذي سيواجه المملكة في السنوات القادمة، وهو شيخوخة السكان السعوديين؛ وذلك لتأثيره المستقبلي على التنمية والأمن الوطني.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ التركيبة السكانية في المملكة.
- ♦ النمو السكاني: الإيجابيات والمحاذير.
- ♦ أبعاد شيخوخة السكان.
- ♦ الهجرة السكانية: السلبيات والحلول.
- ♦ رؤية استشرافية.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3a8WkE1>

أهم التوصيات



العمل على الاستثمار الأمثل للنافذة الديموغرافية، وجعلها أداة تنمية وتدويلها من مشكلة وعاء إلى فرصة وقوة.

العمل على تنمية المناطق المختلفة في المملكة (مدن صغيرة ومتوسطة وقرى)، ودعم إنشاء تجمعات سكانية فيها باستغلال الميزة النسبية لها أو إنشاء جامعات متخصصة في تلك الميزة أو مصنع أو خلافه حسب موارد كل منطقة. واستقطاب كفاءات جيدة في توفير الخدمات الملائمة لتوطين سكانها الأصليين وتشجيع غيرهم للعمل فيها، بدلاً من الانتقال للمدن الرئيسية على هوية كل منطقة، والحد من الانتقال للمدن الرئيسية.

العمل على الاستثمار الأمثل للنافذة الديموغرافية، وجعلها أداة تنمية وتدليلها من مشكلة وعاء إلى فرصة وقوة.

الأسرة هي نواة المجتمع، ويلزم حمايتها من التصدع، والتشريعات التي تقلل من مكانتها وتهدد بقائها؛ كالمثلية الجنسية، وتهميشه دور بعض أعضائها، والزواج الشرعي هو الوسيلة الوحيدة لاستمرارها، وحمايتها، مع حفظ حقوق أعضائها، وتوعيتهم في كل ما يخصهم من أمور تنظيم النسل والعمل والسكن.

العمل على إصلاح الخلل والتشوه في هيكل التركيبة السكانية والتشديد بتقليل نسب الوافدين للمملكة خاصة الذكور.

القضية (10)

جهود المملكة العربية السعودية في تيسير أداء مناسك الحج والتحديات التي تواجه تلك الجهود "حج 1440هـ أنموذجاً" (٢٠١٩/٨/٢٥)



- الورقة الرئيسية: د. الجازى الشببىكى.
- التعقيبات:
- التعقيب الأول: د. حمزة بيت المال.
- التعقيب الثاني: أ. جمال ملائكة.
- إدارة الحوار: د. نوف الغامدى.

ملخص القضية:

استهلت د. الجازى الشببىكى الورقة الرئيسية بالحديث عن الشرف الذى جباه الله للململة العربية السعودية بأن جعل أرضها مهبطاً للوحى ومنبعاً للإسلام وقبلة تتجه إليها أنظار المسلمين وأفئدتهم في كل صلاة من الصلوات الخمس، كما شرفها بأن تكون الوجهة التي يؤدي فيها المسلمين الركن الخامس من أركان الإسلام الخمسة، ألا وهو الحج. وهذا الشرف العظيم لهذه البلاد جعل قادتها والحكومات المتعاقبة عليها منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمة الله، إلى وقتنا الحاضر تبذل أكبر الجهود وتسخر كافة الإمكانيات لخدمة الحجاج وتيسير أدائهم لمناسكهم، كما رصدت من خلال ورقتها الجهود الضخمة التي تبذلها المملكة على مّ التاريخ، واختتمتها بعدد من التحديات المهمة التي يتبعين مواجهتها.

وأوضح أ. جمال ملائكة في التعقيب الأول أن الأمر المهم هو كيفية "تعظيم" المردود الاقتصادي والسياسي الذي سيعود على المملكة إذا قمنا ببعض الخطوات التي أشار إليها تفصيلاً للوصول إلى أعداد أكبر للمعتمرين والحجاج.

أما د. حمزة بيت المال فأكمل في التعقيب الثاني أن ما تم تحقيقه هذا العام يعتبر مفخرةً للجميع، وهو مؤشر على أن هناك الآن منظومة عمل متكاملة مبنية على رؤية واضحة بدأت تتشكل في العديد من الأوجه، كما ركز في تعقيبه على رؤية 2030، وكيف يمكن أن توضع برامجها ومبادراتها موضوع التنفيذ.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- ♦ قراءة في إحصاءات حج 1440هـ.
- ♦ رؤية تقييمية لجهود المملكة العربية السعودية في تيسير أداء مناسك الحج.
- ♦ مقترنات للتعامل مع التحديات التي تواجه الحج.

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <https://bit.ly/2yQWYsY>

أهم التوصيات

أهمية أن تحظى الشبكة التحتية للمشاعر المقدسة والاستعدادات (مشاريع الإسكان، النقل بين المشاعر، معالجة مياه الصرف الصحي، ومساجد الطرق السريعة المتوجهة من وإلى المشاعر) بالأولوية في كل الخطط والمشاريع المتعلقة بالحج والعمرة.

ضرورة ألا يكون الجانب الاقتصادي المتعلق بمحدود عوائد الحج والعمرة هدفاً استراتيجياً للبلاد الحرمين الشريفين، وفي نفس الوقت يكون التكيف الإعلامي على دور المملكة في خدمة الحجاج في كل الجوانب وإبراز جهود المملكة، ومخاطبة الحجاج والمعتمرين بلغاتهم وتمرير رؤية وسياسة المملكة.

أهمية تقييم أنشطة معهد أبحاث الحج في جامعة أم القرى ودعمه وتوسيع نشاطه بحيث يصبح مركز بحثي تطبيقي عالمي بباحثين متفرجين وشراكات علمية داخلية وخارجية.

ضرورة استحداث طرق مبتكرة حديثة لجهود القوى البشرية العاملة في الحج باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة، مثل: التفكير في مشروع نظام (الشفط) المعتمد به في المستشفيات للتخلص من النفايات في مكة والمدينة المنورة والمشاعر، ومصانع لإعادة تدوير هذه النفايات.

أهمية التركيز على تطوير الأخذ بالمتاوى الشرعية الميسرة لمناسك الحج، وكذلك الدراسة الشرعية للسماح ببناء المباني متعددة الأدوار في منى واستغلال الجبال والأراضي المحيطة بمنى لإقامة الحجاج في أيام التشريق.

رؤساء الهيئة الإشرافية منذ بداية الملتقى



د. عبدالله بن ناصر د. علي بن صديق د. عبدالله بن صالح
الحمود الحكيمي الحمود



م. خالد العثمان د. الجازي الشيبكي د. رياض نجم

أَعْضَاءُ الْهَيْئَةِ الإِشْرَافِيَّةِ لِلدُّورَةِ السَّابِعَةِ



د. خالد الرديعان



د. حامد الشهري



د. إحسان أبو طيبة



د. إبراهيم البعيز



د. رياض كمال نجم



د. عبدالله ناصر الدعمود



د. زياد الدريس



د. ريم الفريان



د. ثالد بن دهيفش



د. وفاء طيبة



أ. نبيل المبارك



د. فها المنيف



أ. مطلاقي البقمي



أ. هانة العجروش

* الترتيب حسب الحروف الأبجدية

عضوية الملتقى

دُجِّيَتْ هذه الدورة بانضمام أو عودة عدد من الأعضاء للملتقى وخروج آخرين أو تعليق عضويتهم على النحو التالي :



4 أعضاء
علقوا عضويتهم.



3 أعضاء
عادو للملتقى.



25 عضواً
جديداً أضيفوا
للملتقى.



أسبار ملتقى

الأعضاء الأكتر مشاركة

أ.جمال ملائكة شارك في "8" قضايا
2 تعقيب، 6 إدراة



أعضاء شاركوا في "6" قضايا:

- د. خالد الرديعاني: (1) كتابة، 2 تعقيب، 3 إدراة
د. نوف الغامدي: (1) كتابة، 2 تعقيب، 3 إدراة
د. سليمان الطفيلي: (1) كتابة، 2 تعقيب، 3 إدراة



أعضاء شاركوا في "5" قضايا:

- فائزه العجروش: (2) كتابة، 2 تعقيب، 1 إدراة
فهد القاسمي: (5) تعقيب



أعضاء شاركوا في "4" قضايا:

- د. أسامة الكردي: (3) كتابة، 1 تعقيب
د. صدقة فاضل: (2) كتابة، 1 تعقيب، 1 إدراة



- أ. نبيل المبارك: (1) كتابة، 3 تعقيب
د. مها المنيف: (1) كتابة، 3 إدراة



- د. عبدالله نجا المطيري: (3) تعقيب، 1 إدراة



- د. فوزية البكر: (3) تعقيب، 1 إدراة



- د. عبدالله صالح الدمود: (1) تعقيب، 3 إدراة

أعضاء شاركوا في "3" قضايا:

- د. فهد اليدعيا: (2) كتابة، 1 تعقيب



- د. مشاري النعيم: (2) كتابة، 1 تعقيب



- د. محمد الملهم: (1) كتابة، 2 تعقيب



- د. رياض نجم: (1) كتابة، 1 تعقيب، 1 إدراة



- د. وفاء طيبة: (1) كتابة، 1 تعقيب، 1 إدراة



- د. خالد الفهيد: (3) تعقيب



- د. زياد الدريس: (3) تعقيب



- د. حمید الشایحی: (2) تعقيب، 1 إدراة



- د. ناصر القعود: (2) تعقيب، 1 إدراة

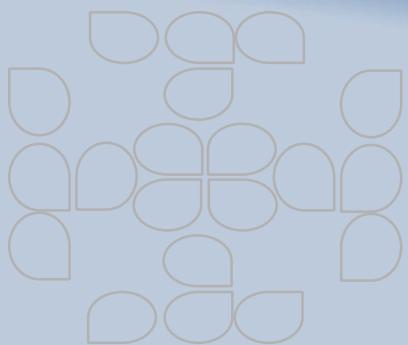


- د. خالد بن دهیش: (3) إدراة



- محمد الدندنی: (3) إدراة





مُلتقى أَسْبَار

-  www.multqaasbar.com
-  [MultqaAsbar](#)
-  [@Multqa_Asbar](#)
-  [Multqa_asbar.com](#)
-  multqa@asbar.com